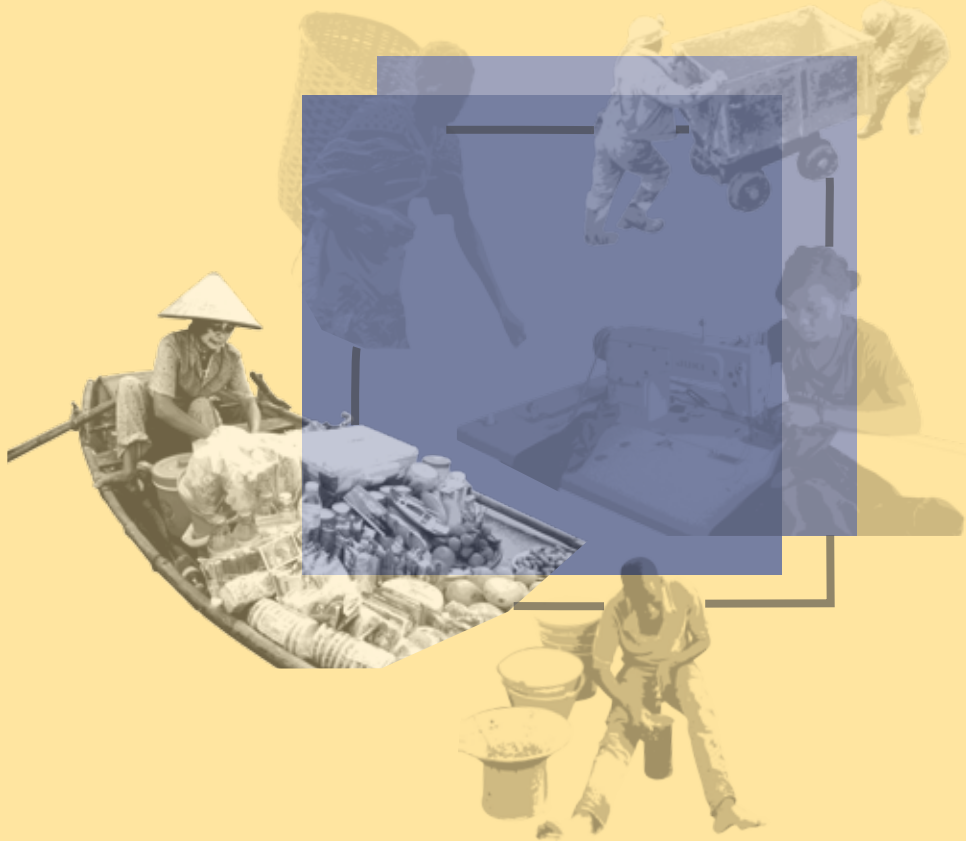




مكتب
العمل
الدولي
جنيف

التقرير الخامس (٢)

الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم



مؤتمر
العمل
الدولي

الدورة ١٠٣، ٢٠١٤

مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٣، ٢٠١٤

التقرير الخامس (٢)

الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم

البند الخامس من جدول الأعمال

مكتب العمل الدولي جنيف

ISBN 978-92-2-627758-8 (print)
ISBN 978-92-2-627759-5 (Web pdf)
ISSN 0252-7022

الطبعة الأولى، ٢٠١٤

لا تتطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب مكتب العمل الدولي بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما أن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

ويمكن الحصول على منشورات مكتب العمل الدولي عن طريق المكتبات الكبرى أو المكاتب المحلية لمكتب العمل الدولي الموجودة في كثير من البلدان أو مباشرة من: ILO Publications, International Labour Office, CH-1211 Geneva 22, Switzerland. وسوف ترسل مجاناً قائمة بالمنشورات الجديدة، من العنوان المذكور أعلاه أو عن طريق البريد الإلكتروني على العنوان: pubvente@ilo.org

زوروا موقعنا الإلكتروني على العنوان: www.ilo.org/publns

المحتويات

الصفحة

٧	 قائمة المختصرات
١	 مقدمة
٣	 الردود المتلقاة والتعليقات
٧٥	 الاستنتاجات المقترحة
٨٣	 الملحق

قائمة المختصرات

منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال		
المنظمة الدولية لأصحاب العمل	IOE	المنظمات الدولية
الاتحاد الدولي لنقابات العمال	ITUC	
الاتحاد العام للعمل في جمهورية الأرجنتين	CGT-RA	الأرجنتين
غرفة التجارة والصناعة في أستراليا	ACCI	أستراليا
المجلس الأسترالي لنقابات العمال	ACTU	
الغرفة الاتحادية للعمل	BAK	النمسا
اتحاد نقابات العمال في النمسا	ÖGB	
اتحاد نقابات العمال المستقلة ذاتياً في بنن	CSA-Bénin	بنن
حركة العمال المسيحيين في بنن	MTCB	
تيار التجديد المستقل والتضامن العمالي	CRISOL	دولة بوليفيا المتعددة القوميات
الاتحاد البرازيلي للزراعة وتربية الماشية	CNA	البرازيل
الاتحاد الوطني للصناعة	CNI	
القوة النقابية	FS	
الاتحاد العام للعمال	UGT	
اتحاد النقابات المستقلة في بلغاريا	CITUB	بلغاريا
الاتحاد الوطني لعمال بوركينا فاسو	CNTB	بوركينا فاسو
الرابطة الديمقراطية المستقلة للاقتصاد غير المنظم	IDEA	كمبوديا
المجلس الكندي لأصحاب العمل	CEC	كندا
اتحاد نقابات العمال الوطنية	CSN	
المنظمة المركزية لحركة العمال في كوستاريكا	CMTC-FENATSEA	كوستاريكا
اتحاد عمال ريروم نوفاروم	CTRN	
الرابطة الوطنية لأصحاب العمل في كولومبيا	ANDI	كولومبيا
اتحاد عمال كولومبيا	CTC	
الاتحاد المركزي لعمال كولومبيا	CUT	

اتحاد النقابات المستقلة ذاتياً في كرواتيا	SSSH	كرواتيا
اتحاد أصحاب العمل والصناعيين في قبرص	OEB	قبرص
اتحاد أصحاب العمل الدانمركيين	DA	الدانمرك
الاتحاد المستقل للاتحادات الشعبية	CASC	الجمهورية الدومينيكية
الاتحاد الوطني للعمال الدومينيكيين	CNTD	
الاتحاد الوطني للوحدة النقابية	CNUS	
الاتحاد العام للنقابات العمالية المصرية	GFETU	مصر
اتحاد نقابات المهنيين الأكاديميين والموظفين الإداريين في فنلندا	Akava	فنلندا
اتحاد الصناعات الفنلندية	EK	
المنظمة المركزية لنقابات العمال الفنلندية	SAK	
الاتحاد الفنلندي للمهنيين	STTK	
الاتحاد العام للعمل - القوة العاملة	CGT-FO	فرنسا
حركة المنشآت الفرنسية	MEDEF	
رابطة أصحاب العمل في جورجيا	GEA	جورجيا
اتحاد نقابات العمال في جورجيا	GTUC	
الاتحاد الألماني لنقابات العمال	DGB	ألمانيا
الاتحاد العام لعمال اليونان	GSEE	اليونان
الاتحاد الهليني للمنشآت	SEV	
لجنة تنسيق العلاقات الزراعية والتجارية والصناعية والمالية	CACIF	غواتيمالا
الاتحاد العام لعمال غواتيمالا	CGTC	
حركة العمال الزراعيين في غواتيمالا	MTC	
اتحاد عمال كوينتالتيانغو	UTQ	
رابطة النساء العاملات لحسابهنّ الخاص	SEWA	الهند
الاتحاد الإندونيسي لنقابات عمال الرفاه	KSBSI	إندونيسيا
الاتحاد الإيطالي العام للعمل	CGIL	إيطاليا
الاتحاد الياباني لنقابات العمال	JTUC-RENGO	اليابان
اتحاد قطاعات الأعمال في اليابان	Keidanren	

اتحاد نقابات العمال الكورية	FKTU	جمهورية كوريا
الاتحاد الكوري لأصحاب العمل	KEF	
اتحاد نقابات العمال الحرة في لاتفيا	LBAS	لاتفيا
اتحاد أصحاب العمل في لاتفيا	LDDK	
الاتحاد الحر لعمال موريتانيا	CLTM	موريتانيا
اتحاد الغرف الصناعية للولايات المتحدة المكسيكية	CONCAMIN	المكسيك
اتحاد عمال المكسيك	CTM	
الاتحاد الوطني لعمال المكسيك	UNT	
الاتحاد العام لنقابات عمال نيبال	GEFONT	نيبال
اتحاد نقابات العمال في هولندا	FNV	هولندا
الجبهة الوطنية للعمال	FNT	نيكاراغوا
اتحاد المنشآت النرويجية	NHO	النرويج
المجلس الوطني للعمال المنظمين	CONATO	بنما
الاتحاد الوطني للوحدة النقابية المستقلة	CONUSI	
اتحاد التقارب النقابي	CS	
النقابة المركزية الديمقراطية الأولى لعمال باراغواي	CNT	باراغواي
الاتحاد المركزي للعمال - نقابة أوتانتیکا	CUT-A	
الاتحاد المستقل للعمال في بيرو	CATP	بيرو
الاتحاد النقابي لعمال بيرو	CSP	
المنظمة المركزية الوحيدة لعمال بيرو	CUT	
نقابة "تضامن" المستقلة والمدارة ذاتياً	NSZZ	بولندا
اتحاد التجارة والخدمات في البرتغال	CCP	البرتغال
الاتحاد العام للعمال	UGT	
الاتحاد الوطني لنقابات العمال - كارتل ألفا	CNS "Cartel Alfa"	رومانيا
اتحاد النقابات المستقلة في روسيا	FNPR	الاتحاد الروسي
مؤتمر العمل والأخوة للعمال	COTRAF	رواندا
الاتحاد الوطني لأصحاب العمل في السنغال	CNES	السنغال
المجلس الوطني لأصحاب العمل	CNP	
الاتحاد الوطني لعمال السنغال	CNTS	
الاتحاد الوطني لنقابات العمال المستقلة ذاتياً في السنغال	UNSAS	

اتحاد نقابات العمال المستقلة ذاتياً في صربيا	CATUS	صربيا
اتحاد نقابات عمال نيزافيزنوست	Nezavisnost	
مؤتمر نقابات عمال جنوب أفريقيا	COSATU	جنوب أفريقيا
اتحاد نقابات اللجان العمالية	CCOO	اسبانيا
الاتحاد العام للعمال	UGT	
الاتحاد السويدي للرباطات المهنية	SACO	السويد
الاتحاد السويدي للموظفين المهنيين	TCO	
اتحاد أصحاب العمل السويسريين	UPS	سويسرا
الرابطة الاستشارية لأصحاب العمل في ترينيداد وتوباغو	ECATT	ترينيداد وتوباغو
المركز النقابي الوطني في ترينيداد وتوباغو	NATUC	
اتحاد نقابات الموظفين الحكوميين	MEMUR-SEN	تركيا
اتحاد نقابات العمال في تركيا	TÜRK-İŞ	
نقابة عمال الفنادق والأغذية والسياسة والمهن المشابهة في أوغندا	UHFTAWU	أوغندا
الاتحاد الأمريكي للعمل ومؤتمر المنظمات الصناعية	AFL-CIO	الولايات المتحدة
التحالف النقابي المستقل	ASI	جمهورية فنزويلا البوليفارية
اتحاد غرف ورابطات التجارة والإنتاج في فنزويلا	FEDECAMARAS	
الاتحاد الوحيد للعمال غير التابعين في فنزويلا	FUTRAND	

مقدمة

قرر مجلس إدارة مكتب العمل الدولي في دورته ٣١٧ المعقودة في آذار/ مارس ٢٠١٣، أن يدرج بنداً لوضع معيار في جدول أعمال الدورة الثالثة بعد المائة (حزيران/ يونيه ٢٠١٤) لمؤتمر العمل الدولي، بشأن تسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم (مناقشة مزدوجة لوضع معيار) وذلك بهدف وضع توصية^١. ووافق مجلس الإدارة على برنامج لتخفيض فترات المراحل التحضيرية للمناقشة^٢. ووفقاً للفقرة ١ من المادة ٣٩ من النظام الأساسي للمؤتمر، أعد المكتب تقريراً تمهيدياً يبين القانون والممارسة في مختلف البلدان، إلى جانب استبيان وجه إلى الدول الأعضاء في آب/ أغسطس ٢٠١٣^٣. ووفقاً لبرنامج الفترات المخفضة الذي أقره مجلس الإدارة، دعا المكتب الحكومات إلى إرسال ردودها قبل ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣.

ووفقاً للفقرة ١ من المادة ٣٩ من النظام الأساسي للمؤتمر، دُعيت الحكومات إلى إبداء آرائها بعد التشاور مع المنظمات الأكثر تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال. وهذا التشاور إلزامي للدول الأعضاء التي صدقت على اتفاقية المشاورات الثلاثية (معايير العمل الدولية)، ١٩٧٦ (رقم ١٤٤). وأرسل ما مجموعه ٩٧ حكومة من حكومات الدول الأعضاء ردودها إلى مكتب العمل الدولي، وأشار معظمها إلى أنه تشاور مع المنظمات الأكثر تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال. وأرسلت حكومات العديد من الدول الأعضاء ردود منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال كلاً على حدة؛ وفي بعض الحالات، وردت هذه الردود مباشرة إلى المكتب. ووردت بعض الردود أيضاً مباشرة من المنظمة الدولية لأصحاب العمل والاتحاد الدولي لنقابات العمال. وعلى العموم، كان المكتب عند إعداد هذا التقرير قد تلقى ردوداً من ٩٧ حكومة و ٧٥ منظمة للعمال و ٢٣ منظمة لأصحاب العمل. ووردت ردود أيضاً من أصحاب مصلحة آخرين مثل منظمات المجتمع المدني (بما فيها رابطة خدمات التعليم والتنمية في المناطق الريفية (AREDS) ومرصد حقوق الإنسان والاتحاد الدولي للعمال المنزليين (IDWF) ورابطة النساء في العمالة غير المنظمة: في الطريق إلى العولمة والتنظيم (WIEGO)). وقد أحيط علماً بهذه الردود ولكن لم يكن من الممكن إدراجها في هذا التقرير.

ووافق مجلس الإدارة أيضاً، في دورته ٣١٧ المعقودة في آذار/ مارس ٢٠١٣، على عقد الاجتماع الثلاثي للخبراء بشأن تسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم بهدف تقديم إرشادات بشأن طبيعة الصك المقترح ومضمونه، ولا سيما فيما يتعلق بالحلل الابتكارية والخبرات المحدث (القانونية والسياسية والمؤسسية والإدارية وغيرها من التدخلات)، التي أثبتت نجاعتها في دعم الانتقال من السمة غير المنظمة إلى السمة المنظمة^٤. وقُدّم إلى مجلس الإدارة في دورته ٣١٩ تقرير الاجتماع الثلاثي للخبراء (الذي عقد في جنيف من ١٦ إلى ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣)، بما في ذلك الموجز الذي أعده الرئيس، كتقرير تكميلي للمدير العام^٥.

وأعد هذا التقرير بناءً على الردود المتلقاة من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، ويرد جوهرها في الصفحات التالية. وترد الاستنتاجات المقترحة في نهاية التقرير، في حين يرد تعليق المكتب فيما يتعلق بالردود المتلقاة على كل سؤال مباشرة بعد الردود على السؤال المعني. وأثناء إعداد الاستنتاجات المقترحة، أخذ المكتب أيضاً في الاعتبار نتائج الاجتماع الثلاثي للخبراء المشار إليه أعلاه والآراء المعرب عنها خلال هذا الاجتماع.

^١ الوثيقة GB.317/PV، الفقرات ٣، ٥، ١٢، ٢٠، ٢١، ٢٢.

^٢ الوثيقة GB.317/INS/2(Rev.) والوثيقة GB.317/PV، الفقرة ٢٥، آذار/ مارس ٢٠١٣.

^٣ مكتب العمل الدولي: الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، التقرير الخامس (١)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٣، جنيف، ٢٠١٤. متاح على الموقع:

http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_218128.pdf.

^٤ كان من المفترض أن يتسلم المكتب الردود على الاستبيان في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣. وتلقى المكتب عدداً من الردود بعد وضع هذا التقرير في صيغته النهائية فلم يتسن له أخذها في الاعتبار.

^٥ الوثيقة GB.317/PV، الفقرات ٢٣٤، ٢٨٣، ٢٨٤.

^٦ الوثيقة GB.319/INS/14/6. تقرير الاجتماع الثلاثي للخبراء بشأن تسهيل عملية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم متاح باللغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية على موقع منظمة العمل الدولية:

http://www.ilo.org/gb/GBSessions/GB319/ins/WCMS_226739/lang--en/index.htm.

الردود المتلقاة والتعليقات*

يتضمن هذا الجزء جوهر الردود المتلقاة من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال على الاستبيان الوارد في التقرير الخامس (١). ويرد كل سؤال متبوعاً بعدد الردود المتلقاة مجموعة حسب طبيعتها (ردود إيجابية أو ردود سلبية أو ردود أخرى). ويصنّف الرد ضمن فئة ردود "أخرى" في حالة انعدام الإجابة أو عدم الرد صراحةً بعبارة نعم أو لا. وفي حالة اقتران الرد بتعليقات توصيفية أو تفسيرية، يُلخّص جوهر هذه التعليقات ويرد حسب الترتيب الأبجدي الإنكليزي للبلدان. ونظراً لضيق المساحة، جُمعت الردود المماثلة حيثما أمكن ذلك. وبغرض الإيجاز، لا ترد التعليقات التي لا تتضمن سوى تأكيد للمقترح الوارد في السؤال أو رداً سلبياً عليه دون إضافة أي نقاط أخرى. وتضمنت بعض الردود معلومات هامة ومفيدة بشأن سياقات وطنية محددة؛ ورغم أن هذه المعلومات مفيدة جداً لعمل المكتب، فإنها لا ترد في هذا التقرير، ولكن استُثير بها في الإرشادات الواردة في الاستنتاجات المقترحة. وقدمت بلدان عديدة معلومات تتعلق بوجه خاص بقوانينها وممارساتها وسياساتها الوطنية، تحديداً تحت السؤالين ١ و ٢ من الاستبيان، سيتم إدراجها في قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية حسب مقتضى الحال.

ونظراً إلى تقييد طول تقارير المؤتمر، أُدخلت بعض التعديلات على طريقة تقديمها بالمقارنة مع التقارير السابقة. ويعتبر المكتب أن هذه التعديلات ستجعل قراءة التقرير أكثر يسراً دون الحد من المعلومات المتاحة. وأجري تغييران رئيسيان، هما: أولاً، بدلاً من إدراج قائمة الهيئات التي كانت ردودها "نعم" أو "لا" أو "ردود أخرى" بعد كل سؤال، سترد هذه القائمة في شكل جدول في الملحق الأول بهذا التقرير. ثانياً، جرت العادة أن تذكر كل منظمة من منظمات العمال أو أصحاب العمل التي قدمت رداً على كل سؤال. ولكن العديد من منظمات العمال، بما فيها الاتحاد الدولي لنقابات العمال (ITUC)، تعاونت لإعطاء ردود مماثلة أو متشابهة على العديد من الأسئلة. وعليه، بدلاً من إدراج اسم كل منظمة مقابل كل سؤال، يرد ملخص للردود كرد موحد. ومنظمات العمال التي تعاونت على هذا النحو هي: AFL-CIO، ACTU، "Cartel Alfa" CNS، CASC، CNUS، CNTD، CATP، CGIL، CGT، CGT-FO،^٧ CMT-C، CUT (بيرو)، CUT-A، CTRN، CTC، COSATU، CNTS، CNTB، CNT، FENATSEA، UGT (البرتغال)، UGT (اسبانيا)، UNSAS.

وفي الحالات التي ترد فيها ردود أخرى من بعض المنظمات أو تقدم منظمة ما رداً مخالفاً أو تضيف تعليقات إلى الرد الموحد، فإن هذه الردود تُدرج على حدة. ويؤدي ذلك إلى تقليص طول التقرير إلى حد كبير، ويقدم في الوقت نفسه المعلومات ذاتها تحديداً كما في الشكل السابق.

وتم تعديل هيكل الاستنتاجات المقترحة وفقاً للردود المتلقاة من الهيئات المكونة الثلاثية. وأجري عدد من التعديلات اللغوية والتحريرية للمواءمة بين نسختي الاستنتاجات المقترحة باللغتين الإنكليزية والفرنسية، مع مراعاة المصطلحات المستخدمة في اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة. وعند صياغة الاستنتاجات المقترحة بهدف وضع توصية، أُخذت في الاعتبار أيضاً الردود على الاستبيان وتقرير الاجتماع الثلاثي للخبراء.

* لأسباب عملية، اعتمد الترتيب الأبجدي الإنكليزي.

^٧ الردود مماثلة لردود ITUC باستثناء الردود على الأسئلة ٤ (أ) و (ب) و (ج) و ٦ و ١٧. إلى جانب ذلك، لا تبدي CGT-FO، بعكس ITUC، أي تعليقات على الأسئلة ٥ و ١٤ (ب) و ٢٦ و ٢٩.

١- ملاحظات عامة

إضافة إلى التعليقات المفصلة الواردة بخصوص الأسئلة المحددة المثارة في الاستبيان، قدم بعض المجيبين على الاستبيان بعض الملاحظات العامة التي تتعلق بأهمية هذا الصك فضلاً عن عدد من القضايا الأخرى. وتناول تعليق متكرر من جانب الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال على عدد من الأسئلة، أهمية وضروية أن تكون أحكام الصك المقترح مصممة حسب الظروف والأولويات الوطنية ومتسقة معها وأن تُراعى القدرات (والظروف) الوطنية والموارد المتاحة.

وساور الشك حكومة سويسرا إزاء وضع معيار دولي بشأن مسألة الانتقال من الاقتصاد غير المنظم وذكرت أن الأسئلة لم تكن مصاغة بالقدر الكافي من الوضوح حتى تتمكن من اتخاذ موقف في الواقع.

ورأت حكومة استراليا أن التوصية ينبغي أن تقترح سبلاً بديلة وتكميلية لمعالجة الاقتصاد غير المنظم، قد تشمل ضمان الامتثال للمعايير الموجودة ذات الصلة واعتبار التصديق على الصكوك القائمة إجراءً مناسباً وتسهيل تقاسم المزيد من المعلومات وتقديم المساعدة التقنية. واقترحت أن يقدم مكتب العمل الدولي مساعدة عملية أخرى من خلال التعاون التقني الموجّه من أجل تعزيز القدرة على الانتقال إلى الاقتصاد المنظم.

وأشار اتحاد أصحاب العمل الدانمركيين إلى أن وضع توصية جديدة ينبغي أن يعزز الظروف التي تسهل إضفاء السمة المنظمة على الاقتصاد غير المنظم، وينبغي ألا يكون الهدف منه مجرد القضاء على الاقتصاد غير المنظم.

واحتفظت غرفة التجارة والصناعة في أستراليا بموقفها إزاء ما إذا كان ينبغي وضع معيار جديد بشأن الاقتصاد غير المنظم وشكل هذا المعيار.

٢- الردود والتعليقات على الاستبيان

أولاً- أسئلة تمهيدية

رداً على السؤالين ١ و٢، قدم المجيبون على الاستبيان كما وافرأ من المعلومات المتعلقة بالتشريعات الخاصة ببلدانهم والتدابير والممارسات والبرامج والسياسات ذات الصلة بتسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم. ولأغراض الإيجاز، لا ترد هذه المعلومات هنا ولكنها أدرجت في قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية وأخذت في الاعتبار في الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ١ يرجى الإشارة إلى أي تشريعات أو تدابير أو ممارسات، بما في ذلك السوابق القضائية، في بلدكم، تتعلق بتسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم.

مع

السؤال ٢ يرجى الإشارة إلى البرامج والسياسات المعتمدة في بلدكم والمتصلة بموضوع تسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم.

الحكومات

عدد الردود: ٩٧

أصحاب العمل

عدد الردود: ١٨

العمال

عدد الردود: ٦٤

تعليق المكتب

قدم المجيبون على الاستبيان إشارات إلى تشريعات وتدابير وممارسات وطنية فضلاً عن برامج وسياسات وطنية ذات صلة بموضوع تسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، متيحين بذلك معلومات أساسية غزيرة تساعد في إعداد الصك المقترح.

وتفيد الأغلبية الساحقة من المجيبين على الاستبيان بأن تشريعات العمل في بلدانهم لها صلة بتسهيل عمليات الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، وأشار عدد كبير منهم أيضاً إلى تشريعات مالية ذات صلة. وقد أشار العديد من المجيبين على الاستبيان إلى تشريعات وتدابير وممارسات مشتركة أخرى، بما فيها التشريعات التجارية وتشريعات ولوائح التسجيل وتشريعات الضمان الاجتماعي.

ويشير عدد كبير من المجيبين على الاستبيان إلى أن بلدانهم تطبق برامج وسياسات ترمي إلى دعم تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتنمية المهارات والحماية الاجتماعية وأن هذه البرامج والسياسات ذات صلة بالموضوع. ويذكر الكثير من المجيبين على الاستبيان سياسة التمويل بالغ الصغر وبرامج الحصول على الائتمان وسياسة العمالة وبرامجها الوطنية كمجالات ذات صلة بالموضوع. وتشمل السياسات والبرامج المشتركة الأخرى ذات الصلة، مجالات مثل تفتيش العمل والسلامة والصحة المهنية والعمالة الريفية وروح تنظيم المشاريع وعمالة الشباب.

ثانياً. الديباجة

السؤال ٣ هل ينبغي لديباجة الصك المقترح أن تذكر بمعايير العمل الدولية وصكوك الأمم المتحدة ذات الصلة بالاقتصاد غير المنظم؟

الحكومات

عدد الردود: ٩٧

نعم: ٨٦

لا: ٧

ردود أخرى: ٤

التعليقات

كندا. قد يكون من الملائم الإشارة إلى إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

هندوراس. من شأن هذه الإشارة أن توفر لجميع أصحاب المصلحة السياق التنظيمي اللازم للاسترشاد به كدليل وأن تسهل عملية الانتقال.

البرتغال. ينبغي أن تذكر الديباجة بمعايير العمل الدولية وبجميع الصكوك الأخرى ذات الصلة بالاقتصاد غير المنظم.

السنگال. ينبغي الإشارة أيضاً إلى إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة.

المملكة المتحدة. الهدف هو الوصول إلى صك قصير وواضح. ومن شأن التذكير بجميع الصكوك التي لا يتناول البعض منها الاقتصاد غير المنظم إلهاماً، أن يكون مخالفاً لهذا الهدف.

الولايات المتحدة. جميع معايير العمل الدولية الواردة في إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، لها صلة بالاقتصاد غير المنظم.

أصحاب العمل

عدد الردود: ١٨

نعم: ٨

لا: ٢

ردود أخرى: ٨

التعليقات

CACIF: من المهم التذكير بالمعايير والصكوك الدولية التي تدعم تطبيق الصك المقتراح، ولا سيما تلك التي ترسي مفاهيم ومبادئ وتنشئ سوابق ذات صلة بالانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم. OEB، SEV، IOE، Keidanren، UPS: من حيث معايير منظمة العمل الدولية، من المهم اقتراح ألا تذكر الديباجة سوى بالاتفاقيات الأساسية الثماني والاتفاقيات ذات الأولوية الأربع.

العمال

عدد الردود: ٦٥

نعم: ٦٥

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحّد: ينبغي ذكر الصكوك الرئيسية لمنظمة العمل الدولية، وكذلك صكوك الأمم المتحدة التي تركز على الحقوق في العمل، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. CUT-A (باراغواي): ينبغي أيضاً الإشارة إلى الاتفاقيات المتعلقة بالشعوب الأصلية.

تعليق المكتب

تتفق الأغلبية الساحقة من الحكومات وجميع منظمات العمال على أن الديباجة ينبغي أن تذكر بمعايير العمل الدولية وصكوك الأمم المتحدة ذات الصلة بالاقتصاد غير المنظم، لأن هذه الصكوك تتضمن إرشادات قيمة من شأنها أن تسهل عملية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم وتسترشد بها الدول الأعضاء في صياغة وتنفيذ سياساتها وبرامجها الوطنية. وفي الوقت نفسه، يفيد عدد من الحكومات بأن من الأفضل إبقاء الديباجة قصيرة. وتفضل أغلبية منظمات أصحاب العمل أيضاً ديباجة قصيرة مع إمكانية الإشارة إلى الاتفاقيات الأساسية والاتفاقيات ذات الأولوية. وثمة توافق واسع في الآراء بين منظمات العمال على ضرورة الإشارة إلى عدد من الصكوك الرئيسية.

ويستنتج المكتب وجود دعم كافٍ للتذكير في الديباجة بأن عدداً من معايير العمل الدولية وغيرها من الصكوك الدولية لها صلة بالاقتصاد غير المنظم. وفي ضوء التعليقات المتصلة بطول الديباجة، وتوافق الآراء الذي تمخض عنه الاجتماع الثلاثي للخبراء لإبقاء فقرات الديباجة قصيرة، والاقتصار على إشارات إلى أكثر المعايير صلة بالموضوع، والردود الإيجابية الواردة على السؤال ٣١، فيما يتعلق بإمكانية توفير قائمة بمعايير العمل الدولية ذات الصلة في شكل مرفق، يقترح المكتب أن تقتصر الإشارة المحددة في الديباجة على الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية.

في ضوء الردود المتلقاة، يقترح المكتب أن تذكر الديباجة بمعايير العمل الدولية ذات الصلة، ولا سيما الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية، وكذلك صكوك الأمم المتحدة ذات الصلة (انظر النقطة ٣ (ب) من الاستنتاجات المقترحة)، وأن تُدرج قائمة بالصكوك ذات الصلة في مرفق بالصك (انظر السؤال ٣١). ويقترح المكتب إضافة إلى ذلك أن تشير الديباجة في النقطة ٣ (أ) من الاستنتاجات المقترحة إلى إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومتابعته، ١٩٩٨، وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، ٢٠٠٨. علاوة على ذلك، نظراً لوجود دعم من أجل إدماج صكوك الأمم المتحدة ذات الصلة، يقترح المكتب إدراج حكم يتعلق بحقوق الإنسان في منطوق الصك المقتراح في النقطة ١٩ من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٤

هل ينبغي لديمقراطية الصك المقترح أن تذكر بأن:
(أ) معظم الناس يدخلون الاقتصاد غير المنظم لا بخيار منهم ولكن نتيجة الافتقار إلى الفرص في الاقتصاد المنظم ولا يملكون أي سبيل آخر لكسب العيش؟

الحكومات

عدد الردود: ٩٧

نعم: ٧٨

لا: ١٥

ردود أخرى: ٤

التعليقات

كندا، ألمانيا. تقترحان تغيير كلمة "معظم" بكلمة "العديد".

جمهورية إيران الإسلامية، نيبال، البرغال، سلوفينيا، السويد، سويسرا، ترينيداد وتوباغو، تركيا. هناك مجموعة من الوظائف التي تُمارس في الاقتصاد غير المنظم طوعية وقصداً. ويمكن أيضاً أن يكون دخول الاقتصاد غير المنظم خيار بعد تحليل التكاليف والمكاسب الناجمة عن الدخول في الاقتصاد المنظم.

المكسيك. تتعدد أسباب وجود الاقتصاد غير المنظم وينبغي القيام بعملية تجريبية لتحديد. ومن بين هذه الأسباب التنظيم المفرط للإجراءات المحددة قانوناً، مما يستتبع تكاليف معاملات باهظة.

بنما. يمثل العمل غير المنظم في سوق العمل آلية لتنظيم مستويات العمالة والأجور. ويمكن تفسير استمراره بالحاجة إلى الدخل.

الولايات المتحدة. قد لا تستوعب على النحو المناسب عبارة "الافتقار إلى الفرص في الاقتصاد المنظم"، الأسباب العديدة الذي تدفع الأشخاص إلى دخول الاقتصاد غير المنظم في بلد متقدم.

أوروغواي. هذه هي الحقيقة في جميع البلدان، وكل الدراسات تشير إلى ذلك. ومن مظاهر ذلك العلاقة بين السمة غير المنظمة والفقر.

أصحاب العمل

عدد الردود: ١٩

نعم: ٥

لا: ١٤

ردود أخرى: صفر

التعليقات

SEV، OEB، MEDEF، Keidanren، IOE، ANDI: هذا التصريح يضيق كثيراً من نطاق الاقتصاد غير المنظم لأنه يفترض خطأ أن المشاركة في الاقتصاد غير المنظم تكون دائماً وحتماً غير طوعية بسبب الافتقار إلى الفرص في الاقتصاد المنظم وبغفل حقيقة انبثاقها عن مختلف قضايا الإدارة وبيئاتها غير الملائمة أو غير الفعالة. والمشاركة في الاقتصاد غير المنظم ليست دائماً غير طوعية.

CACIF: ينبغي إدراج هذه المعلومات في متن الصك في فقرة تحدد الأسباب التي تدفع الأشخاص إلى دخول الاقتصاد غير المنظم والأسس التي يستندون إليها للقيام بذلك، وينبغي ألا تُعرض هذه المعلومات كواقعة أو كمجرد معلومات منعزلة.
DA: غالباً ما ينجم الاقتصاد غير المنظم عن بيئة أعمال غير فعالة في بعض البلدان.

العمال

عدد الردود: ٦٤

نعم: ٦١

لا: ٣

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يذكر الصك المقترح بأن العمال قد يعملون "بحكم الواقع" في الاقتصاد غير المنظم عندما يُستثنون صراحة من تشريعات العمل أو عندما تكون التشريعات غير واضحة أو غير منفذة أو عندما يكون العمال غير مسجلين أو لم يعلن عنهم أصحاب عملهم. وينبغي أن يعالج الصك المقترح وضع مختلف فئات الجهات الفاعلة العاملة في الاقتصاد غير المنظم، خاصة العمال المستخدمين بأجر والعمال لحسابهم الخاص والوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير المنظم. CSN: ينبغي أن تشير الديباجة أيضاً إلى أن النمو الاقتصادي بمفرده غير كافٍ لتحسين المداخليل واستحداث عمالة منتجة، في غياب سياسات متمحورة حول العمالة والعمل اللائق. CUT (كولومبيا): من المهم بحث الفرضية القائلة إن العمل غير المنظم لا يمارس عادةً بخيار بل يُفرض في الواقع. KSBSI: يجبر العمال أحياناً على دخول الاقتصاد غير المنظم بسبب عدم الإعلان عنهم أو عدم تسجيلهم.

تعليق المكتب

اتفقت أغلبية كبيرة من الحكومات ومعظم منظمات العمال على أن الديباجة ينبغي أن تذكر بهذا البيان. ويسلط عدد كبير من منظمات العمال الضوء على احتمال مشاركة العمال "بحكم الواقع" في الاقتصاد غير المنظم لأسباب عديدة، منها استثناءهم الصريح من تشريعات العمل وعدم إنفاذ التشريعات وعدم تسجيلهم أو الإعلان عنهم من جانب أصحاب عملهم. بيد أن العديد من المجيبين على الاستبيان من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل يشيرون إلى أن المشاركة في الاقتصاد غير المنظم يمكن أن تكون طوعية. واقترح عدد قليل من الحكومات استبدال كلمة "العديد" بكلمة "معظم" بسبب الخصائص القطرية. وينبغي أيضاً أن يعالج الصك المقترح وضع مختلف فئات الجهات الفاعلة العاملة في الاقتصاد غير المنظم، خاصة العمال المستخدمين بأجر والعمال لحسابهم الخاص والوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير المنظم. إذ يأخذ المكتب الردود المتلفة بعين الاعتبار، يقترح الإشارة في النقطة ٣ (د) من الاستنتاجات المقترحة إلى أنه، في بعض الحالات، يعمل العمال والوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير المنظم تهرباً من القوانين واللوائح.

السؤال ٤

(ب) العمال والوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير المنظم يمكن أن يتحلوا بإمكانيات كبيرة في تنظيم المشاريع ويمكن لقدرتهم الإبداعية وديناميتهم ومهاراتهم وقدرتهم على الابتكار أن تزدهر إذا أمكن إزالة العقبات التي تحول دون الانتقال إلى الاقتصاد المنظم؟

الحكومات

عدد الردود: ٩٧

نعم: ٨٢

لا: ٨

ردود أخرى: ٧

التعليقات

البرازيل. من المهم تقديم مزيد من التفاصيل عما يُقصد بعبارة "العمال والوحدات الاقتصادية" لكي تُدرج المنشآت الاقتصادية القائمة على التضامن بشكل واضح. ويمكن الإشارة إلى الحوافز والتنمية.

هندوراس. أظهرت التجارب أن تخفيض تكاليف المعاملات يحفز المنشآت على الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم.

إيطاليا. كذلك نظراً إلى أن العمل في ظروف قانونية يتيح الوصول إلى جميع أنواع الحوافز والمكافآت.

ملاوي. تشمل العقبات التحديات التي يطرحها الحصول على الأراضي والاستفادة من البنى التحتية والحصول على التمويل بالغ الصغر والمهارات غير الملائمة والتدريب على تنظيم المشاريع.

جنوب أفريقيا. يمكن تحقيق ذلك من خلال تهيئة بيئة قانونية وتنظيمية مؤاتية ودعم تنمية المنشآت والتنسيق السليم.

السويد. الأمر لا يتعلق بإزالة العقبات فحسب، بل أيضاً بتحفيز النمو واستحداث الوظائف في الاقتصاد المنظم.

أصحاب العمل

عدد الردود: ١٧

نعم: ١١

لا: ٣

ردود أخرى: ٣

التعليقات

UPS، IOE: يشددان على أهمية تعزيز المؤسسات (من قبيل حقوق الملكية) ومختلف الفروع الحكومية وتكييف اللوائح وتبسيطها وزيادة فعاليتها تمهيداً مع الواقع الذي تعمل فيه الوحدات الاقتصادية. ويمكن أيضاً أن يتيح الاقتصاد غير المنظم فرصاً لذوي المهارات والإنتاجية المتدنية المستبعدين من الاقتصاد المنظم بسبب عوامل مثل الارتفاع المغالي فيه لمستويات الحد الأدنى للأجور وعدم مرونة أسواق العمل.

العمال

عدد الردود: ٦٦

نعم: ٦١

لا: ٣

ردود أخرى: ٢

التعليقات

رد موحد: إزالة العقبات التي تحول دون الانتقال إلى الاقتصاد المنظم هو إجراء ضيق الأفق. فمن الحري تنفيذ استراتيجية متكاملة تسهل الانتقال إلى الاقتصاد المنظم وتمكن من ازدهار المواهب في مجال تنظيم المشاريع. SEWA: لا يمكن أن يزدهر العاملون الفقراء في الاقتصاد غير المنظم إلا إذا ضافوا قواهم واستفادوا من سياسات جيدة لإزالة العقبات. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عن طريق إنشاء تعاونيات أو منظمات شبيهة بالتعاونيات.

تعليق المكتب

ثمة اتفاق عام بين الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال بشأن هذا البيان. وتؤكد ردود عديدة واردة من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال الحاجة إلى تهيئة بيئة قانونية وتنظيمية ملائمة ووضع سياسة سليمة للاقتصاد الكلي تسهل الانتقال إلى السمة المنظمة.

ويؤكد العديد من منظمات العمال وبعض الحكومات أن الصك المقترح قد يطبق نهجاً أكثر إيجابية من حيث تهيئة بيئة ملائمة للانتقال إلى السمة المنظمة بدلاً من مجرد التركيز على العقبات. وأثار الخبراء من الحكومات وأصحاب العمل والعمال هذا الشاغل أيضاً خلال الاجتماع الثلاثي للخبراء.

في ضوء الردود المتلقاة، يقترح المكتب الاستعاضة عن عبارة "تزدهر" بعبارة "تتطور على نحو كامل" في النقطة ٣(ج) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٤ (ج) مواطن العجز في العمل اللائق أكثر بروزاً في الاقتصاد غير المنظم؟

الحكومات

عدد الردود: ٩٧

نعم: ٨٤

لا: ٩

ردود أخرى: ٤

التعليقات

هندوراس. لا يبلغ العاملون في القطاع غير المنظم معايير العمل اللائق بالنظر إلى ظروف عملهم ودخلهم.

بنما. تبرز مواطن العجز في العمل اللائق أيضاً في الاقتصاد المنظم حيث تهيئ التجاوزات ظروف الاستغلال والمساس بالكرامة.

المملكة المتحدة. من المفترض أن يكون الحد من مواطن العجز في العمل اللائق هو الهدف الأول من أجل الحد من الاقتصاد غير المنظم بدلاً من أن يكون الحد من الاقتصاد غير المنظم هو الهدف في ذاته.

سويسرا، الولايات المتحدة. لا يمكن تعريف أو قياس مصطلح "مواطن العجز في العمل اللائق" وينبغي إذن عدم استخدامه.

أوروغواي. انعدام الأمن الوظيفي في القطاع غير المنظم أمر واقع.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٠

نعم: ٦

لا: ١٢

ردود أخرى: ٢

التعليقات

SEV، OEB، Keidanren، IOE، ANDI: يساعد الاقتصاد غير المنظم فعلاً على زيادة فرص مشاركة القوى العاملة، خاصة النساء في البلدان النامية. وفي الحالات التي تساعد فيها العمالة غير المنظمة على توفير وظائف للعاجزين عن إيجاد وظائف في الاقتصاد المنظم، سيكون في وصف الاقتصاد غير المنظم على أنه اقتصاد منطوي على مواطن عجز في العمل اللائق إغفالاً لمسألة أن بعض الوظائف في الاقتصاد غير المنظم لائقة ومصدر دخل لأشخاص لا يمكنهم إيجاد عمل لولا ذلك. وسيستبب إدراج مفهوم وتعريف غير واضحين للعمل اللائق في الصك المقترح في تحويل المناقشة عن موضوع الانتقال إلى الاقتصاد المنظم إلى نقاش بشأن معنى العمل اللائق.

DA: لا ينبغي الإشارة إلى برنامج العمل اللائق لأن من شأن ذلك أن يبدد النقاش ويحول دون تركيزه على إيجاد سبل لتحسين إضفاء السمة المنظمة على الاقتصاد غير المنظم.

العمال

عدد الردود: ٦٣

نعم: ٦١

لا: ٢

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: لا يتمتع العاملون في الاقتصاد غير المنظم، من حيث المبدأ، بحماية القانون ومن الصعب الدفاع عن حقوقهم الأساسية. وغالباً ما يفتقر هؤلاء العمال إلى حقوق المفاوضة ويصعب عليهم تنظيم أنفسهم في نقابات. ومن المرجح أن يعانون أكثر من غيرهم من بيئة عمل غير آمنة ومن التمييز والمضايقة، وغالباً ما تكون لديهم فرص محدودة للحصول على الحماية الاجتماعية، مما يعرض صحتهم لمخاطر مباشرة. وينتشر التمييز القائم على نوع الجنس انتشاراً واسعاً في الاقتصاد غير المنظم.

CONATO، CS، CONUSI: في ظل انعدام الأمن الوظيفي والضمان الاجتماعي، يكاد احتمال وجود جوانب للعمل اللائق في الاقتصاد غير المنظم يكون منعماً.

CUT (كولومبيا): إنه لأمر في غاية الخطورة أن تفتقر وظيفة في القطاع المنظم إلى عنصر أو أكثر من عناصر العمل اللائق، ولكن الأخطر من ذلك أن يفتقر العاملون في الاقتصاد غير المنظم عموماً إلى جميع عناصر العمل اللائق.

تعليق المكتب

تتفق الأغلبية الساحقة من الحكومات وجل العمال على هذا البيان. وتفيد أغلبية منظمات أصحاب العمل وبعض الحكومات بأن "مواطن العجز في العمل اللائق" مفهوم غير واضح. وتقترح إحدى الحكومات وإحدى منظمات أصحاب العمل فصل مسألة مواطن العجز في العمل اللائق عن مسألة الانتقال إلى السمة المنظمة.

وفي الوقت نفسه، تعرب بعض الحكومات عن رأي مفاده أن من الضروري عدم التذكير بمصطلح "مواطن العجز في العمل اللائق" في الصك المقترح نظراً لطبيعته الذاتية وصعوبة قياسه. وتدعو بعض منظمات أصحاب العمل إلى توضيحات بشأن تعريف "مواطن العجز في العمل اللائق" وتضيف أن الغموض لا يزال يحيط بالطريقة التي سيساهم بها التذكير بالعمل اللائق في تحديد نطاق ومضمون الصك المقترح.

احتُفظ بمصطلح "العمل اللائق" لأنه ورد في إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، الذي اعتمدته مؤتمر العمل الدولي في دورته ٩٧ في عام ٢٠٠٨.

في ضوء الردود المتلقاة، لا يقترح المكتب أي تغيير على النقطة ٣ (و) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٤

(د) النشاط غير المنظم هو قضية تتعلق أساساً بالإدارة السديدة.

الحكومات

عدد الردود: ٩٧

نعم: ٦٤

لا: ٢٥

ردود أخرى: ٨

التعليقات

بلجيكا: غالباً ما يمكن أن يُعزى توسع الاقتصاد غير المنظم إلى سياسات اقتصاد كلي وسياسات اجتماعية غير ملائمة أو منفذة تنفيذاً سيئاً ووضعت في العديد من الحالات دون مشاورات ثلاثية، كما يمكن أن يُعزى إلى غياب أطر قانونية ومؤسسية مؤاتية وانعدام الإدارة السديدة وانعدام الثقة في المؤسسات والإجراءات الإدارية.

يوركنيا فاسو، رواندا. النشاط غير المنظم هو أساساً مسألة تنمية اقتصادية واجتماعية.

شيلي. تتسبب في النشاط غير المنظم مشاكل عديدة بعضها خارج عن نطاق صلاحيات الحكومة.

فرنسا. الإدارة السديدة مسألة رئيسية ولكنها ليست الوحيدة التي تؤثر في الاقتصاد غير المنظم. فاستقرار المؤسسات وفعاليتها، ووضع ودعم السياسات والأدوات المتعلقة بسوق العمل لها دور كذلك.

غواتيمالا. ينتج نمو الاقتصاد غير المنظم عن مشاكل متعلقة بالاقتصاد الكلي وعوامل متصلة بالاقتصاد العالمي.

الهند. النشاط غير المنظم ليس مسألة تتعلق أساساً بالإدارة السديدة بل هو مسألة هيكلية.

المكسيك. مصطلح "الإدارة السديدة" ليس فريداً ولا مقبولاً عالمياً. وينبغي تعريفه في إطار مفاهيمي أساسي لتفادي اللبس.

بنما. الاقتصاد غير المنظم فرصة لمعالجة مسألة إدماج العمال المفقدين إلى المهارات. والإدارة السديدة أوثق صلة بتعزيز العمالة للحساب الخاص أو تنظيم المشاريع.

أوغندا. النشاط غير المنظم هو مسألة ناتجة جزئياً عن آثار التكيفات الهيكلية.

الولايات المتحدة. النشاط غير المنظم هو حصيلة مجموعة من العوامل، بما فيها قدرات الحكومة والوضع الحالي للاقتصاد ودمج المناطق في الاقتصاد الوطني، وهو في بعض الحالات حصيلة عوامل ثقافية ومحلية.

أصحاب العمل

عدد الردود: ١٨

نعم: ١٢

لا: ٥

ردود أخرى: ١

التعليقات

KEF، CCP: هناك مجموعة واسعة من العوامل الأخرى.

SEV، OEB، MEDEF، ANDI، Keidanren، IOE: من المهم الإشارة إلى دور الافتقار إلى مؤسسات سليمة وقابلة للتنبؤ وفعالة، بما فيها حقوق الملكية والقوانين والقواعد واللوائح، أو دور تغطيتها وإنفاذها المحدودين في تشجيع النشاط غير المنظم.

العمال

عدد الردود: ٦٥

نعم: ٥٨

لا: ٤

ردود أخرى: ٣

التعليقات

رد موحّد: يرتبط مستوى النشاط غير المنظم على نطاق واسع بالسياسات الاقتصادية وسياسات العمالة والسياسات الاجتماعية التي تختار الحكومات تنفيذها. وأدى إلغاء ضوابط أسواق العمل في العديد من البلدان إلى زيادة السمة غير المنظمة في العمل. ولكن، لا تتمتع جميع البلدان بنفس الحيز السياسي والمالي لمعالجة النشاط غير المنظم. فالإدارة السديدة إذن مسألة رئيسية ولكنها ليست المسألة الرئيسية الوحيدة.

AFL-CIO: أفضى إلغاء ضوابط أسواق العمل في العديد من البلدان المتقدمة إلى زيادة السمة غير المنظمة للوظائف المنظمة سابقاً. وينبغي التشديد على إصلاح القوانين واللوائح القائمة لمواءمة ظروف العاملين في الاقتصاد غير المنظم قبل إنفاذ الامتثال. CONATO، CS، CONUSI: رغم عدم تخطيط الاقتصاد، فإن السماح بالنشاط غير المنظم وعدم اتخاذ أي إجراءات لمكافحته تشجع لهذا النشاط إغفالاً.

تعليق المكتب

تؤيد هذا البيان أغلبية الحكومات ومعظم منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال. ومع ذلك، اتفقت معظم الحكومات التي ردت سلباً على أهمية قضايا الإدارة السديدة. ولكنها احتجت بأن النشاط غير المنظم يُعزى أيضاً إلى أسباب أخرى يمكن أن تكون بنفس الأهمية، بما في ذلك ضعف أداء الاقتصاد الكلي وانخفاض مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية وضعف المؤسسات وتدني المستوى التعليمي في صفوف القوى العاملة.

في ضوء الردود المتلقاة، يقترح المكتب إدراج جانب الأسباب المتعددة في النقطة ٣(هـ) من الاستنتاجات المقترحة لإبراز جميع السياقات على نحو أفضل.

السؤال ٥

هل ينبغي لديباجة الصك المقترح أن تسلم بارتفاع معدل انتشار السمة غير المنظمة وبالحاجة الملحة إلى اتخاذ تدابير من شأنها أن تمكن من الانتقال التدريجي للعمال والوحدات الاقتصادية من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم؟

الحكومات

عدد الردود: ٩٧

نعم: ٨٧

لا: ٨

ردود أخرى: ٢

التعليقات

بلجيكا. إن انتشار العمالة غير المنظمة، التي أصبحت أكثر تجلياً نتيجة الأزمة العالمية، ليس له انعكاسات على مستويات معيشة السكان فحسب، بل يمنع أيضاً الأسر والوحدات الاقتصادية الواقعة في شرك الاقتصاد غير المنظم من زيادة إنتاجيتها والتخلص من الفقر.

بنن، جيبوتي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، السنغال. يستخدم الاقتصاد غير المنظم أغلبية السكان، وهو مسألة هامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

شيلي. يسمح ذلك بفهم أفضل لأهمية المسألة والحاجة إلى اتخاذ تدابير قصيرة الأجل.

فرنسا، سويسرا. يشمل الاقتصاد غير المنظم مجموعة متنوعة وواسعة من الجوانب، ويجب الإشارة إلى ذلك في النص بإضافة عبارة "، بجميع جوانبها"، بعد عبارة "ارتفاع معدل انتشار السمة غير المنظمة".

ألمانيا. رغم أن معدل انتشار السمة غير المنظمة يختلف من بلد إلى آخر، ينبغي أن تعترف الديباجة بارتفاع معدل انتشار العمالة غير المنظمة عموماً.

الهند. الاعتراف بالواقع شرط مسبق لوضع صك فعال.

أصحاب العمل

عدد الردود: ١٨

نعم: ١٣

لا: ٤

ردود أخرى: ١

التعليقات

ANDI، DA، IOE، Keidanren، OEB، SEV، UPS: عند وضع التدابير، ينبغي عدم المساس بالمشاورات الثلاثية في أي وقت من الأوقات رغم الضرورة الملحة. وينبغي الاعتراف أيضاً بالتنوع الكبير لطبيعة السمة غير المنظمة.

العمال

عدد الردود: ٦٥

نعم: ٦١

لا: ١

ردود أخرى: ٣

التعليقات

رد موحّد: ينبغي أن تعترف الديباجة أيضاً بارتفاع معدل السمة غير المنظمة في جل البلدان والقطاعات مع مرور الوقت. وأدت برامج الخصخصة وإلغاء الضوابط إلى زيادة مستوى السمة غير المنظمة. NSZZ: تُعزى الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة أساساً إلى التكاليف المالية الناتجة عن زيادة العبء على نظام الضمان الاجتماعي وتكاليف المنافسة غير الشريفة.

تعليق المكتب

تفضل أغلبية ساحقة من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال إدراج هذا البيان. وتشدد بعض الحكومات على أن الاعتراف بارتفاع معدل انتشار السمة غير المنظمة في العالم وآثاره في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان سيساهم في تسريع الجهود الرامية إلى تسهيل الانتقال إلى السمة المنظمة. وتفيد جل منظمات العمال بأن تزايد السمة غير المنظمة ظاهرة شائعة في جميع البلدان والقطاعات، بسبب برامج الخصخصة والتنظيم، وبأن الأزمة المالية تزيدها تفاقمًا، مما يؤدي إلى انعدام أمن الدخل والأمن الوظيفي وتدني الإنتاجية والحلقة المفرغة الناتجة عن الوقوع في شرك الاقتصاد غير المنظم.

وترى بعض الحكومات أن من غير المناسب استخدام مصطلح "الضرورة الملحة". وتشدد بعض الحكومات وأغلبية منظمات أصحاب العمل على الحاجة إلى إبراز تنوع الاقتصاد غير المنظم.

وفيما يتعلق بالقلق المعرب عنه أعلاه، يلاحظ المكتب أن مسألة التنوع في الاقتصاد غير المنظم ترد في السؤال ١٠.

في ضوء الردود المتلقاة، يقترح المكتب الإشارة إلى أن ارتفاع معدل انتشار الاقتصاد غير المنظم يشكل تحدياً رئيسياً أمام مسألتي التنمية الشاملة وسيادة القانون الواردتين في النقطة ٣ (ج) من الاستنتاجات المقترحة. علاوة على ذلك، يقترح المكتب تسليط الضوء على الآثار السلبية لارتفاع معدل انتشار السمة غير المنظمة على عدد من الجوانب والجهات الفاعلة المعنية. ولا يقترح المكتب أي تغيير فيما يتعلق بالاعتراف بالحاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة في النقطة ٤ من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٦

هل ينبغي لديباجة الصك المقترح أن تسلم بانتشار العمالة غير المنظمة في المؤسسات المنظمة وبالحاجة إلى التصدي لذلك؟

الحكومات

عدد الردود: ٩٧

نعم: ٨٣

لا: ١٢

ردود أخرى: ٢

التعليقات

كندا/. ليس من الواضح المقصود بعبارة "العمالة غير المنظمة في المؤسسات المنظمة".

غواتيمالا/. من الضروري معالجة مسألة العمالة غير المنظمة في القطاع المنظم لأنها تؤثر على الشؤون المالية العامة من خلال التملص من الضرائب ولأن هذه العمالة تنتهك قوانين العمل.

هندوراس/. المشكلة الرئيسية للعمالة غير المنظمة هي في القطاع غير المنظم وليس في المنشآت المنظمة. وينبغي التركيز على تهيئة ظروف وحوافز للانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم. ويمكن التصدي لمسألة العمالة غير المنظمة في المنشآت المنظمة بتطبيق القانون.

السويد/. ينبغي أن يعترف الصك أيضاً بأن العمالة غير المنظمة يمكن أن تحدث في السلاسل العالمية للسلع الأساسية والتوريد، بنفس الطريقة التي يمكن أن تحدث بها في أجزاء أخرى من الاقتصاد.

أوغندا/. تتزايد العمالة غير المنظمة في المؤسسات المنظمة من خلال استخدام ترتيبات التعاقد من الباطن، وهي تؤثر في الحرية النقابية وعمليات المفاوضة الجماعية وآلياتها وتعيق العمل اللائق.

الولايات المتحدة/. ينبغي التعرف على مختلف أشكال السمة غير المنظمة، مثل سوء تصنيف العمال كأطراف ثالثة متعاقدة بهدف تجنب دفع الإعانات والخضوع لعميات التفتيش أو التهرب من قوانين العمل، وينبغي التصدي لهذه المسائل.

فيتنام/. حجم العمالة غير المنظمة في المؤسسات المنظمة ليس كبيراً بالمقارنة مع الأشكال الأخرى للعمالة غير المنظمة.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٠

نعم: ٥

لا: ١٤

ردود أخرى: ١

التعليقات

ANDI: الشخص الذي يعمل في القطاع المنظم ويوجد في حالة عدم امتثال هو ببساطة شخص ينتهك القانون، وتوجد في هذه الحالات أنواع أخرى من التدابير المختلفة عن التدابير التي يجب اتخاذها لمعالجة الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم.

DA، EK، MEDEF، OEB، SEV، IOE، Keidanren، UPS: رغم حقيقة وجود العمالة غير المنظمة في الاقتصاد المنظم أيضاً، قد ينبغي ترك هذا الأمر لوقت لاحق للسماح أولاً بارساء فهم واضح لتعريف العمالة غير المنظمة. ويجب ألا يكون ذلك فرصة تغتنيها هيئات مكونة أخرى لإثارة مفهوم "العمل الهش"، الذي لا يزال تعريفه غامضاً ومثيراً للجدل. والأهم من ذلك أنه يجب ألا يكون فرصة تغتنيها هيئات مكونة أخرى لإثارة مختلف أشكال العقود المرنة على أنها أنواع من "العمالة غير المنظمة".

العمال

عدد الردود: ٦٥

نعم: ٦٣

لا: ٢

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: أدى الاستخدام المنهجي لعمل الوكالات والاستعانة بمصادر خارجية والتعاقد من الباطن والعقود منعقدة المدة والعمالة المزيفة للحساب الخاص إلى تزايد السمة غير المنظمة في العمل. وينبغي أن تعترف الديباجة أيضاً بانتشار العمالة غير المنظمة في سلاسل التوريد العالمية والحاجة إلى التصدي لذلك.

ASI: من الواضح أن الاقتصاد غير المنظم أصبح نوعاً ما مجالاً لتوظيف العمال بغية تجنب الاتفاقات الجماعية وزيادة العمل الهش وتعزيز المنشآت التي تعرض العمل بالقطعة والاستعانة بمصادر خارجية وغير ذلك من أنواع العمل السري.

CUT (كولومبيا): من الضروري الإشارة إلى ذلك في ديباجة الصك ليكون من الواضح تماماً أن عملية "تفريغ القطاعات المنظمة من القوى العاملة" يتسبب في نشوء شريحة كبيرة من العمال غير المنظمين الذين يعملون في إطار أنواع عديدة من العلاقات التي تنتهك حقوق العمل.

تعليق المكتب

تتفق أغلبية ساحقة من الحكومات وجل العمال على أن الديباجة ينبغي أن تعترف بانتشار العمالة غير المنظمة في المؤسسات المنظمة والحاجة إلى التصدي لها. وتسترعي بعض الحكومات ومنظمات العمال الانتباه إلى انتشار العمالة غير المنظمة في سلاسل التوريد العالمية. وتلاحظ منظمات العمال أن الاستعانة بمصادر خارجية والتعاقد من الباطن والعمالة المزيفة للحساب الخاص أسفرت عن تزايد السمة غير المنظمة. ولا توافق الأغلبية الساحقة من أصحاب العمل على إدراج هذا البيان لأسباب مختلفة. ويحتج البعض بأنه لا يدخل ضمن نطاق هذا الصك، بينما يشدد البعض الآخر على الافتقار إلى تعريف دقيق للعمالة غير المنظمة.

وتشدد حكومات عديدة على أن التصدي للعمالة غير المنظمة في المؤسسات المنظمة هو أحد الأهداف الرئيسية للصك المقترح. ويلاحظ البعض أن العمالة غير المنظمة في المؤسسات المنظمة مشكلة رئيسية في بعض البلدان، في حين أن العمالة غير المنظمة في المؤسسات المنظمة في بلدان أخرى ليست منتشرة انتشاراً كبيراً بالمقارنة مع غيرها من أشكال العمالة غير المنظمة.

يقترح المكتب معالجة المسألة الواردة في السؤال ٦ و١٤ (ج) تحت جزء "نطاق التطبيق" في النقاط من ٥ إلى ١٠ من الاستنتاجات المقترحة.

ثالثاً. نطاق التطبيق

السؤال ٧ هل ينبغي للصك المقترح أن يصف الاقتصاد غير المنظم وفقاً للقرار بشأن العمل اللائق والاقتصاد غير المنظم، الذي اعتمدته مؤتمر العمل الدولي في دورته التسعين في عام ٢٠٠٢، والذي ينص على أن:

مصطلح "الاقتصاد غير المنظم" يشير إلى جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها العمال والوحدات الاقتصادية، الذين لا تشملهم كل أو بعض الترتيبات النظامية في القانون أو في الممارسة. فأنشطتهم ليست مدرجة في القانون، مما يعني أنهم يعملون خارج النطاق الرسمي للقانون؛ أو أنهم غير مشمولين عملياً، بمعنى أنه رغم عملهم داخل الإطار الرسمي للقانون، إلا أن القانون لا يتم تطبيقه أو إعماله؛ أو أن القانون لا يشجع على الالتزام لأنه غير ملائم أو مرهق أو يفرض تكاليف مفرطة؟

الحكومات

عدد الردود: ٩٧

نعم: ٧٨

لا: ٨

ردود أخرى: ١١

التعليقات

النمسا. لا يميز التعريف بين العاملين للحساب الخاص وغير العاملين للحساب الخاص.

بلجيكا. يرى مجلس العمل الوطني أن من الأنسب الاستعاضة عن تعريف عام ٢٠٠٢ ويشير إلى إسهام المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء إحصاءات العمل، ٢٠٠٣، والدليل الإحصائي لمنظمة العمل الدولية لعام ٢٠١٣ بشأن القطاع غير المنظم والعمالة غير المنظمة.

الصين. ينبغي تجديد الوصف وفقاً للممارسة والاتجاهات النظرية منذ عام ٢٠٠٢.

كوت ديفوار، ألمانيا، إيطاليا، البرتغال. يمكن استخدام وصف الاقتصاد غير المنظم وفقاً لقرار عام ٢٠٠٢ كنقطة انطلاق.

فرنسا. ينطوي التعريف على بعض الغموض والتعقيدات، والفرصة سانحة لمناقشته مجدداً. والأنشطة المشروعة وحدها هي التي يمكن أن تنتقل إلى الاقتصاد المنظم عن طريق تدابير ملائمة، في حين أن الأنشطة غير المشروعة (من قبيل جميع أنواع الاتجار، بما في ذلك الاتجار بالبشر وتبييض الأموال...) لا يمكن بطبيعتها أن تندرج ضمن نطاق تطبيق القانون.

الهند. وصف الاقتصاد غير المنظم على النحو المعتمد في قرار عام ٢٠٠٢ مناسب وسليم ومن الواجب أخذه في الاعتبار.

المكسيك. سيسمح وصف الاقتصاد غير المنظم هذا بإجراء مقارنات على الصعيد الدولي، وذلك بتوفير نقطة مرجعية وحيدة.

سويسرا، أوغندا. لقد تغير الوضع منذ اعتماد القرار قبل ١٢ عاماً.

أوغندا. يشكل القرار أساس توافق للآراء بشأن تعريف الاقتصاد غير المنظم ولكنه ينبغي أيضاً أن يأخذ التطورات الجديدة في الاعتبار.

المملكة المتحدة. ينبغي عدم استخدام هذا التعريف للربط بين الاقتصاد غير المنظم والعمل اللائق.

الولايات المتحدة. ينبغي أن يشمل أي تعريف مفيد العاملين الذي يعيشون "وضعاً غير معترف به أو غير محمي أو غير نظامي في الإنتاج والعمالة على السواء". ويشمل تعريف عام ٢٠٠٢ العديد من أوجه القصور التي تجعل منه أساساً ضعيفاً للمناقشة ولأي عملية لوضع معيار في المستقبل.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٠

نعم: ٩

لا: ٩

ردود أخرى: ٢

التعليقات

ANDI: ينبغي وضع تعريف أوسع نطاقاً يشمل جميع جوانب وأسباب الاقتصاد غير المنظم ولا يقتصر فقط على تطبيق القانون.

CEC، DA، IOE، Keidanren، MEDEF، SEV، UPS: لقد تغير الكثير منذ عام ٢٠٠٢. ويمكن وضع تعريف آخر يأخذ في الاعتبار التجارب والعمل التطبيقي الذي نفذته الهيئات الدولية وكذلك الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية منذ قرار عام ٢٠٠٢.

IOE: من الضروري أن يتساءل المجيبون على الاستبيان عما إذا كان من المقبول كتعريف للاقتصاد غير المنظم أن تكون الأنشطة المشمولة بالقانون جزءاً من الاقتصاد غير المنظم إذا كانت القوانين لا تُنفذ أو غير قابلة للإنفاذ. ولا بد من أن يكون التعريف أشمل وأن يتعدى مضمونه مجرد إنفاذ القانون، الذي ما هو إلا أحد الأسباب التي تشجع توسع نطاق الاقتصاد غير المنظم.

العمال

عدد الردود: ٦٨

نعم: ٣٨

لا: ٢

ردود أخرى: ٢٨

التعليقات

رد موحد: ينبغي الاستعاضة عن وصف عام ٢٠٠٢ للاقتصاد غير المنظم بتعريف يأخذ في الاعتبار التعريف الإحصائي الذي اعتمدته المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء إحصاءات العمل، ٢٠٠٣، وكذلك الدليل الإحصائي لمنظمة العمل الدولية لعام ٢٠١٣ بشأن القطاع غير المنظم والعمالة غير المنظمة. والتعريف المقترح هو:

يشير مصطلح "الاقتصاد غير المنظم" إلى جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها العمال والوحدات الاقتصادية، الذين لا تشملهم كل أو بعض الترتيبات النظامية في القانون أو في الممارسة. وتشير العمالة غير المنظمة إلى الوظائف غير المنظمة، سواء الممارسة في منشآت القطاع المنظم أو منشآت القطاع غير المنظم أو الأسر المعيشية. وهي تشمل ما يلي: العاملون المستقلون وأصحاب العمل الذي يعملون في منشأتهم الخاصة في القطاع غير المنظم؛ العمال المساهمون من أفراد الأسرة، بغض النظر عما إذا كانوا يعملون في منشآت في القطاع المنظم أو غير المنظم؛ المستخدمون في وظائف غير منظمة، سواء أكانوا يعملون في منشآت القطاع المنظم أو غير

المنظم، أو كعمال منزليين مستخدمين لدى الأسر المعيشية؛ أعضاء تعاونيات المنتجين غير المنظمين؛ العاملون المستقلون الذين ينتجون سلعاً للاستخدام النهائي لأسرهم المعيشية حصرياً.

تعليق المكتب

تتفق أغلبية ساحقة من الحكومات وأغلبية من منظمات العمال وعدد من منظمات أصحاب العمل على أن القرار بشأن العمل اللائق والاقتصاد غير المنظم، المعتمد في عام ٢٠٠٢ (قرار عام ٢٠٠٢)، أساس جيد يُستند إليه لتحديد نطاق الصك المقترح. وردّت عدة حكومات بالإيجاب على السؤال، ولكنها تشدد مع ذلك على الحاجة إلى مراعاة الاتجاهات الأخيرة والعمل المنجز بشأن هذه المسألة بغية تحسين وصف الاقتصاد غير المنظم، المعتمد في عام ٢٠٠٢. ويشدد العديد من منظمات أصحاب العمل أيضاً على أن تطورات كثيرة طرأت منذ الاتفاق على هذا الوصف في عام ٢٠٠٢. وأثناء الاجتماع الثلاثي للخبراء، أشار خبراء أصحاب العمل إلى ضرورة تحديد مفهوم الوحدات الاقتصادية.

وتقترح عدة حكومات حذف عبارة "أو أن القانون لا يشجع على الالتزام لأنه غير ملائم أو مرهق أو يفرض تكاليف مفرطة". ويقترح العديد من منظمات العمال وبعض الحكومات أن تُؤخذ في الاعتبار المبادئ التوجيهية المتعلقة بتعريف إحصائي للعمالة غير المنظمة، اعتمده المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء إحصاءات العمل في عام ٢٠٠٣ والدليل الإحصائي لمنظمة العمل الدولية لعام ٢٠١٣ بشأن القطاع غير المنظم والعمالة غير المنظمة.^٨

في ضوء الردود المتلقاة وبعد النظر في الاقتراحات المقدمة من العديد من المجيبين على الاستبيان وأثناء الاجتماع الثلاثي للخبراء، يقترح المكتب إعادة صياغة النطاق في النقاط من ٥ إلى ١٠ من الاستنتاجات المقترحة لمواكبة التطورات والاتجاهات الجديدة منذ عام ٢٠٠٢.

رابعاً- الأهداف والمبادئ

السؤال ٨ هل ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تشجع استحداث الوظائف اللائقة في الاقتصاد المنظم وتعزز اتساق سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات العمالة والحماية الاجتماعية وغير ذلك من السياسات الاجتماعية؟

الحكومات

عدد الردود: ٩٧

نعم: ٩٢

لا: ٣

ردود أخرى: ٢

التعليقات

بلغاريا. ترتبط سياسات تعزيز العمالة ارتباطاً وثيقاً بمجال الحماية الاجتماعية، الذي يستوجب النمو المستدام للعمالة كشرط مسبق.

الدانمرك. يوفر تعزيز الاتساق بين العمالة والحماية الاجتماعية وغير ذلك من السياسات الاجتماعية مزيداً من الأمن لصاحب العمل والعامل على السواء، مما يهيئ بيئة أفضل وأكثر أمناً للأعمال.

إثيوبيا. يبدو أن ذلك خارج عن نطاق الصك المقترح.

المكسيك. لا بد من التصدي لمختلف أسباب الاقتصاد غير المنظم في آن واحد من زوايا مختلفة، بانتهاج سياسات متسقة يكمل بعضها بعضاً، بغية تحقيق انتقال تدريجي إلى السمة المنظمة.

^٨ انظر: ILO: *Measuring informality: A statistical manual on the informal sector and informal employment*, Geneva, 2013.

الجيل الأسود. الهدف الأولي للصك المقترح ليس توفير وظائف لائقة في الاقتصاد المنظم وإنما الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم.

بنما. يمكن دعم أي استراتيجية بدمج المسؤولية الاجتماعية للشركات والجامعات والمسؤولية المالية.

جنوب أفريقيا. ينبغي استحداث العمل اللائق في الاقتصادات المنظمة وغير المنظمة على السواء. وينبغي تنفيذ ذلك في الاقتصاد غير المنظم تدريجياً بالتركيز على أوضاع الحماية الاجتماعية ثم على أبعاد أخرى للعمل اللائق.

المملكة المتحدة. يتناول هذا الصك موضوع الحد من العمل غير المنظم وليس تعزيز العمل اللائق.

أوروغواي. يتعلق العمل اللائق بالممارسة الفعلية للحقوق الأساسية ومن ثم لا يمكن إسقاط الإشارة الواردة في السؤال.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٠

نعم: ١٧

لا: ٢

ردود أخرى: ١

التعليقات

ANDI، CACIF، CEC، IOE، Keidanren، MEDEF، OEB، UPS: ينبغي أن تشجع الدول الأعضاء استحداث الوظائف، ولكن من خلال تعزيز المنشآت في الاقتصاد المنظم؛ المنشآت التي تستحدث الوظائف. CNI: هناك مشكلة في التعريف المفاهيمي للعمل اللائق.

العمال

عدد الردود: ٦٤

نعم: ٦٣

لا: صفر

ردود أخرى: ١

التعليقات

رد موحد: ينبغي أن يؤكد الصك المقترح على أن سياسة الاقتصاد الكلي وسياسة سوق العمل وسياسة الحماية الاجتماعية وغير ذلك من السياسات الاجتماعية ينبغي أن تركز جميعها على استحداث العمالة اللائقة. وينبغي على الخصوص أن تكون البلدان النامية قادرة على التمتع بالسياسة الضرورية والحيز المالي لتنفيذ استراتيجيات تركز على استحداث العمل اللائق في الاقتصاد المنظم. ASI: ينبغي أن تُناقش سياسات الاقتصاد الكلي التي تنفذها الحكومات مع مختلف أصحاب المصلحة لأن الأشخاص الأكثر تأثراً بها في نهاية المطاف هم العمال وأفراد أسرهم.

CCOO: من الضروري التمييز بين العمل غير المعلن عنه والاقتصاد غير المنظم.

CSN: النص على تدابير لإضفاء السمة المنظمة على الوظائف القائمة، لا سيما فيما يتعلق بالعاملين لحسابهم الخاص، ومتابعتها، واتخاذ تدابير لتمكين النساء، خاصة الأمهات، للوفاء بالتزامات عملهن بمنحهن إجازات أمومة لفترة كافية وتوفير مرافق لرعاية الأطفال.

تعليق المكتب

تتفق أغلبية كبرى من الحكومات وجل منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال على هذا البيان. ويلاحظ عدد قليل من الحكومات أن الهدف من تشجيع استحداث الوظائف اللائقة في الاقتصاد المنظم يخرج عن نطاق الصك المقترح أو أنه ليس هدفه الأولي.

وتشدد معظم منظمات العمال على أن الصك ينبغي أن ينص على أن تركز سياسة الاقتصاد الكلي وسياسة سوق العمل وسياسة الحماية الاجتماعية وغيرها من السياسات الاجتماعية، على استحداث العمالة اللائق في الاقتصاد المنظم، وعلى أنه ينبغي أن يكون لدى البلدان النامية تحديداً البيئة السياسية والمالية الضرورية لتنفيذ هذه السياسات.

وتتشدّد أغلبية منظمات أصحاب العمل على أن المنشآت هي التي تستحدث الوظائف، وأن تشجيع استحداث الوظائف يقتضي تعزيز المنشآت في الاقتصاد المنظم.

في ضوء الردود المتلقاة، لا يقترح المكتب أي تغيير على النقطة ١١ (ب) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٩

هل ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه من الضروري تشجيع انتقال العمال والوحدات الاقتصادية من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم وفي الوقت ذاته ضمان عدم تدمير الفرص المتاحة لكسب العيش وتنظيم المشاريع؟

الحكومات

عدد الردود: ٩٧

نعم: ٨٦

لا: ٨

ردود أخرى: ٣

التعليقات

بوركنيا فاسو. سينطوي ذلك على انتقال الجهات الفاعلة في الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، دون التأثير في قابلية أنشطتها وفعاليتها للاستمرار.

جمهورية الكونغو الديمقراطية. إتاحة الوقت لمشغلي الاقتصاد غير المنظم للتكيف تدريجياً مع النظام الجديد للإدارة المنظمة، والحرص على عدم تدمير ما هو موجود.

فنلندا. ينبغي الحرص على منع ظهور منافسة غير شريفة.

فرنسا. يقتضي الانتقال التدريجي في البداية التمييز بوضوح في التعريف بين الاقتصاد غير المنظم والعمالة غير القانونية، إذ إن من غير القانوني أداء عمل غير معلن عنه وعدم تقديم إقرارات اجتماعية و/أو ضريبية ولا يمكن تبرير ذلك بالبحث عن "فرص كسب العيش" أو "تنظيم المشاريع".

لاتفيا. الاقتصاد غير المنظم انتهاك للقانون ومنافسة غير شريفة لمنظمي المشاريع في الاقتصاد المنظم.

مالي، السنغال، أوغندا، تونس، الولايات المتحدة. ينطوي الاقتصاد غير المنظم على وفرة من فرص العمالة والدخل، يجب الحفاظ عليها واستغلالها في سياق إضفاء السمة المنظمة. وهذا قطاع في غاية الهشاشة ومن شأن أي تدابير غير مناسبة أن توقف الديناميات التي استحدثتها الأطراف المعنية.

المكسيك. لتحقيق انتقال منظم وناجح للمنشآت والأفراد إلى الاقتصاد المنظم، من المهم أن تكون لديهم مجموعة أساسية من المهارات.

موزامبيق. هذا هو التحدي الرئيسي الذي تواجهه الحكومة.

السودان. ينبغي إيلاء اهتمام إلى العاملين المستقلين المستضعفين الذين يشغلون مشاريع صغيرة لكسب عيشهم.

السويد. في الوقت نفسه، يجب عدم التسامح مع انتهاكات الحقوق الأساسية، ومن ثم ينبغي أن يذكر الصك المقترح باتفاقيات منظمة العمل الدولية الأساسية بشأن الحفاظ على فرص كسب العيش وتنظيم المشاريع.

أصحاب العمل

عدد الردود: ١٧

نعم: ١٣

لا: ١

ردود أخرى: ٣

التعليقات

ANDI: من الضروري أن نضع نصب أعيننا أن الصك المقترح واستحداث آليات لتعزيز السمة المنظمة يجب ألا يولدا مشاكل اجتماعية واقتصادية جديدة تؤدي إلى القضاء على المنشآت بالغة الصغر وزيادة البطالة والتسبب في فقدان الدخل لمن ليس لديهم مصدر آخر لكسب العيش غير العمالة في الاقتصاد غير المنظم.

CCP: الهدف هو إضفاء السمة المنظمة على الهياكل غير المنظمة وليس النظر في هذه الهياكل في إطار الاقتصاد المنظم.

العمال

عدد الردود: ٦٤

نعم: ٦٢

لا: صفر

ردود أخرى: ٢

التعليقات

رد موحد: ينبغي أن تراعي تدابير الانتقال كون أغلبية العمال يعملون في الاقتصاد غير المنظم بوصفه خيارهم الوحيد للبقاء. ولكن لا يمكن الحفاظ على فرص كسب العيش وتنظيم المشاريع بأي ثمن. فحقوق العمال تمثل حداً أدنى من الكرامة ينبغي ألا ينتهك كما ينبغي عدم التسامح إطلاقاً مع انتهاك الحقوق الأساسية. ومن ثم ينبغي للصك المقترح أن يؤكد من جديد على أسبقية الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية بشأن الحفاظ على فرص كسب العيش وتنظيم المشاريع.

ASI: يقتضي بقاء ملايين العاملين في الاقتصاد غير المنظم أن يكون الانتقال تدريجياً ويوفر فرص النمو الاقتصادي لمنظمي المشاريع ويضمن استحداث وظائف جديدة دون أن يعني ذلك أن منظمي المشاريع أو العاملين لحسابهم الخاص لا يستطيعون ممارسة النشاط المجزي الذي يختارونه.

CUT (كولومبيا): سننظر في نص بالإسبانية كالتالي:

“es necesario promover la transición de los trabajadores y las unidades económicas de la economía informal a la economía formal garantizando que no se destruyan oportunidades de subsistencia y capacidad empresarial”.

تعليق المكتب

تتفق أغلبية كبرى من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل وجل منظمات العمال مع هذا البيان، وتشدد على الحاجة إلى تشجيع انتقال العمال والوحدات الاقتصادية من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم وفي الوقت نفسه ضمان عدم تدمير فرص كسب العيش وتنظيم المشاريع. وتشدد بعض الحكومات على أهمية القطاع غير المنظم للحد من البطالة والقضاء على الفقر، مشيرة بالتالي إلى أن إضفاء السمة المنظمة ينبغي ألا يؤدي بأي حال من الأحوال إلى تدمير الأنشطة الاقتصادية. ولضمان ذلك، تشدد ردود كثيرة على الحاجة إلى اتباع عملية الانتقال تدريجياً.

وأثناء الاجتماع الثلاثي للخبراء، شدد أصحاب العمل على أهمية هذا السؤال وإشارته البناءة إلى تنظيم المشاريع، مبرزين أن إضفاء السمة المنظمة على الوحدات الاقتصادية شرط مسبق لإضفاء السمة المنظمة على العمالة غير المنظمة.

وتشير معظم منظمات العمال إلى أن الحفاظ على فرص كسب العيش لا يمكن أن يكون بأي ثمن وأن المبادئ الأساسية لمنظمة العمل الدولية والحقوق في العمل وحقوق الإنسان الأساسية يجب ألا تنتهك.

في ضوء الردود المتلقاة، يقترح المكتب إضافة كلمة “التدريجي” بعد “الانتقال” في النقطة ١١ (أ) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ١٠

هل ينبغي للصك المقترح أن ينص على أن عمليات التدخل لتسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم ينبغي أن تقر بتنوع ظروف العمال والوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير المنظم وبالحاجة إلى التصدي لهذا التنوع بنهج مكيّفة مع كل حالة؟

الحكومات

عدد الردود: ٩٧

نعم: ٩١

لا: ٣

ردود أخرى: ٣

التعليقات

الدانمرك. الهدف هو دمج الاقتصاد غير المنظم في الاقتصاد المنظم وليس إنشاء نظام موازٍ.

ألمانيا. لا يمكن أن تتكون اللوائح حصراً من نهج مكيّفة مع كل حالة.

غانا. التركيز على تنوع الظروف سيضمن ويعزز وضع نهج مكيّفة مع كل حالة.

الهند. يجب أن تكون السياسات والبرامج خاصة بكل بلد ومكيّفة مع كل حالة وفي الوقت نفسه تحترم المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

إيطاليا. قد يكون ذلك مناسباً لمحاولة تحديد الأسباب التي تدفع العمال والمنشآت إلى الاقتصاد غير المنظم والقضاء على هذه الأسباب.

ملاوي. تتطلب الظروف الخاصة نهجاً محدداً ولا يوجد مسار أحادي للتنمية بل توجد بالأحرى مسارات متعددة.

موزامبيق. تختلف الأنشطة الاقتصادية عن بعضها البعض ولا يمكن لنهج عام أن يساعد في هذه العملية.

البرتغال. السمة غير المنظمة متعددة الأوجه، فهي تشمل العمل القائم على التعاقد من الباطن والعاملين المستترين لحسابهم الخاص والعمال السريين (كالمهاجرين غير النظاميين) والمنشآت التي تعلن عن عمالها جزئياً وغير ذلك من أنواع العمل غير المنظم، التي يجب التصدي لها كلاً على حدة.

السويد. ينبغي الاعتراف بتنوع العمال واختلاف فئاتهم في الاقتصاد غير المنظم، ولكن ينبغي في الوقت نفسه أن يكون الصك مناسباً للجميع.

جمهورية فنزويلا البوليفارية. ينبغي اعتماد النهج بحسب نوع العامل ووحدة الإنتاج والنشاط الاقتصادي، وستُحدّد الإجراءات أو التدابير العملية التي يجب تطبيقها وفقاً للنوع.

أصحاب العمل

عدد الردود: ١٧

نعم: ١٣

لا: ٢

ردود أخرى: ٢

التعليقات

CACIF: من المهم تحليل فئات العمال والوحدات الاقتصادية في سياقها المحدد للتمكن من معالجة هذه المسألة على نحو أفضل، وبناءً على ذلك تحديد ومعالجة وضع كل فئة باستخدام نهج مكيّف.

العمال

عدد الردود: ٦٦

نعم: ٦٦

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: يمكن تحديد ثلاث فئات عامة من الجهات الفاعلة في الاقتصاد غير المنظم، لا سيما المستخدمون بشكل غير منظم من عاملين بأجر وعاملين مستقلين ووحدات اقتصادية. ولكن الصك المقترح، إذ يعترف بذلك التنوع، ينبغي أيضاً أن يكون ملائماً لجميع العمال في الاقتصاد غير المنظم. وينبغي بالتالي أن يحدد العناصر الرئيسية لجميع عمليات الانتقال. ويمثل احترام حقوق العمال وتوفير سبل الاستفادة من الضمان الاجتماعي والحق في إعانات الأمومة والحصول على أجر معيشي، العناصر الرئيسية التي ينبغي أن تتضمنها جميع تدابير الانتقال.

Nezavisnost: ينبغي عدم إضفاء السمة المنظمة على الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة التي تكون على وشك التحول إلى جريمة، بل ينبغي بالأحرى المعاقبة عليها.

تعليق المكتب

تتفق أغلبية كبرى من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل وجميع منظمات العمال على أن الصك المقترح ينبغي أن يعترف بتنوع ظروف العمال والوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير المنظم والحاجة إلى التصدي لهذا التنوع بنهج مكيّفة مع كل حالة.

وتستترعي إحدى الحكومات الانتباه إلى أوجه عدم المساواة بين الرجال والنساء التي يجب التصدي لها في الاقتصاد غير المنظم.

وتتشدد معظم منظمات العمال على أن الصك المقترح، إذ يعترف بذلك التنوع، ينبغي أيضاً أن يكون ملائماً لجميع العمال في الاقتصاد غير المنظم.

في ضوء الردود المتلقاة، لا يقترح المكتب أي تغيير على النقطة ١٢ (أ) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ١١

هل ينبغي للصك المقترح أن ينص على أن هناك سبلاً متعددة للانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم وفقاً للسياق الخاص بكل بلد ولأفضليته؟

الحكومات

عدد الردود: ٩٧

نعم: ٩٤

لا: ١

ردود أخرى: ٢

التعليقات

بلجيكا. ينبغي إشراك الشركاء الاجتماعيين والمستفيدين المستهدفين في الاقتصاد غير المنظم، في تحديد نهج الانتقال وتنفيذها.

مالي. ينبغي ترك الاختيار للدول الأعضاء، مع مراعاة مستوى تنميتها الاقتصادية وأثار العولمة بصورة خاصة.

بنما. تختلف حالات العمل بين المناطق الريفية والحضرية وبين الشعوب الأصلية وصغار المزارعين.

تركيا. ينبغي أن تُدرج في الوثيقة الممارسات الجيدة للبلدان التي توفقت في محاربة السمة غير المنظمة.

أوكرانيا. ينبغي أن يكون السبيل الوحيد هو إضفاء الصفة القانونية على علاقات العمل.

الولايات المتحدة. معنى "سبل متعددة" ليس واضحاً ولا يمكن لنهج واحد أن يكون مناسباً لبلدان متعددة. ويجب اعتماد بعض الاستراتيجيات المشتركة، بما فيها توفير الإعانات وأوجه الحماية والحقوق الاجتماعية.

أصحاب العمل

عدد الردود: ١٧

نعم: ١٥

لا: صفر

ردود أخرى: ٢

التعليقات

CACIF: من الصعب دائماً "تصدير" النماذج الناجحة لأن البلدان تختلف اختلافاً كبيراً في عدة جوانب. ومن المهم تحليل الاقتصاد غير المنظم في السياق الخاص به من أجل معالجته بطريقة أفضل.

العمال

عدد الردود: ٦٤

نعم: ٦٣

لا: ١

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: ينبغي أن ينص الصك المقترح أيضاً على إرشادات مشتركة تكون مجدية عبر الحدود. وينبغي أيضاً أن يشجع على اعتماد خطط وطنية ثلاثية بشأن الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم كطريقة للتأكد من مراعاة المسائل الخاصة بالسياق الوطني على النحو الصحيح.

CSN: نعم، ما دام ذلك في إطار برنامج العمل اللائق والسعي إلى المساواة بين الجنسين وشريطة الامتثال لحقوق العمال الأساسية غير القابلة للتفاوض.

KSBSI: من المهم وجود فهم ونهج مشتركين واقتراح وضع خطط عمل وطنية قائمة على نهج متكامل وفي الوقت نفسه اعتماد إجراءات خاصة لفئات محددة.

تعليق المكتب

تتفق جل الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال على هذا البيان. وهناك توافق في الآراء على أن الصك المقترح ينبغي أن ينص على أن هناك سبلاً متعددة للانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم وفقاً للسياق الخاص بكل بلد ولأفضليته.

وتقترح معظم منظمات العمال أن يشجع الصك المقترح على اعتماد خطط وطنية ثلاثية بشأن الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم كسبيل للتأكد من أن المسائل الخاصة بالسياق الوطني مأخوذة في الاعتبار على النحو الصحيح. وتبرز بعض الحكومات الأهمية الحاسمة التي يكتسبها الحوار الاجتماعي والمشاورات الثلاثية كأدوات داعمة لعملية الانتقال إلى السمة المنظمة.

في ضوء الردود المتلقاة، لا يقترح المكتب أي تغيير على النقطة ١٢ (ب) من الاستنتاجات المقترحة.

خامساً. الأطر القانونية والسياسية

السؤال ١٢ هل ينبغي للصك المقترح أن ينص على أن القوانين واللوائح الوطنية أو التدابير الأخرى تضمن التغطية المناسبة لجميع فئات العمال والوحدات الاقتصادية؟

الحكومات

عدد الردود: ٩٧

نعم: ٨٢

لا: ٨

ردود أخرى: ٧

التعليقات

البرازيل. سيسهل وضع لوائح مناسبة لكل نوع من أنواع المهن والأنشطة إضفاء السمة المنظمة لأن من الصعب تنظيم حالات السمة غير المنظمة حسب نموذج منظم غير ملائم. ويشجع اعتماد إطار تنظيمي غير ملائم النشاط غير المنظم الممارس حالياً.

فنلندا. قد يستدعي مفهوم "الوحدات الاقتصادية" تعريفاً أدق.

هندوراس. هذا الأمر لا يتعلق بمجرد تشريعات؛ ولا بد من أن ينعكس اليقين القانوني على جميع الميادين من خلال وضع سياسات ملائمة ومتناسكة من جميع الجوانب.

هنغاريا. من المحبذ الإشارة إلى الإطار القانوني كأداة تنظيمية عامة والتشديد على أهمية التنفيذ.

الهند. ينبغي أن تكون التغطية عملية تدريجية ترتبط بالظروف الخاصة بالبلد.

كازاخستان. ينبغي أن يشير الصك المقترح أيضاً إلى أن القوانين واللوائح الوطنية وغيرها من التدابير تضمن العمل اللائق لجميع فئات المستخدمين والكيانات الاقتصادية.

لاتفيا. هذا النهج ليس صحيحاً لأن نطاق الاقتصاد غير المنظم قد يتسع أكثر.

ملايو، ناميبيا. يكمن التحدي الرئيسي في الإنفاذ والامتثال.

بولندا. "التغطية المناسبة" مصطلح واسع جداً ويمكن تأويله بطرق شتى.

الاتحاد الروسي. قد تشترط القوانين التشريعية والتنظيمية الوطنية اتخاذ تدابير موجهة نحو فئات محددة من المستخدمين أو الكيانات الاقتصادية.

صربيا. يجب أن تنص الأحكام التشريعية أولاً على إعطاء تعريفين دقيقين لمصطلحي "المستخدم" و"صاحب العمل"، وينبغي أن تشمل هذه الأحكام جميع الأنشطة الممارسة في أماكن العمل وجميع فئات الأشخاص الذين يمارسونها.

سويسرا. توفير تغطية مناسبة لجميع فئات العمال والوحدات الاقتصادية لن يشجع تلقائياً الأفراد على الانتقال إلى الاقتصاد المنظم.

أوغندا. ينبغي ربط الحماية القانونية بالربحية وتحسين الإنتاجية وجودة المنتجات والقدرة التنافسية.

الولايات المتحدة. تتمثل العقبة الرئيسية في تطبيق التشريعات وإنفاذها.

جمهورية فنزويلا البوليفارية. من الأنسب استخدام قنوات قانونية لإجراء ما يلزم من تكييفات قانونية.

أصحاب العمل

عدد الردود: ١٩

نعم: ٦

لا: ١٠

ردود أخرى: ٣

التعليقات

ANDI: ينبغي الحرص بشكل خاص على تجنب تطبيق نفس المعيار الضابط على حالات تختلف في الواقع وتخضع لإطار تنظيمي مختلف من بلد لآخر لأسباب تبرر ذلك.

CEC، DA، IOE، Keidanren، OEB، SEV: غالباً ما ينجم الاقتصاد غير المنظم عن قوانين ولوائح وطنية مرهقة وغير فعالة. ومن ثم فإن مجرد الإفادة بأن هذه القوانين تشمل جميع فئات العمال والوحدات الاقتصادية لا يمكنه سوى أن يقضي على سبل العيش دون تعزيز إضفاء السمة المنظمة. ولا يمكن أن تكون القوانين واللوائح الوطنية وغيرها من التدابير ملائمة "لجميع" فئات العمال والوحدات الاقتصادية، وحتى إذا كانت مشمولة فإن هذه القوانين لا تُطبق في غالب الأحيان. وليس من الواضح أيضاً ما إذا كان مصطلح "المناسبة" يشير إلى نطاق التغطية أو إلى ملائمة القوانين واللوائح المعنية لفئات العمال والوحدات الاقتصادية المحددة. وفي حالة إشارته إلى هذه الأخيرة، ينبغي الإحياء بضرورة إخضاع نطاق التغطية أيضاً لمفهوم ما هو مناسب لأن بعض المنشآت الصغيرة مثلاً لا تملك القدرة على تطبيق بعض القوانين واللوائح.

العمال

عدد الردود: ٧٠

نعم: ٦٥

لا: صفر

ردود أخرى: ٥

التعليقات

رد موحد: ينبغي أن يدعو الصك المقترح الحكومات والشركاء الاجتماعيين إلى إجراء استعراض منظم لنطاق تطبيق قوانين العمل والحماية الاجتماعية لتحقيق ما يلي: توسيع نطاق الحماية ليشمل الفئات المستثناة من العمال (مثل العمال المنزليين والعمال الزراعيين والعاملين في منازلهم)؛ توضيح وجود علاقة استخدام لكي يحظى العمال الذين لهم الحق في حماية العمالة بالتغطية اللازمة؛ تكييف نطاق القوانين القائمة مع الأنماط الجديدة أو غير المألوفة في عالم العمل لضمان تغطية مناسبة للعمال؛ ضمان إمكانية تمتع جميع العمال، بمن فيهم العاملون في الاقتصاد غير المنظم، بالحرية النقابية والحق في المفاوضة الجماعية؛ توسيع نطاق الحق في إعانات الأمومة ليشمل جميع النساء العاملات، بمن فيهن العاملات في الاقتصاد غير المنظم؛ ضمان إمكانية أن تشمل القوانين واللوائح المتعلقة بالصحة والسلامة جميع العمال، بمن فيهم العاملون في الاقتصاد غير المنظم؛ توسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وضمان وصول العاملين في الاقتصاد غير المنظم بفعالية إلى نظم الحماية الاجتماعية؛ ضمان حصول جميع العاملين بأجر المستخدمين في القطاع غير المنظم على حد أدنى للأجر المعيشي. وينبغي أن يؤكد الصك المقترح على إنفاذ الإطار القانوني على أساس مزيج من الحوافز والعقوبات. وتكتسي الحوافز أهمية خاصة لضمان امتثال الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير المنظم للقوانين واللوائح، في حين ينبغي أن تراعي العقوبات ضعف الأشخاص الذين تطبق عليهم.

SEWA: ينبغي أن تكون التشريعات مناسبة لأوضاع الفاعلين في الاقتصاد غير المنظم واحتياجاتهم وخصائصهم المحددة. وينبغي تعديل التشريعات باستمرار وفقاً لتغير الاتجاهات.

تعليق المكتب

تتفق معظم الحكومات وجميع منظمات العمال على أن الصك المقترح ينبغي أن ينص على كفالة القوانين واللوائح الوطنية أو غيرها من التدابير تغطية مناسبة لجميع فئات العمال والوحدات الاقتصادية. ويشير عدد من الحكومات إلى ضرورة مراعاة مختلف الأطر القانونية الوطنية وخصوصياتها والتشديد على أهمية التنفيذ.

وبينما ترى بعض الحكومات أن توفير التغطية المناسبة ينبغي أن يتحقق من خلال توسيع تدريجي لنطاق تطبيق التشريعات الوطنية على أساس مبدأ عدم التمييز بين العمال، ترى حكومات أخرى أن هذا ليس هو النهج الصحيح نظراً لاحتمال زيادة توسيع نطاق الاقتصاد غير المنظم، وتقتراح سبلاً أخرى لإضفاء السمة المنظمة. ويشير عدد من الحكومات

إلى أهمية الحوافز الضريبية وتبسيط تسجيل الأعمال وتخفيض اشتراكات الضمان الاجتماعي والتعليم وإذكاء الوعي، من جملة تدابير أخرى لدعم الانتقال إلى الاقتصاد المنظم.

وتشير منظمات العمال إلى أن الصك المقترح ينبغي أن يدعو الحكومات والشركاء الاجتماعيين إلى إجراء استعراض منظم لنطاق تطبيق قوانين العمل والحماية الاجتماعية بغية توسيع نطاق الحماية ليشمل الفئات المستثناة من العمال وتوضيح وجود علاقة استخدام. إضافة إلى ذلك، ينبغي أن يؤكد الصك المقترح على إنفاذ الإطار القانوني بالاستناد إلى مزيج من الحوافز والعقوبات.

ولا تتفق معظم منظمات أصحاب العمل مع هذا المقترح. وتعلق على ذلك قائلة إن الاقتصاد غير المنظم غالباً ما ينجم عن قوانين ولوائح وطنية مرهقة وغير فعالة وإن القوانين واللوائح الوطنية أو غيرها من التدابير قد لا تكون ملائمة لجميع فئات العمال والوحدات الاقتصادية. وتشدّد أيضاً على أن التحديات الحقيقية تكمن في التنفيذ حتى عندما تشمل القوانين واللوائح الاقتصاد غير المنظم.

في ضوء الردود المتلقاة، يقترح المكتب في النقطة ١٣ من الاستنتاجات المقترحة تغييراً طفيفاً في الصياغة المعتمدة في الاستبيان لتأخذ في الحسبان احتمال الحاجة إلى استعراض القوانين واللوائح أو غيرها من التدابير القائمة. وقد يكون هذا الاستعراض ضرورياً لأسباب متعددة، ولا سيما عندما تكون القوانين واللوائح أو غيرها من التدابير القائمة غير فعالة أو بحاجة إلى أن تُكَيَّف مع التغييرات في عالم العمل. ويتناول الجزء المعنون "الحوافز والامتثال والإنفاذ" من الاستنتاجات المقترحة صعوبة وأهمية تنفيذ القوانين واللوائح التي أثارها عدد من المجيبين على الاستبيان.

السؤال ١٣ هل ينبغي للصك المقترح أن ينص على أن تشمل استراتيجيات التنمية الوطنية، حيثما ينطبق ذلك، إطاراً سياسياً متكاملًا من أجل إضفاء السمة المنظمة على الاقتصاد غير المنظم؟

الحكومات

عدد الردود: ٩٧

نعم: ٨٧

لا: ٤

ردود أخرى: ٦

التعليقات

البرازيل. من السبل الأكثر فعالية لتحقيق التكامل فرض شروط مقابل الحصول على الإعانات والحوافز.

فرنسا. ينبغي إعداد إطار سياسي متكامل من أجل إضفاء السمة المنظمة على الاقتصاد غير المنظم في سياق ثلاثي، وينبغي أن يشمل هذا الإطار السبل الرئيسية السبعة المشار إليها في الصفحة ١٢ (من النسخة العربية) من التقرير الخامس (١).

ألمانيا، الولايات المتحدة. ينبغي إعطاء تعريف واضح لمصطلح "إطار سياسي متكامل".

الهند. ينبغي أن تشمل استراتيجيات التنمية الوطنية، حيثما ينطبق ذلك، إطاراً سياسياً متكاملًا من أجل إضفاء السمة المنظمة على الاقتصاد غير المنظم، يركز على سياسات النمو المتمحور حول العمالة.

هولندا. ينبغي أن تلتزم البلدان بتحقيق أهداف منظمة العمل الدولية المتفق عليها، ويعود إليها اختيار طريقة تحقيق هذه الأهداف.

تركيا. سيكون من الأنسب أن يحدد كل بلد ذلك في خطته الإنمائية وفقاً لدينامياته.

أوغندا. يمكن الاسترشاد بالاستراتيجيات الابتكارية والدروس المستخلصة والتجارب المكتسبة والمشار إليها في التقرير من أجل وضع إطار سياسي متكامل.

المملكة المتحدة. لا تملك البلدان بالضرورة استراتيجيات إنمائية.

أصحاب العمل

عدد الردود: ١٧

نعم: ١٣

لا: ١

ردود أخرى: ٣

التعليقات

CNI: مناقشة السياسات الوطنية لإضفاء السمة المنظمة هو إجراء استراتيجي. ومن المهم، إضافةً إلى ذلك، التذكير بأن هذه المناقشة ينبغي أن تجرى في سياق ثلاثي يستند إلى مبدأ توافق الآراء.

CACIF: ينبغي التعاون في وضع جميع السياسات المتعلقة بالموضوع أو السياسات التي تتناول مسألة الاقتصاد غير المنظم، وذلك بهدف التمكن من التشارك في اتخاذ التدابير اللازمة من خلال إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص.

العمال

عدد الردود: ٦٥

نعم: ٦٣

لا: ١

ردود أخرى: ١

التعليقات

رد موحّد: ينبغي وضع الإطار السياسي المتكامل من أجل إضفاء السمة المنظمة على الاقتصاد غير المنظم، على أساس ثلاثي، وينبغي أن يشمل هذا الإطار إرشادات بشأن السبل الرئيسية السبعة المشار إليها في التقرير الخامس (١)، الصفحة ١٢ (الشكل) وأن يستقيض في هذه الإرشادات.

تعليق المكتب

تتفق أغلبية عظمى من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ووجل منظمات العمال على أن استراتيجيات التنمية الوطنية ينبغي أن تشمل، حيثما ينطبق ذلك، إطاراً سياسياً متكاملاً من أجل إضفاء السمة المنظمة على الاقتصاد غير المنظم.

وتستدعي بعض الحكومات الانتباه إلى الحاجة إلى توضيح العناصر المدرجة في إطار سياسي متكامل. وتلاحظ إحدى الحكومات أن معظم البلدان المتقدمة لا تملك استراتيجيات إنمائية وأن النص ينبغي أن يعكس مختلف الوقائع. وأشار خبراء أصحاب العمل، في الاجتماع الثلاثي للخبراء، إلى أن الأطر السياسية المتكاملة يجب أن تشمل مجموعة سياسات أوسع تتعدى مسألتي قانون العمل وسوق العمل، بما فيها السياسات الداعمة لاستحداث منشآت مستدامة.

وتتشاطر معظم منظمات العمال وبعض منظمات أصحاب العمل الرأي القائل إن وضع إطار سياسي متكامل ينبغي أن يكون على أساس ثلاثي. وتفضل أغلبية منظمات العمال وبعض الحكومات إدراج إشارة إلى السبل السياسية السبعة المبينة في الشكل الوارد في الصفحة ١٢ من التقرير الخامس (١).

في ضوء الردود المتلقاة التي تشير إلى أن البلدان لا تملك جميعاً استراتيجيات إنمائية وطنية، يقترح المكتب إدراج إشارة إلى الخطط الوطنية تحت النقطة ١٤ من الاستنتاجات المقترحة. واستجابةً لمختلف الردود المشددة على الحاجة إلى توضيح مصطلح "إطار سياسي متكامل"، يقترح المكتب إضافة النقطة ١٥ (أ-ل) إلى الاستنتاجات المقترحة بهدف تحديد أيّ من المجالات السياسية ينبغي أن يؤخذ في الحسبان عند صياغة وتنفيذ إطار سياسي متكامل؛ وتستند هذه المجالات السياسية إلى الرسم البياني الوارد في التقرير الخامس (١)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٣، عام ٢٠١٤ (الفقرة ٤١).

السؤال ١٤

هل ينبغي للصك المقترح أن يوفر الإرشاد لصياغة وتنفيذ أطر سياسية متكاملة من خلال إجراءات ثلاثية وطنية بهدف:
(أ) الحد من تكاليف الانتقال إلى السمة المنظمة، بما في ذلك التكاليف المرتبطة بالتسجيل والضرائب والامتنال للقوانين واللوائح؟

الحكومات

عدد الردود: ٩٧

نعم: ٨٥

لا: ٥

ردود أخرى: ٧

التعليقات

النمسا. لا ينبغي النظر بتاتا في إمكانية الحد من التكاليف فيما يخص الامتنال للقوانين واللوائح (مثل إلزامية الضرائب والضمان الاجتماعي) لأن من شأن ذلك أن يتسبب في ضرر مباشر للشركات والمنشآت التي تتقيد بالقانون وقد تكون له تداعيات سلبية على إضفاء السمة المنظمة على المدى الطويل.

البرازيل. من المهم التأكد من أن أي إجراء من إجراءات الحد من تكاليف التسجيل والتخفيضات الضريبية التي ترمي إلى تسهيل إضفاء السمة المنظمة مشروط بالامتنال للقانون وإلغاء الإعانات في حالة عدم الامتنال.

كوت ديفوار. الحد من تكاليف الانتقال يسهل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم.

الدانمرك. الهدف هو دمج الاقتصاد غير المنظم في الاقتصاد المنظم وليس إنشاء نظام مواز.

جيبوتي، هنغاريا. يكتسي الحد من الإجراءات الإدارية والتكاليف المرتبطة بالعمل في الاقتصاد المنظم أهمية بالغة.

مصر، لبنان، السودان. هناك حاجة إلى إدراج فترات زمنية محددة للإعفاء من الضرائب من أجل الانتقال إلى الاقتصاد المنظم.

الهند. يجب خفض التكاليف دون تقويض الهدف الجوهرى المتمثل في الانتقال. ولتحقيق التوازن بين الحاجة إلى الحد من التكاليف وفعالية الصك، من الضروري أن يُتخذ القرار المتعلق بالقوانين واللوائح لغرض الانتقال من خلال المشاورات الثلاثية، إن لم نقل توافق الآراء.

السويد. ينبغي أن يتناول الصك المقترح كيفية الحد من تكاليف تسجيل الشركات، مثلاً عندما تكون هذه التكاليف مفرطة وتشكل عبءاً أمام الامتنال. ولكن من غير المناسب تخفيض تكلفة عدم الامتنال للقوانين واللوائح.

الولايات المتحدة. ينبغي الاستعاضة عن مصطلح "أطر سياسية متكاملة" بمصطلح "تدابير".

أصحاب العمل

عدد الردود: ١٧

نعم: ١٠

لا: ٢

ردود أخرى: ٥

التعليقات

CCP: المنافسة غير الشريفة مصدر من مصادر القلق.

العمال

عدد الردود: ٦٧

نعم: ٥٠

لا: ١

ردود أخرى: ١٦

التعليقات

رد موحد: ينبغي أن ينظر الصك المقترح في سبل الحد من التكاليف المرتبطة بتسجيل الأعمال التجارية والعمال عندما تكون هذه التكاليف باهظة وتشكل رادعاً للامتثال. ولكن من غير المرغوب فيه الحد من تكاليف الامتثال للقوانين واللوائح. وينبغي على الخصوص التشجيع على الامتثال لقوانين العمل والقوانين الضريبية.

JTUC-RENGO: يساورنا قلقٌ إزاء الحد من تكاليف الامتثال للقوانين واللوائح، لا سيما في مجالي العمل والضرائب، إذا كان ذلك يرتبط بمجال من مجالات حماية العمال مثل تفتيش العمل.

KSBSI: الحد من الضرائب ليس الطريق الصحيح لإضفاء السمة المنظمة. فالضرائب مصدر رئيسي للدخل الوطني والمسألة المطروحة معقدة.

تعليق المكتب

تتفق أغلبية كبيرة من الحكومات وأغلبية منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال على أن الصك المقترح ينبغي أن يوفر الإرشاد لصياغة وتنفيذ أطر سياسية متكاملة من خلال إجراءات ثلاثية وطنية بهدف الحد من تكاليف الانتقال إلى السمة المنظمة، بما في ذلك التكاليف المرتبطة بالتسجيل والضرائب والامتثال للقوانين واللوائح. وهناك اتفاق عام على أن صياغة وتنفيذ الأطر السياسية ينبغي أن تجرى من خلال إجراءات ثلاثية وطنية.

وشدد العديد من الحكومات بوجه خاص على أهمية وضع سياسة ضريبية لتوفير حوافز من أجل إضفاء السمة المنظمة. وتشدد معظم منظمات العمال على أن الصك المقترح ينبغي أن ينظر في سبل الحد من تكاليف التسجيل عندما تعتبر هذه التكاليف مفرطة وتشكل رادعاً رئيسياً للامتثال. وشددت معظم منظمات العمال أيضاً على عدم الرغبة في الحد من التكاليف المرتبطة بالامتثال للقوانين واللوائح؛ وينبغي على الخصوص التشجيع على الامتثال لقوانين العمل والقوانين الضريبية.

وشدد خبراء أصحاب العمل، خلال الاجتماع الثلاثي للخبراء، على أن الصك المقترح ينبغي أيضاً أن يشير إلى العوامل الأخرى التي تساهم في اجتذاب المنشآت غير المنظمة إلى الاقتصاد المنظم، كما ورد في القرار بشأن تعزيز المنشآت المستدامة.

في ضوء الردود المتلقاة، يقترح المكتب إعادة صياغة السؤال ١٤ (أ) بشكل طفيف في النقطة ١٦ (أ) من الاستنتاجات المقترحة. ويلاحظ المكتب أن النقطة ٢٨ من الاستنتاجات المقترحة تتناول مسألة التشاور ودور الشركاء الاجتماعيين.

السؤال ١٤

(ب) زيادة منافع الانتقال إلى السمة المنظمة، بما في ذلك فيما يتعلق بسبل الحصول على خدمات الأعمال والتمويل والهياكل الأساسية والأسواق والتكنولوجيا وبرامج المهارات وحقوق الملكية؟

الحكومات

عدد الردود: ٩٧

نعم: ٨٧

لا: ٣

ردود أخرى: ٧

التعليقات

البرازيل. ينبغي أيضاً أن يكون الانتفاع بخدمات التمويل والهياكل الأساسية والأسواق والتكنولوجيا وبرامج المهارات وحقوق الملكية مشروطاً بالامتثال للتشريعات المتعلقة بإضفاء السمة المنظمة، عندما تكون هذه الخدمات مدعومة بالأموال العامة.

إريتريا. قد لا يكون باستطاعة البلدان النامية أن تقدم دفعة واحدة خدمات واسعة جداً ترمي إلى زيادة منافع الانتقال إلى السمة المنظمة.

غواتيمالا. يتعين على الدولة أن تضع سياسات لإذكاء الوعي بمنافع السمة المنظمة.

هنغاريا. ينبغي النظر أيضاً في وضع مبادئ توجيهية مناسبة تدعم الأنشطة الرامية إلى زيادة عدد عمليات التفتيش وتعزيز فعاليتها للكشف عن العمليات والعمالة غير المنظمة.

الهند. ينبغي الحرص على عدم المساس بلوائح العمل لأن من شأن ذلك أن يحول دون تحقيق الغرض الحقيقي من الصك.

هولندا. ينبغي أن تكون للبلدان حرية اختيار أفضل طريقة لبلوغ هذه الأهداف، في حين يمكن لمنظمة العمل الدولية أن تعزز جهود البلدان بتسهيل تبادل أفضل الممارسات.

النرويج. تقترح إدماج آليات الضمان الاجتماعي ورعاية الأطفال.

أوغندا. يمكن أن يساعد ذلك أصحاب المشاريع في الانتقال من أنشطة توليد الدخل الهامشية إلى ممارسة الأعمال المربحة وزيادة الإنتاجية وحسن تمييز الأعمال وتحسين سبل الوصول إلى الأسواق الكبيرة وتعزيز المصداقية والعمالة اللائقة.

أصحاب العمل

عدد الردود: ١٧

نعم: ١٢

لا: ١

ردود أخرى: ٤

التعليقات

CACIF: من المهم إجراء مشاورات مع القطاعات في سياق حوار ثلاثي لكي تتمكن من وصف حالة كل قطاع وشرح منظورها الخاص الذي يعلل عدم قدرتها على الانضمام إلى الاقتصاد المنظم. وينبغي لمؤسسات الدولة، من خلال إجراءاتها وسياساتها العامة، أن تذكى الوعي بالمزايا والمنافع الموجودة في الاقتصاد المنظم، وكذلك المساوي والعواقب التي ينطوي عليها العمل في الاقتصاد غير المنظم.

العمال

عدد الردود: ٦٤

نعم: ٥٩

لا: صفر

ردود أخرى: ٥

التعليقات

رد موحد: من المهم ضمان استفادة التعاونيات وغيرها من الكيانات في الاقتصاد الاجتماعي من هذه المنافع. CSN: يتعين أن تراعى على النحو الواجب مسألة عدم المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بحقوق الملكية لضمان حق حقيقي في المساواة.

تعليق المكتب

تتفق أغلبية عظمى من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال مع هذا البيان. وتشدد حكومات عديدة على الحاجة إلى تعزيز الحوافز لإضفاء السمة المنظمة، وتقتراح بعض الحكومات جعل الاستفادة من الحوافز مشروطة بإضفاء السمة المنظمة.

وتلاحظ إحدى الحكومات وإحدى منظمات أصحاب العمل الحاجة إلى رفع مستوى الوعي بمنافع الانتقال إلى السمة المنظمة (وردت الإشارة إلى ذلك أيضاً في ملخص الرئيس للاجتماع الثلاثي للخبراء (النقطة ١٤)). وتشدد معظم منظمات العمال على أهمية ضمان استفادة التعاونيات وغيرها من كيانات الاقتصاد الاجتماعي من هذه المنافع.

وتقيد إحدى منظمات العمال بأن أوجه عدم المساواة الجنسانية بين النساء والرجال يجب أن تؤخذ في الحسبان، ولا سيما فيما يتعلق بحقوق الملكية.

في ضوء الردود المتلقاة، لا يقترح المكتب أي تغيير على النقطة ١٦ (ب) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ١٤ (ج) التصدي للعمالة غير المنظمة في المؤسسات المنظمة؟

الحكومات

عدد الردود: ٩٧

نعم: ٨٩

لا: ٣

ردود أخرى: ٥

التعليقات

البرازيل. العمالة غير المنظمة في المؤسسات المنظمة هي أحد أكبر التحديات الراهنة أمام إضفاء السمة المنظمة. ومن اللازم أن يكون وضع نهج محدد لهذه المشكلة أحد أكبر شواغل الصك المعياري المقترح لأن الوضع يؤدي إلى حرمان العمال من حقوقهم الأساسية والتهرب من أداء الاشتراكات الضريبية للدولة والمنافسة غير الشريفة لأصحاب العمل الملتزمين بالقانون.

فرنسا. يجب أن يعالج الصك المقترح مسألة العمل غير المنظم في مؤسسات الاقتصاد المنظم من خلال النص على إجراءات وآليات مناسبة.

أوغندا. العمالة غير المنظمة في المؤسسات المنظمة تشجع على ازدواجية المعايير في مكان العمل وتحرم جميع فئات العمال من التمتع بنفس الإعانات والحقوق والحماية القانونية.

الولايات المتحدة. ينبغي تحديد فئة العمال المشمولين وقد تشمل هذه الفئة العاملين دون عقود رسمية والعمال الذين أساء تصنيفهم والعمال المؤقتين والعمال الذين يعملون بدوام كامل من خلال طرف متعاقد ثالث ولكنهم لا يتلقون الإعانات.

أصحاب العمل

عدد الردود: ١٩

نعم: ٨

لا: ٨

ردود أخرى: ٣

التعليقات

٦. العمالة غير المنظمة في المؤسسات المنظمة: نفس التعليق على السؤال ٦. UPS، MEDEF، Keidanren، IOE، ANDI مسألة منفصلة تنطوي على عوامل وعواقب شتى وتستحق أن تعالج بشكل صحيح.

العمال

عدد الردود: ٦٤

نعم: ٦٤

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: يمثل العمل غير المنظم في المؤسسات المنظمة جزءاً كبيراً من العمالة غير المنظمة وينبغي أن يعالج الصك المقترح هذه المسألة. وينبغي أن ينص الصك المقترح على إجراءات وآليات مناسبة وسريعة وغير مكلفة وعادلة وفعالة لتسوية المنازعات المتعلقة بوجود علاقة استخدام وشروط هذه العلاقة. SEWA: هناك حاجة ماسة إلى معالجة مسألة العمالة غير المنظمة في المؤسسات المنظمة لأنها تلجأ كثيراً إلى الاستعانة بمصادر خارجية. ورغم أن هذه القوى العاملة جزء من العمالة المنظمة، فإنها لا تحظى بالاعتراف ومن ثم تظل محرومة من الإعانات الرسمية.

تعليق المكتب

تتفق الأغلبية الساحقة من الحكومات وجميع منظمات العمال على أن الصك المقترح ينبغي أن يوفر الإرشاد لصياغة وتنفيذ أطر سياسية متكاملة من خلال إجراءات ثلاثية وطنية لمعالجة العمالة غير المنظمة في المؤسسات المنظمة. ويشدد العديد من منظمات أصحاب العمل على أن مسألة العمالة غير المنظمة في المؤسسات المنظمة ترتبط بعوامل وعواقب شتى وتستحق أن تُعالج بشكل صحيح وأن ثمة حاجة إلى إعطاء تعريف واضح لمختلف أنواع العمالة غير المنظمة. وتلاحظ أغلبية منظمات العمال أن الصك المقترح ينبغي أن ينص على إجراءات وآليات مناسبة وسريعة وغير مكلفة وعادلة وفعالة لتسوية المنازعات المتعلقة بوجود علاقة استخدام وشروط هذه العلاقة. يقترح المكتب معالجة هذه المسألة تحت جزء "نطاق التطبيق" في النقاط من ٥ إلى ١٠ من الاستنتاجات المقترحة.

سادساً- الحقوق في العمل

السؤال ١٥

هل ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تقوم بما يلي:
(أ) تجعل جميع العمال في الاقتصاد غير المنظم يستفيدون من المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، لا سيما الحرية النقابية والإقرار الفعلي بالحقوق في المفاوضة الجماعية والقضاء على جميع أشكال العمل الجبري أو الإلزامي والقضاء الفعلي على عمل الأطفال والقضاء على التمييز في الاستخدام والمهنة؟

الحكومات

عدد الردود: ٩٧

نعم: ٧٧

لا: ١١

ردود أخرى: ٩

التعليقات

الأرجنتين. من المهم ضمان استفادة جميع العمال من المبادئ والحقوق الأساسية في العمل. وتثير الإشارة إلى توسيع نطاق هذه الحقوق بعض المسائل من أهمها الحاجة إلى التأكيد على أن تعميم هذه الاستفادة كان هدف الانتقال إلى الاقتصاد المنظم وبذلك تجنب ازدواجية المعايير في شؤون العمل.

بلغاريا. ينبغي إيلاء اهتمام خاص لعمل الأطفال في الاقتصاد غير المنظم حيث يحدث عادةً في أخطر أشكاله وأكثرها سريةً، بما في ذلك العمل الجبري والرق.

شيلي. يتمثل أحد أهم حوافز إضفاء السمة المنظمة في مجموعة الحقوق والضمانات التي تُتاح للعمال المنظمين ولا تُتاح للعمال غير المنظمين.

فرنسا. ينبغي للصك المقترح أيضاً أن يوفر الإرشاد بشأن آليات تقديم المعلومات لتعزيز تنفيذ واحترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل والمعايير الرئيسية في الاقتصاد غير المنظم.

ألمانيا. يمكن دعم هذا التوسيع في الحالات التالية: (أ) إذا كان السؤال يشير فقط إلى الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية؛ (ب) إذا كان يشمل العمال التابعين اقتصادياً وليس "العاملين حقاً لحسابهم الخاص"؛ (ج) إذا تغير تعريف "الاقتصاد غير المنظم" بطريقة تستثني صراحةً أي نشاط إجماعي (من قبيل الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر).

هنغاريا. لا يمكن ضمان هذه الحقوق إلا إذا انتقل العمال إلى الاقتصاد المنظم حيث يوجد إطار قانوني مناسب وآليات ملائمة لإنفاذ القانون من أجل إعمال هذه الحقوق.

لاتفيا، الجبل الأسود. هناك احتمال بأن يزيد نطاق الاقتصاد غير المنظم اتساعاً. وليس القصد تهيئة ظروف العمل المرغوب فيها في القطاع غير المنظم بل تشجيع العمال وأصحاب المشاريع في الاقتصاد غير المنظم على الانتقال إلى الاقتصاد المنظم.

مالي. ينبغي الاعتراف بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل وتطبيقها على العمال في الاقتصاد غير المنظم مع تشديد خاص على حق التنظيم.

نيبال. تكمن المسألة فيما إذا كانت الدولة العضو قادرةً على تقديم هذه الإعانات إلى العمال عندما يكون نطاق الاقتصاد غير المنظم شاسعاً - لا بد من مراعاة قدرتها على تقديم هذه الإعانات.

بولندا، سلوفينيا. تجدر الإشارة إلى أن هذه الحقوق ينبغي ألا تُمنح في حالة العمل غير المعلن عنه، الذي يُعتبر جريمة.

البرتغال. ينبغي ألا يُعتبر العاملون في الاقتصاد غير المنظم فئة خاصة ينبغي أن تسري عليها حماية ولوائح خاصة.

إسبانيا. (نفس التعليق على الأسئلة ١٥ (أ) و ١٥ (ب) و ١٥ (ج)). دون المساس بأوجه الاختلاف في إمكانية وصول العمال غير الوطنيين إلى العمالة، حيث تكون الموافقة الإدارية شرطاً مسبقاً لممارسة العمل بصفة عامل للحساب الخاص أو مستخدم.

أوغندا. هناك حاجة إلى مبادئ توجيهية خاصة بشأن طريقة تطبيق الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية في الاقتصاد غير المنظم.

المملكة المتحدة. ينبغي تغيير ترتيب الفقرات الفرعية بحيث تأتي (ب) أولاً ثم (ج) ثم (أ).

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٠

نعم: ١١

لا: ٤

ردود أخرى: ٥

التعليقات

ANDI، CNI، CCP: بقدر ما يرتبط نطاق العديد من المعايير التي تضمن أوضاع الحماية الاجتماعية تحديداً بالقطاع المنظم نفسه، فإن التركيز ينبغي أن يكون على اعتماد معيار مدعوم بحوافز مناسبة لممارسة أنشطة اقتصادية منظمة تولد بدورها وظائف منظمة، بدلاً من توسيع نطاق الحقوق والضمانات دون تمييز.

IOE، Keidanren: تكمن المسألة في معرفة كيفية توسيع نطاق الحقوق في العمل لتشمل الأشخاص الخارجين عن نطاق إنفاذ القانون وكيفية إعادة تأكيد أن إضفاء السمة المنظمة هو إذن وسيلة هامة يمكن من خلالها تطبيق الحقوق في العمل على عدد أكبر من الأشخاص في الاقتصاد. ومن المهم أن تكون الوسيلة التي تكفل للعمال هذه الحقوق واقعية وفعالة. وينبغي أن يكون توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل العمال في الاقتصاد غير المنظم متناسباً ومراعياً للسياقات المحلية ولطبيعة العمل.

العمال

عدد الردود: ٦٧

نعم: ٦٢

لا: ١

ردود أخرى: ٤

التعليقات

رد موحد: ذكرت منظمة العمل الدولية مراراً وتكراراً في العديد من المناسبات أن معايير العمل الرئيسية تنطبق على العمال كافة، دون أي تمييز أو استثناء. وينبغي أن يوفر الصك المقترح الإرشاد بشأن الطريقة التي تكفل للعمال في الاقتصاد غير المنظم التمتع الفعلي بهذه المعايير.

CATUS: بتوسيع نطاق هذه الحقوق، من شأن العمل في الاقتصاد غير المنظم أن يصبح مقبولاً اجتماعياً فيضيق الهدف المتمثل في الانتقال إلى التيار الاقتصادي القانوني. ومن جهة أخرى، ينبغي ألا يكون توظيف هؤلاء العمال في القطاع غير المنظم سبب معاناتهم وتعرضهم للتمييز في المستقبل. وينبغي ألا يسمح على الإطلاق بعمل الأطفال والعمل الجبري.

CCOO: (الأسئلة ١٥ (أ) و ١٥ (ب) و ١٥ (ج)). ينبغي أن يسهل الصك المقترح الوصول إلى الحقوق والمنافع التي ينطوي عليها الانتقال إلى الاقتصاد المنظم، ولكن الهدف هو دخول هؤلاء العمال إلى الاقتصاد المنظم بما يكفل لهم من حقوق وما يفرض عليهم من واجبات.

تعليق المكتب

تتفق الأغلبية الكبرى من الحكومات ومنظمات العمال والعديد من منظمات أصحاب العمل على أن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ينبغي أن تطبق على العمال كافة. ويشدد العديد من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال على أن التحدي يكمن في وصول العمال والوحدات الاقتصادية، الموجودين حالياً في الاقتصاد غير المنظم، إلى تلك الحقوق بفعالية. وتقيد بعض الحكومات بأن الوصول إلى تلك الحقوق لا يمكن أن يُكفل إلا من خلال الانتقال إلى السمة المنظمة.

وأوصت أغلبية منظمات العمال بأن يوفر الصك المقترح الإرشاد بشأن طريقة التمتع الفعلي بمعايير العمل الأساسية المذكورة.

وتلاحظ بعض الحكومات أن توسيع نطاق المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ينبغي أن يكون هدفاً، مع مراعاة الظروف المحلية، لا سيما في البلدان حيث نطاق الاقتصاد غير المنظم واسع وحيث يكون من الضروري مراعاة قدرة الدولة العضو على تقديم هذه الإعانات.

وتشدد إحدى منظمات أصحاب العمل على أن الوسيلة التي تكفل للعمال أن تكون هذه الحقوق واقعية وفعالة وأن يوسع نطاق الحماية الاجتماعية ليشمل العمال في الاقتصاد غير المنظم ينبغي أن تكون متناسبة ومراعية للسياق المحلي ولطبيعة العمل.

في ضوء الردود المتلقاة، يقترح المكتب إدخال بعض التغييرات على صياغة النقطة ١٨ من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ١٥

(ب) تجعل جميع العمال في الاقتصاد غير المنظم يستفيدون تدريجياً من الضمان الاجتماعي والسلامة والصحة وساعات العمل اللائقة والحد الأدنى للأجر، حيثما تكون مثل هذه الحماية موجودة؟

الحكومات

عدد الردود: ٩٧

نعم: ٨٢

لا: ٧

ردود أخرى: ٨

التعليقات

النمسا. لا بد من وجود طريقة لحماية العاملين للحساب الخاص ومقدمي الخدمات المستقلين، مثلاً من خلال تغيير تعريفي ساعات العمل اللائقة والتصنيع اللانق.

بلجيكا. توصية أراضيات الحماية الاجتماعية، ٢٠١٢ (رقم ٢٠٢) أداة جديدة لدعم البلدان في توسيع نطاق الحماية الاجتماعية ليشمل جميع المحتاجين إليها.

البرازيل. تقترح هذه الصياغة: "ينبغي للدول الأعضاء أن تجعل جميع العمال في الاقتصاد غير المنظم يستفيدون من وسائل تحقيق الانتقال إلى الاقتصاد المنظم، مما يكفل لهم الحق في الضمان الاجتماعي والسلامة والصحة وساعات العمل اللائقة والحد الأدنى للأجر، حيثما تكون مثل هذه الحماية موجودة".

سيلي. تلك المنافع المرتبطة بالعمالة المنظمة طريقةً لاجتذاب العمال إلى الاقتصاد المنظم.

الدانمرك، لاتفيا. ليست الغاية وضع نظام موازٍ، وإنما إضفاء السمة المنظمة على الاقتصاد غير المنظم.

ألمانيا. ليس من الضروري تعميم الاستفادة عن طريق توسيع نظام الضمان الاجتماعي القائم، بل يمكن تحقيق ذلك أيضاً من خلال مزيج من السياسات يشمل توسيع نظام الرعاية الاجتماعية.

هنغاريا. فيما يخص التدابير المتعلقة بالسلامة والصحة وساعات العمل اللائقة والحد الأدنى للأجر، نرى أنه لا يمكن كفالتها للعمال إلا في حالة انتقالهم إلى الاقتصاد المنظم. وفيما يتعلق بالإعانات التي تشمل شروط استحقاقها جوانب تتصل بالدخل أو النشاط المهني، ينبغي ألا يكون الإطار القانوني متساهلاً فيما يخص العمالة غير المنظمة.

مالي. لن ينطوي ذلك على مجرد الاستفادة تدريجياً من الحق في الصحة والسلامة، بل أيضاً على دعمه بشكلٍ كافٍ.

نيبال. ما المقصود من عبارة "يستفيدون تدريجياً"؟ وما هي ضوابط هذه الشروط؟ وما هو نطاقها؟ وما هي حدودها؟ ينبغي تطبيق الحد الأدنى للأجر ومنح الإعانات الأخرى من البداية ثم توسيع نطاقها تدريجياً.

هولندا. في حالة العمل غير القانوني، ينبغي ألا يتمكن العمال من الاستفادة من الضمان الاجتماعي.

جنوب أفريقيا. ينبغي إيلاء ذلك الأولوية إلى حين بلوغ السمة المنظمة وتحقيق ذلك بطريقة تناسب القطاع وتراعي ديناميته.

سويسرا. تقول الحكومة إن هؤلاء العمال ينبغي أن يُمنحوا، بدلاً من ذلك، الحق في الحماية الاجتماعية الأساسية لأن هدفهم النهائي هو فعلاً الخروج من الاقتصاد غير المنظم ودخول الاقتصاد المنظم. وي طرح توسيع نطاق الحماية الاجتماعية ليشمل العمال في الاقتصاد غير المنظم مشاكل عملية تتعلق بالتنفيذ.

جمهورية فنزويلا البوليفارية. ينبغي اتخاذ تدابير استناداً إلى أثارها الاقتصادية والمالية، مع مراعاة مبدأ الاستفادة التدريجية.

أصحاب العمل

عدد الردود: ١٨

نعم: ٩

لا: ٥

ردود أخرى: ٤

التعليقات

CEC. يكمن السؤال هنا في كيفية جعل الخارجين عن نطاق إنفاذ القانون يستفيدون من الحقوق في العمل. فلا يمكن للمرء إلا أن يفترض أن الحكومات تضع القوانين المناسبة، بيد أن جزءاً من الاقتصاد يعمل خارج نطاق القانون.

العمال

عدد الردود: ٦٥

نعم: ٦١

لا: صفر

ردود أخرى: ٤

التعليقات

رد موحد: ثمة مصادر قلق شديد إزاء الاستفادة التدريجية فيما يتعلق بالقوانين واللوائح بشأن الصحة والسلامة. ونظراً للطبيعة الحيوية لأنواع الحماية هذه، فإنه ينبغي تنفيذها دون أي تأخير. إضافة إلى أنواع الحماية المدرجة في السؤال أعلاه، ينبغي أن ينص الصك المقترح على أن الدول الأعضاء ينبغي أن تجعل جميع العملات في الاقتصاد غير المنظم يستفدن تدريجياً من حماية الأمومة، بما في ذلك إعانات الأمومة، التي ينبغي منحها لجميع العملات بغض النظر عما إذا كن يعملن في الاقتصاد المنظم أو غير المنظم.

تعليق المكتب

تتفق أغلبية كبرى من الحكومات ومنظمات العمال وبعض منظمات أصحاب العمل على أن العمال في الاقتصاد غير المنظم ينبغي أن يستفيدوا تدريجياً من الحماية الاجتماعية والسلامة والصحة وساعات العمل اللائقة والحد الأدنى للأجور. وتبرز الردود الواردة من العديد من الحكومات وأصحاب العمل أن إضفاء السمة المنظمة هو السبيل الذي يمكن من الوصول الفعال إلى أنواع الحماية هذه. وجاء في بعض الردود أن الوصول إلى أنواع الحماية هذه يشكل حافزاً لإضفاء السمة المنظمة وأن هذا الحافز سيتأثر إذا استفاد العمال في الاقتصاد غير المنظم من أنواع الحماية نفسها دون أن ينتقلوا انتقالاً كاملاً إلى الاقتصاد المنظم.

وتلاحظ الردود الواردة من العديد من الحكومات وأصحاب العمل أن النص المقترح لا يتناول كيفية توسيع نطاق هذه الحقوق في الممارسة العملية، ويقترح العديد من المحبيين على الاستبيان أن يكون التنفيذ محدداً حسب القطاعات واحتياجات العمال وطبيعة العمل. ويقترح العمال أن تتضمن القائمة حماية الأمومة.

وتقترح ردود العمال تنفيذ أوجه حماية السلامة والصحة المهنيين دون تأخير. واتفق العمال والخبراء الحكوميون في الاجتماع الثلاثي للخبراء على أنه من الضروري والعاجل ضمان السلامة والصحة المهنيين في مكان العمل فوراً.

يشير المكتب إلى أن السؤال ١٧ يتناول المسألة المذكورة وأن النقطة ٢٠ من الاستنتاجات المقترحة المتعلقة بهذا السؤال تأخذ الردود الواردة أعلاه الاعتبار.

في ضوء الردود المتلقاة، لا يقترح المكتب أي تغيير على النقطة ٢١ من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ١٥ (ج) تولي اهتماماً خاصاً إلى النساء والفئات المستضعفة من العمال، بمن فيهم الأطفال والشباب والعمال المهاجرون والعمال المسنون؟

الحكومات

عدد الردود: ٩٧

نعم: ٨٧

لا: ٤

ردود أخرى: ٦

التعليقات

كندا/. ينبغي تجنب تعداد الفئات لأنها قد تختلف باختلاف السياقات الوطنية وتتغير بمرور الوقت.

اليونان/. ينبغي الإشارة بشكل منفصل عن فئات العمال المستضعفة الأخرى، إلى عمالة النساء وحماية صحة وسلامة العاملات الحوامل والعاملات اللواتي أنجبن حديثاً أو يرضعن أطفالهن.

بولندا/. فيما يخص العمال المهاجرين، ينبغي ألا ينطبق ذلك سوى على العمال في وضع قانوني.

جنوب أفريقيا/. ينبغي أن يشمل ذلك أيضاً الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي المستويات التعليمية المتدنية والسجناء السابقين.

السويد/. إضافة إلى الفئات المذكورة، ينبغي أن تستهدف تدابير خاصة الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الأشخاص المعرضين للتمييز على أساس أوجه التمييز المدرجة في اتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، ١٩٥٨ (رقم ١١١).

سويسرا/. سيكون من الأفضل أخذ فرادى الحالات في الاعتبار دون التركيز بالضرورة على فئات الأشخاص، ولكن يمكن أن يكون الرد إيجابياً بالنسبة للأطفال والشباب.

جمهورية فنزويلا البوليفارية/. إضافة الأشخاص ذوي الإعاقة وأرباب الأسر والعمال المهاجرين.

أصحاب العمل

عدد الردود: ١٨

نعم: ٧

لا: ٤

ردود أخرى: ٧

التعليقات

IOE، OEB، SEV. يمكن لتجزئة الاقتصاد غير المنظم أن تؤدي إلى إغفال بعض الفئات الأخرى من العمال وأن تعود بنتائج سلبية على تشجيع إضفاء السمة المنظمة.

العمال

عدد الردود: ٦٣

نعم: ٦١

لا: صفر

ردود أخرى: ٢

التعليقات

رد موحد: تحتاج الفئات المستضعفة من العمال، فضلاً عن الاهتمام البالغ، إلى حقوقها وإلى إعمال هذه الحقوق بفعالية. وينبغي للصك المقترح أن يوفر الإرشاد فيما يتعلق بآليات الإنفاذ الفعالة المكيّفة مع العمال المستضعفين. وينبغي أيضاً أن يتصدى للقيود المحددة التي تواجهها النساء، بما في ذلك مسؤولياتهن عن الرعاية، وأن يعترف بتبخيس قيمة عمل النساء ولا يشجع التفرقة بين الجنسين في أسواق العمل.

SEWA: تشمل الاستراتيجيات الرامية للتعامل على نحو أفضل مع هؤلاء العمال المستضعفين فتح مراكز تدبيرها النساء أو توفر للنساء روابط بسبل عيش مستدامة عن طريق تقديم تدريب على المهارات يكون مصمماً خصيصاً وفقاً لاحتياجات النساء العاملات والشباب.

تعليق المكتب

ردت الأغلبية الساحقة من الحكومات ومنظمات العمال وبعض منظمات أصحاب العمل بالإيجاب على هذا السؤال. ومع ذلك، تعترض بعض الحكومات وأصحاب العمل على تعداد الفئات المستضعفة من العمال بحجة أنه ينبغي استهداف جميع العمال في الاقتصاد غير المنظم وأن تصنيف العمال ضمن فئات قد يؤدي إلى استثناء العمال غير المدرجين في تلك الفئات وأن الفئات المذكورة قد تختلف باختلاف السياقات الوطنية وتتغير بمرور الوقت.

وتقترح حكومات عديدة أنه ينبغي الإشارة بشكل صريح إلى عمل الأطفال لأنه يعكس أحد أسوأ مظاهر السمة غير المنظمة. وتقترح بعض ردود الحكومات إدراج الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل صريح في القائمة التي تعدد الفئات المستضعفة من العمال. وتقترح إحدى الحكومات تحديد أهداف التدابير الخاصة وفقاً لأوجه التمييز الواردة في الاتفاقية رقم ١١١.

وتقترح بعض ردود الحكومات وأغلبية ردود العمال أن يوفر الصك الإرشاد بشأن تطبيق آليات إنفاذ مكيّفة مع العمال المستضعفين.

في ضوء الردود المتلقاة، وبالإشارة إلى استنتاجات مؤتمر العمل الدولي لعام ٢٠٠٢^٩، يقترح المكتب معالجة هذه المسألة في النقاط ٣(ز) و١٦(ج) و١٦(د) من الاستنتاجات المقترحة. ويقترح أيضاً إضافة إشارة محددة إلى الشعوب الأصلية والقبلية والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أو الإيدز والأشخاص ذوي الإعاقة، لتأثيرهم الشديد أيضاً بأخطر مواطن العجز في العمل اللائق في الاقتصاد غير المنظم.

سابعاً- العمالة

السؤال ١٦

هل ينبغي للصك المقترح أن يذكر بأن اتفاقية سياسة العمالة، ١٩٦٤ (رقم ١٢٢)، وتوصية سياسة العمالة (أحكام تكميلية)، ١٩٨٤ (رقم ١٦٩)، تتضمنان أحكاماً تتصل بصياغة وتنفيذ سياسة عمالة وطنية بغية زيادة خلق العمالة المنتجة في الاقتصاد المنظم من خلال سياسات اقتصادية كلية وقطاعية مؤاتية للعمالة والمنشآت المستدامة وتنمية التعاونيات وتنمية القابلية للاستخدام والمهارات في المناطق الريفية والحضرية على السواء؟

الحكومات

عدد الردود: ٩٧

نعم: ٨٦

لا: ٩

ردود أخرى: ٢

^٩ انظر بوجه خاص النقطتين ٢٠ و٣٧(١) من استنتاجات مؤتمر العمل الدولي لعام ٢٠٠٢.

التعليقات

البرازيل: من المهم جداً أن يُشدد الصك المقترح على ضرورة إدماج السياسات المختلفة التي من شأنها أن تشجع إضفاء الصفة المنظمة عن طريق اعتماد آليات تشجع من جهة، استحداث فرص العمل اللائق والاحتفاظ بها، ومن جهة أخرى، تثني عن استحداث الوظائف غير المنظمة.

جمهورية الكونغو الديمقراطية، البرتغال: ينبغي أن يشدد الصك مرة أخرى على ضرورة تعزيز السياسات من أجل استحداث العمالة في القطاع المنظم، في المناطق الحضرية والريفية على السواء.

غابون: من شأن ذلك أن يحمل نص الصك المقترح فوق طاقته، والاتفاقية رقم ١٢٢ والتوصية رقم ١٦٩ كافتان بحد ذاتهما.

هنغاريا: من المهم إذكاء الوعي بأن معايير العمل القائمة تتضمن أصلاً لوائح تهدف إلى تعزيز العمالة في الاقتصاد المنظم، وبالتالي، إلى توجيه الجهود، بشكل غير مباشر، نحو الخروج من السمة غير المنظمة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أيضاً الإشارة إلى اتفاقية تفتيش العمل، ١٩٤٧ (رقم ٨١)

الهند: ثمة حاجة إلى سياسة عمالة بغية زيادة خلق العمالة المنتجة في الاقتصاد المنظم من خلال سياسات اقتصادية كلية وقطاعية مؤاتية للعمالة والمنشآت المستدامة وتنمية التعاونيات وتنمية القابلية للاستخدام والمهارات في المناطق الريفية والحضرية على السواء.

موريشيوس: ينبغي أن يشكل إضفاء السمة المنظمة على القطاع غير المنظم جزءاً لا يتجزأ من سياسة العمالة الوطنية.

المغرب: ينبغي أن يتضمن الإرشاد المقدم بشأن وضع سياسة عمالة وطنية نشطة وتنفيذها، مبادئ توجيهية بشأن إصلاح القطاع غير المنظم، بحيث تركز على تعزيز المنشآت الصغيرة والتعاونيات.

الاتحاد الروسي: ينبغي تنفيذ التدابير التالية بهدف زيادة العمالة في القطاع المنظم من الاقتصاد: (أ) تشجيع استحداث فرص العمل في القطاع المنظم وتحسين نوعيتها (أجور وظروف عمل وضمانات اجتماعية لائقة)؛ (ب) إتاحة المزيد من الفرص من أجل إشراك الناس في الاقتصاد المنظم من خلال تحسين مؤهلاتهم ومهاراتهم المهنية؛ (ج) المساعدة على استخدام الأشخاص الذين يواجهون صعوبات في سوق العمل (الآباء الذين لديهم عدة أولاد والنساء اللواتي يسهرن على تربية أطفال صغار والأشخاص المعوقين والشباب الذين لا يملكون تجربة في العمل).

اسبانيا: ربما يكون من الأفضل إدراج هذه الإشارة في الديباجة، وذلك تمثيلاً مع السؤال ٣.

أوغندا: يتمثل الهدف الصريح لإطار اقتصاد كلي موجه نحو العمالة في رفع الإنتاجية وتسهيل التحول الاقتصادي وزيادة توافر فرص العمل اللائق، إلى جانب تحسين قدرة العمال على القيام بهذه الوظائف.

أصحاب العمل

عدد الردود: ١٨

نعم: ١٢

لا: ٢

ردود أخرى: ٤

التعليقات

CEC: من شأن ذلك أن يضعف التركيز على الاقتصاد غير المنظم.
CNI: من الممكن أن تنتهي الإشارة إلى اتفاقية أخرى حاجة إلى التصديق عليها، مما يتعارض مع سلطة الدول الأعضاء في اتخاذ القرار بشأن التصديق عليها أم لا.

العمال

عدد الردود: ٦٤

نعم: ٦١

لا: ١

ردود أخرى: ٢

التعليقات

CUT، AFL-CIO (كولومبيا): من الأفضل إدراج ذلك في الديباجة.
 CITUB: من المهم استعراض انتباه الحكومات والشركاء الاجتماعيين إلى صياغة السياسات الوطنية للعمال، التي يجب أن تتضمن تدابير محددة بشأن المناطق الريفية والتعاونيات حيث ينتشر العمل غير المعلن عنه انتشاراً أوسع.
 KSBSI: ينبغي أن تكون السياسات مترابطة فيما بينها بغية تحقيق أهداف العمل اللائق والعمالة المنظمة من أجل ضمان حقوق العمال. وفي حين ينبغي أن تؤدي السياسات المؤاتية للعمال إلى العمالة المنتجة، فإن السياسات الصناعية والقطاعية تكتسي أيضاً أهمية بالغة.

تعليق المكتب

أبدت أغلبية ساحقة من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال تأييدها لهذا البيان الذي يذكر بالاتفاقية رقم ١٢٢ والتوصية رقم ١٦٩. وتشدد بعض الحكومات ومنظمات العمال على الحاجة إلى وضع سياسة للعمال بغية زيادة العمالة المنتجة وتسهيل عملية الانتقال إلى القطاع المنظم.
 وتشير بعض الحكومات إلى أنه ما من ضرورة إلى التذكير بالاتفاقية رقم ١٢٢ والتوصية رقم ١٦٩ لأنه يُفترض أن يكون نص الصك المقترح قصيراً.
 في ضوء الردود المتلقاة، لا يقترح المكتب إجراء أي تغيير على النقطة ١٧ من الاستنتاجات المقترحة.

ثامناً. ظروف العمل والحماية الاجتماعية

السؤال ١٧ هل ينبغي للصك المقترح أن يُقر بضرورة اعتماد تدابير وقائية تدريجياً للتصدي لظروف العمل غير الآمنة وغير الصحية التي غالباً ما يتسم بها العمل في الاقتصاد غير المنظم؟

الحكومات

عدد الردود: ٩٧

نعم: ٩٣

لا: ٢

ردود أخرى: ٢

التعليقات

البرازيل، غانا. لا تبدو كلمة "تدريجياً" ملائمة لتناول المسائل المتعلقة بظروف العمل غير الآمنة وغير الصحية. والكلمة المناسبة هي "فوراً".

بوركينا فاسو. ينبغي أن يركز الصك المقترح على مجالي التعليم والتدريب.

الدانمرك، لاتفيا. ليس الغرض هو وضع نظام مواز، ولكن الغرض هو إضفاء السمة المنظمة على الاقتصاد غير المنظم لكفالة أن تشمل الحماية السارية جميع العمال.

مصر. من خلال زيادة دور التفتيش العمالي وحظر عمالة الأطفال والنساء في الأعمال الخطرة وتنفيذ برامج إعلامية لتوعية العاملين بالمخاطر في بعض الصناعات.

فنلندا. لا بد من تعزيز السلامة والصحة المهنيين أيضاً في إطار مكافحة الاقتصاد الرمادي. غير أنه لا ينبغي جعل العمل غير المعلن عنه جذاباً بشكل خاص.

فرنسا. تشدد الحكومة على أهمية السلامة والصحة المهنيين، بما في ذلك مسألة مدة العمل وساعات العمل، وتأثيرها على السلامة والصحة المهنيين.

ألمانيا. لا ينبغي أن تنطبق اللائحة على العاملين لحسابهم الخاص أو أن تشمل الأنشطة الإجرامية.

جنوب أفريقيا. يرتفع معدل الحوادث المتعلقة بالسلامة في القطاع غير المنظم، وبالتالي ينبغي للصك المقترح أن يعطي الأولوية للسلامة في العمل وأن يقر تدابير عقابية في حق من يمتنع عن مراعاة جانب السلامة سعياً وراء الإنتاجية.

المملكة المتحدة. ينبغي لأي إشارة إلى السلامة والصحة المهنية في توصية متعلقة بالاقتصاد غير المنظم أن تبين الجوانب المهمة لصكوك منظمة العمل الدولية السارية بشأن السلامة والصحة المهنية.

الولايات المتحدة. الاستعاضة عن "اعتماد" و "وقائية" بكلمة "تنفيذ".

أصحاب العمل

عدد الردود: ١٩

نعم: ١١

لا: ٤

ردود أخرى: ٤

التعليقات

ANDI: نعتقد مع ذلك، أنه من الضروري أن تفرض معايير السلامة والصحة المهنية، دون المساس بسلامة العمال وصحتهم، ومسؤوليات تدريجية ومتمايزة حسب قدرات المنشآت، بحيث لا تثبط الاشتراطات مشاريع استحداث المنشآت المستدامة. OEB، Keidanren، IOE: يوازي ذلك مشكلة ادماج العمالة غير المنظمة (السؤالان ٦ و ١٤ ج)؛ الأمر الذي يضعف التركيز على عملية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم. وفي حين أن مسألة ضمان صحة العمال وسلامتهم وزيادة فرص عمالة المرأة تشكل أولوية ذات أهمية بالغة، فإنه من اللازم أن يكون ثمة تشارك في المسؤوليات؛ يجب ألا يكون التماس الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك على حساب تكاليف مزاوله الأعمال، لا سيما بالنسبة إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ولا بد من أن تكون الظروف مؤاتية لإنشاء المنشآت في الاقتصاد المنظم، باعتبارها أداة مهمة لتسهيل عملية إضفاء السمة المنظمة واستحداث العمالة.

العمال

عدد الردود: ٦٧

نعم: ٦٧

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: ينبغي للصك المقترح أن يقر بضرورة اتخاذ تدابير تتعلق بظروف وبيئات عمل صحية وأمنة في أقرب وقت ممكن. وقد لا تكون كلمة "تدريجياً" ملائمة في هذه الحالة، بما أن الهدف المتوخى ينبغي أن يتمثل في تنفيذ هذه التدابير، التي يترتب على تنفيذها إنقاذ الأرواح، تنفيذاً سريعاً وفعالاً. كما ينبغي للصك المقترح أن يسلم بأهمية تنظيم ساعات العمل نظراً للأثر الذي يخلفه هذا الإجراء في صحة العمال. وينبغي للصك المقترح أن يعترف أيضاً بتنوع أماكن العمل بالنسبة إلى العاملين في الاقتصاد غير المنظم، مما يشمل الورش الصغيرة والأسر المعيشية الخاصة والأسواق والشوارع وغيرها من الأماكن العامة.

ASI: لا بد للدول الأعضاء من أن تضمن ظروف العمل من خلال سن تشريعات في هذا الصدد ومعاقبة المنشآت التي لا تزال تسود فيها ظروف غير صحية تهدد صحة العمال. وعليها أيضاً أن تستحدث آليات لاستثارة الوعي لصالح العمال الذين يتعرضون لأول أكسيد الكربون وغيره من الملوثات البيئية.

CATUS: من الأفضل أن تكون ثمة فترة انتقالية محددة الزمن.

CSN: ينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى التدابير الوقائية فيما يتعلق بالوظائف التي تقبل عليها "الإناث" عادة، وحيث لا تُقدر عموماً المخاطر الملازمة حق قدرها.

تعليق المكتب

تقر تقريباً جميع الحكومات ومنظمات العمال وعدد كبير من أصحاب العمل بأهمية الصك المقترح الذي تعتمد بموجبه تدابير وقائية للتصدي لظروف العمل غير الآمنة وغير الصحية للعاملين في الاقتصاد غير المنظم. ويؤكد الكثير منهم على أن تمديد نطاق هذه التدابير لا ينبغي أن يتم بشكل تدريجي، بل بشكل فوري أو ينبغي تنفيذه "بأسرع ما يمكن". وقد اتفق الخبراء الحكوميون، في اجتماع الخبراء الثلاثي، على ضرورة حذف كلمة "تدريجياً".

ويفضل بعض المجيبين على الاستبيان تحديد فترة انتقالية، وهو أمر محبذ لأن التنفيذ الفوري لهذه التدابير قد يتعذر. ويعارض عدد قليل من المجيبين على الاستبيان، كلياً أو جزئياً، تمديد نطاقها لخشيتهم من أن يتوسع نطاق السمة غير المنظمة بجعلها أكثر جاذبية. ويشدد أصحاب العمل على ضرورة ألا تُعتمد الوسائل الكفيلة بتنفيذ هذه التدابير على حساب تكاليف مزاوله الأعمال، لا سيما بالنسبة إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ويشير بعض المجيبين على الاستبيان إلى الحاجة إلى استشارة وعي جميع الأطراف المعنية وتنقيتها. ويرى البعض أنه ينبغي إيجاد حالة توازن في اللجوء إلى التدابير الوقائية والعقوبات وأن بلورة استجابة فعالة تتطلب تضام جهود الهيئات المكونة الثلاثية على الصعيدين الوطني والمحلي. وشدد الموجز الذي أعده رئيس اجتماع الخبراء الثلاثي على ضرورة اعتماد نهج متوازن يجمع بين الحوافز والمعلومات والمشورة وبناء القدرات والعقوبات.

في ضوء الردود المتلقاة، يقترح المكتب حذف كلمة "تدريجياً" الواردة في النقطة ٢٠ من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ١٨

هل ينبغي للصك المقترح أن يُقر بأن توفير رعاية الأطفال وغيرها من خدمات الرعاية الجيدة ومعقولة التكلفة هو ضرورة من أجل زيادة فرص عمالة المرأة وتمكينها من الانتقال من العمل غير المنظم إلى العمل المنظم؟

الحكومات

عدد الردود: ٩٧

نعم: ١٨

لا: ٥

ردود أخرى: ٤

التعليقات

بنن. ينبغي للدولة أن تقدم حوافز لتشجيع استحداث خدمات رعاية الأطفال وغيرها من خدمات الرعاية.

بلغاريا. ينبغي أن يشمل الدعم المقدم في هذا السياق ما يلي: توفير رعاية الأطفال والإجازة الوالدية واستحداث فرص العمل التي تتفق مع الحياة الأسرية والاستثمار في الأطفال وتعليمهم من خلال وضع البرامج والخدمات في مرحلة الطفولة المبكرة والخدمات الأسرية في منزل الأسرة، فضلاً عن إنشاء شبكة لخدمات الأطفال والأسر، بما في ذلك مراكز الرعاية النهارية.

كندا. من الأفضل اعتماد الصياغة التالية: "يقر بأن الاستفادة من خدمات رعاية الأطفال وغيرها من خدمات الرعاية الجيدة ومعقولة التكلفة يمكن أن تسهل زيادة فرص عمالة المرأة وتمكينها من الانتقال من العمل غير المنظم إلى العمل المنظم".

مصر. تدخل الحكومة في مساعدة أصحاب العمل بتحمل بعض النفقات الخاصة برعاية الطفل والإجازات والوضع.

إثيوبيا. رغم أن إتاحة هذه الخدمات منشود بشكل عام، فقد يكون من الصعب توفيرها.

لاتفيا. من شأن توفير العام لخدمات رعاية الأطفال والترتيبات المؤسسية المصاحبة أن تُمكن الوالدين من العودة إلى العمل بعد انقضاء الإجازة الوالدية وكسب الدخل، ومن ثم الحد من احتمالات مخاطر التعرض للبطالة والفقر.

مالي. إن هذه التدابير خارجة عن متناول البلدان النامية.

المغرب، تونس. ينبغي أن تنص التشريعات الاجتماعية على تقديم خدمات رعاية الأطفال وغيرها من خدمات الرعاية الجيدة مجاناً أو بتكلفة معقولة.

بنما. لا ينبغي للرعاية الشاملة في مرحلة الطفولة المبكرة والضمانات التي تسمح للمرأة بالاضطلاع بمسؤولياتها الوظيفية، أن تميز بين النساء، بغض النظر عما إذا كن يعملن في القطاعات المنظمة أو غير المنظمة.

بولندا. من الأفضل أن يميز الصك المقترح هذه السياسات بوصفها مستحسنة عوض ضرورة.

الاتحاد الروسي. إن توفير خدمات رعاية الأطفال وغيرها من خدمات الرعاية معقولة التكلفة حاجة ملحة بغية زيادة فرص عمالة المرأة وتيسير انتقالها من العمالة غير المنظمة إلى العمالة المنظمة.

جنوب أفريقيا. من شأن توفير خدمات رعاية الأطفال أن يعود بالفائدة على الأمهات والأطفال على السواء، وأن يستحدث في الوقت ذاته وظائف لصالح مربيات الأطفال.

السويد. إن تصميم خدمات رعاية الأطفال وغيرها من الخدمات الاجتماعية تصميماً محايداً إزاء نوع الجنس مهم أيضاً نظراً لأنه يشدد على أن رعاية الأطفال والمسؤوليات المنزلية هي مسؤولية مشتركة بين الأبوين، بصرف النظر عن الجنس.

المملكة المتحدة. لا يمكن افتراض أن الدولة هي وحدها الكفيلة بتقديم خدمات رعاية الأطفال وغيرها من خدمات الرعاية، وأنه من غير الممكن إنجاز هذه الخدمات ما لم تسهر الدولة على تقديمها، وينبغي أن يوضح النص ذلك.

أصحاب العمل

عدد الردود: ١٨

نعم: ٩

لا: ٤

ردود أخرى: ٥

التعليقات

ANDI: على الرغم من أن هذا الإجراء يمكن أن يكون عملياً، فإنه ينبغي أن يُعهد بتنظيم هذه المسائل إلى نظام التعليم في الدول الأعضاء ولا ينبغي أن تكون جزءاً من صك عمل.

SEV، OEB، Keidanren، CNI، UPS: تُحول القضايا المثارة التركيز من المساعدة على تسهيل عملية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم لينصب على مواضيع أخرى. وينبغي أن يكون التركيز على المسؤوليات المشتركة التي لا تضر بمزاولة الأعمال، لا سيما بالنسبة إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

IOE: انظر التعليق في إطار السؤال رقم ١٧.

العمال

عدد الردود: ٦٤

نعم: ٦٣

لا: صفر

ردود أخرى: ١

التعليقات

رد موحد: تشكل النساء غالبية العاملين في الاقتصاد غير المنظم. وتقع مسؤولية الرعاية على كاهلهن بشكل غير متناسب، مما يحول دون حصولهن على وظائف في القطاع المنظم. ولذلك، فمن الأساسي أن يشمل الصك المقترح تدابير هادفة إلى الحد من مسؤوليات الرعاية بالنسبة إلى النساء. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي للصك المقترح أن يقر بأن تكاليف خدمات الرعاية يجب ألا تقع على عاتق العائلات وأصحاب العمل وحدهم. وينبغي أن تقدم الحكومات الدعم لتمويل خدمات الرعاية وأن تكفل تطبيق معايير مرتفعة الجودة على مرافق الرعاية. كما يمثل توفير مرافق معقولة التكلفة وذات جودة عالية لرعاية الأطفال بالنسبة إلى العاملين في الاقتصاد غير المنظم وسيلة فعالة لمنع عمل الأطفال. والواقع أنه عندما يرافق الأطفال آباءهم إلى العمل، فإنهم يلتحقون بالعمل في وقت أبكر.

CSN: ينبغي أن ينص أيضاً على إجازة أمومة طويلة بما يكفي وعلى إجازة والدية لكي يتمكن الرجال من الاضطلاع بدور أكبر.

تعليق المكتب

تؤيد الأغلبية الساحقة من الحكومات ومنظمات العمال والعديد من منظمات أصحاب العمل هذا البيان. وتشير بعض الحكومات ومنظمات العمال إلى أن توفير هذه الخدمات هو مسألة تتصل بالتكاليف. وتوصي منظمات العمال بأن يقر الصك المقترح بأنه ينبغي ألا تتحمل العائلات وأصحاب العمل وحدهم تكاليف هذه الخدمات. وتؤكد أنه ينبغي للحكومات أن تقدم الدعم لتمويل خدمات الرعاية وأن تضمن تطبيق معايير مرتفعة الجودة على مرافق الرعاية. ويؤكد أصحاب العمل مجدداً أنه لا ينبغي أن تضر هذه التكاليف بمزاولة الأعمال، لا سيما بالنسبة إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

في ضوء الردود المتلقاة، لا يقترح المكتب أي تغيير على النقطة ٢٢ من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ١٩

هل ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي للدول الأعضاء، عند إرساء وإبقاء أوضاع الحماية الاجتماعية الوطنية لديها ضمن نظام الضمان الاجتماعي، أن تولي اهتماماً خاصاً لاحتياجات وظروف العمال في الاقتصاد غير المنظم وأسرهم بهدف كفالة تغطية كافية من الضمان الاجتماعي وتعزيز الانتقال إلى السمة المنظمة؟

الحكومات

عدد الردود: ٩٧

نعم: ٨٢

لا: ١٣

ردود أخرى: ٢

التعليقات

الأرجنتين. يشكل الضمان الاجتماعي أداة حيوية للحد من الفقر وانعدام المساواة، ويبدو أمراً لا غنى عنه عند التفكير في انتقال الأشخاص من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم.

بنن. سيكون هناك ما يحفز العاملين في الاقتصاد غير المنظم على الالتحاق بالقطاع المنظم.

كندا. ينبغي لصياغة الصك المقترح أن تعكس صياغة التوصية رقم ٢٠٢.

الدانمرك، لايفيا. ليس الغرض هو وضع نظام موازٍ، ولكن الغرض هو إضفاء السمة المنظمة على الاقتصاد غير المنظم لكفالة أن تشمل الحماية السارية جميع العمال.

مصر. ينبغي على الحكومة أن تدمج نظم الضمان الاجتماعي إلى العمال وأسرهم بالقطاع غير المنظم بهدف تحفيزهم للدخول في المنظومة (بما في ذلك التعليم والصحة العامة والإسكان والمرافق).

إستونيا. من المستحيل تماماً إيلاء اهتمام حقيقي وفعال إلى احتياجات العاملين في الاقتصاد غير المنظم. وستمثل الخطوة الأولى في توجيه الاهتمام إلى العملية الانتقالية.

إثيوبيا. على الرغم من أن هذا الأمر قد يكون مستحسناً، إلا أنه لا بد من مراعاة مسألة القدرة على تحمل التكاليف.

هنغاريا. يمكن أن تسهم نظم الحماية الاجتماعية الوطنية مساهمة غير مباشرة في تعزيز عمليات الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم من خلال جعل سبل الاستفادة من بعض الإعانات مشروطة بالظروف المتعلقة بالدخل والنشاط المهني.

الجيل الأسود. لا بد من أن يكون نظام الرعاية الاجتماعية مسؤولاً من الناحية الضريبية ومستداماً من الناحية المالية. وتجدر الإشارة إلى أن هذا النظام ممول من خلال اشتراكات العاملين في الاقتصاد المنظم لا غير، ولا يمكنهم ولا ينبغي لهم تمويل المنافسة غير الشريفة السائدة في الاقتصاد غير المنظم.

نيبال. يجوز أن تكون آليات التمويل بالغ الصغر والتأمين بالغ الصغر أدوات بديلة مناسبة.

البرتغال. لا نؤيد اعتماد قواعد ومستويات للحماية الاجتماعية موجهة حصراً إلى العاملين في الاقتصاد غير المنظم. ومع ذلك، ينبغي للحكومات أن تعالج معالجة وافية الظروف الاجتماعية والاقتصادية المحددة لعمال الاقتصاد غير المنظم.

جنوب أفريقيا. ينبغي بحث هذه المسألة من أجل تحقيق نهج متوازن للغاية فيما يتعلق بالاشتراكات دون أن يترك ذلك إحساساً لدى العمال بأنه إجراء عقابي.

تونس، أوغندا. لا بد من اعتماد نُظم ضمان اجتماعي تناسب العمال في القطاع غير المنظم من حيث إجراءات العضوية ومدفوعات الاشتراكات والإعانات الممنوحة، مع مراعاة قدرة هذه الفئات على دفع الاشتراكات.

المملكة المتحدة. ينبغي أن يهدف النص المقترح إلى تحقيق الأهداف، ولكن لا ينبغي أن يحدد الوسائل اللازمة لذلك.

جمهورية فنزويلا البوليفارية. يعتمد توفير المعايير الدنيا للحماية الاجتماعية على الدراسات الاكتوارية والمالية والاقتصادية التي تضطلع بها كل دولة.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٠

نعم: ١٢

لا: ٤

ردود أخرى: ٤

التعليقات

CCP: من شأن هذه التغطية أن تخلق وضعاً جائراً فيما بين العمال الذين يساهمون في نظام الضمان الاجتماعي وأولئك الذين لا يساهمون فيه.

الضريبة ومستداماً من الناحية المالية وأن يكون مرهوناً بالسياقات المحلية. UPS، Keidanren، IOE، SEV، OEB، ANDI، CEC: لا بد لنظام الضمان الاجتماعي من أن يكون مسؤولاً من الناحية

CNI: إن مجرد توسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي ليشمل العاملين في الاقتصاد غير المنظم سيشكل حافزاً للانسحاب من القطاع المنظم.

العمال

عدد الردود: ٦٥

نعم: ٦٥

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: ينبغي أن ينص الصك المقترح على ضرورة أن يتمتع جميع العاملين في الاقتصاد غير المنظم على الأقل بالضمانات الدنيا المنصوص عليها في التوصية رقم ٢٠٢. ويجب أن تشكل زيادة تغطية الضمان الاجتماعي وتوسيع نطاقها ليشمل العاملين في الاقتصاد غير المنظم إحدى أولويات عمليات الانتقال. كما ينبغي أن يشير الصك المقترح إلى اتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا)، ١٩٥٢ (رقم ١٠٢)، بوصفها اتفاقية منظمة العمل الدولية الرائدة في مجال الضمان الاجتماعي، وتوفير مستويات أعلى من الإعانات لصالح أكبر عدد ممكن من الناس.

تعليق المكتب

تؤيد أكثرية الحكومات ومنظمات أصحاب العمل وجميع منظمات العمال هذا البيان. وتُعيد بعض الحكومات والعديد من منظمات العمال تأكيد ضرورة اعتماد تدابير وسياسات تكفل استفادة الأشخاص الذين يقعون خارج نطاق السمة المنظمة من هذه الحماية من خلال توفير تغطية فعلية لتسهيل عملية الانتقال إلى السمة المنظمة. ويحذر بعض المجهيين على الاستبيان من احتمال أن يشكل توفير الحماية الاجتماعية لعمال الاقتصاد غير المنظم مثبطاً لإضفاء السمة المنظمة. وتمثل الاستدامة المالية والضريبية لنُظم الضمان الاجتماعي مصدر قلق كبير لعدد من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل. وقد

شدد بعض الخبراء من أصحاب العمل والخبراء الحكوميين، خلال اجتماع الخبراء الثلاثي، على ضرورة اعتماد نهج تدريجي إزاء توسيع نطاق الضمان الاجتماعي لتغطية العاملين في الاقتصاد غير المنظم.
في ضوء الردود المتلقاة، لا يقترح المكتب أي تغيير على النقطة ٢٣ من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٢٠

هل ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تمتد تدريجياً نطاق تغطية التأمين الاجتماعي ليشمل فئات أخرى من العمال (من قبيل العمال المستقلين والعمال المنزليين والعمال في المناطق الريفية والعمال في المنشآت الصغيرة وبالغة الصغر) وعند الضرورة، أن تكيف الإجراءات الإدارية ونطاق الإعانات والاشتراكات مع مراعاة قدرة هذه الفئات على دفع الاشتراكات؟

الحكومات

عدد الردود: ٩٧

نعم: ٨٣

لا: ٨

ردود أخرى: ٦

التعليقات

بلجيكا. ينبغي لكل دولة من الدول الأعضاء أن ترسي أرضية للحماية الاجتماعية استناداً إلى حالتها الاجتماعية والاقتصادية وحالة ميزانيتها من أجل حماية الناس الذين يعملون في الاقتصاد غير المنظم من الفقر المدقع، ومن ثم تزويدهم تدريجياً بالوسائل اللازمة للحصول على المزيد من فرص العمل المنتج.

بنن. استشارة وعي أصحاب المصلحة بشأن أهمية الحماية الاجتماعية وتحديد الآليات المناسبة التي تستدعي اشتراكات فردية.

الدانمرك. ليس الغرض هو وضع نظام موازٍ، ولكن الغرض هو إضفاء السمة المنظمة على الاقتصاد غير المنظم لكفالة أن تشمل الحماية السارية جميع العمال.

ألمانيا. ينبغي لكل دولة عضو أن تضطلع بمسؤولية تحديد نطاق نظم التأمين الاجتماعي لديها ومجال تغطيتها.

هنغاريا. قد يكون لتوسيع نطاق تغطية التأمين الاجتماعي ليشمل الفئات الوارد ذكرها في السؤال أثر محفز في عملية الانتقال إلى الاقتصاد المنظم.

كازاخستان. من أجل إضفاء الشرعية على العمالة غير المنظمة وتقديم الحوافز للحد منها في صفوف العمال المهاجرين، يجب أن يتيح القانون ويشمل أحكاماً بشأن احتمال اعتماد تأمين اجتماعي دولي بالنسبة إلى العمال المهاجرين من خلال إنشاء صناديق للتأمين الاجتماعي الدولي وحماية العمال المهاجرين.

ملاوي. لا بد من بذل جهود مكثفة لاستشارة الوعي ومعالجة القيود فيما يتعلق بالقدرة على دفع الاشتراكات.

مالي. ينبغي منح الأفضلية للتأمين الطوعي.

الجبيل الأسود. يتمثل أحد الاشتراطات في ضرورة أن تحظى تكاليف توسيع نطاق تغطية التأمين الاجتماعي بالقبول لدى أصحاب العمل، بغية ضمان استدامة وظائف معينة.

المغرب. ينبغي أن ينصب تركيز برامج الحكومات على ما يلي: "١" توسيع نطاق تغطية التأمين الصحي تدريجياً؛ "٢" تكيف الإجراءات الإدارية ونطاق الإعانات والاشتراكات، مع مراعاة قدرة الوحدات غير المنظمة على دفع الاشتراكات.

هولندا. ليس من الواضح ما إذا كان توسيع نطاق تغطية التأمين الاجتماعي ليشمل فئات أخرى من العمال أمراً مستحسنًا أو/أو ممكناً.

البرتغال. ينبغي حسب الاعتقاد السائد، أن يتمتع جميع العمال بالحق في نظام حماية اجتماعية وبفرص الاستفادة منها، بدلاً من وجود نظام خاص للحماية الاجتماعية لصالح فئات معينة من العاملين في الاقتصاد غير المنظم، رغم أن بعض الصعوبات قد تبرز في إدارة النظم الاجتماعية القائمة على الاشتراكات.

السنغال. ولكن بشكل تدريجي للغاية، وهذا هو بيت القصيد من التدابير المتخذة، من قبيل النظم المبسطة لصغار دافعي الاشتراكات والتغطية الصحية الشاملة.

السودان. إضافة إلى العمال الموسمين في القطاع الزراعي.

تونس. ينبغي أن تشمل نظم الضمان الاجتماعي المخصصة للعاملين في القطاع غير المنظم ضمانات للحيلولة دون الانتقال من القطاع المنظم إلى القطاع غير المنظم.

أوغندا. يحظى مبدأ توسيع نطاق التغطية بالقبول، غير أن التحدي يتمثل في إرساء آلية مؤسسية تصل إلى مختلف فئات العمال جميعاً، ذلك أن غالبية القوى العاملة في البلدان النامية تتكون من العاملين لحسابهم الخاص والعمال المستقلين.

المملكة المتحدة. من الضروري التشديد على أن الهدف المبتغى هو التقليل من الاستبعاد الاجتماعي الناجم عن الافتقار إلى سبل الاستفادة من أي شكل من أشكال الضمان الاجتماعي، وليس تحديد شكل الضمان الاجتماعي الذي ينبغي أن يستخدم لإحراز ذلك.

الولايات المتحدة. لماذا الإشارة إلى فئات محددة من عمال الاقتصاد غير المنظم ما دامت أراضي الحماية الاجتماعية شاملة في نطاقها ؟

جمهورية فنزويلا البوليفارية. في إطار مبدأ التنفيذ التدريجي والتقدمي.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٠

نعم: ١١

لا: ٣

ردود أخرى: ٦

التعليقات

ANDI، DA، MEDEF، SEV، IOE، Keidanren: لا بد من مراعاة قدرات العاملين لحسابهم الخاص وأصحاب العمل والمنشآت. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون مساهمات أصحاب العمل في مد نطاق تغطية التأمين الاجتماعي ليشمل هذه الفئات الأخرى من العمال، متناسبة لضمان أن تظل التكاليف معقولة بالنسبة إلى أصحاب العمل بحيث لا تلغى الوظائف ولا تُعطل سبل العيش.

CNI، EK: يكمن التركيز الرئيسي في ضمان التمويل لهذا النظام، إلى جانب التقليل من الإجراءات البيروقراطية للاستفادة منه.

UPS: ينبغي معالجة ذلك على الصعيد الوطني.

العمال

عدد الردود: ٦٧

نعم: ٦٣

لا: ١

ردود أخرى: ٣

التعليقات

رد موحد: ينبغي التمييز بوضوح بين العاملين بأجر، الذين ينبغي أن يُطلب من أصحاب عملهم المشاركة في نظم الضمان الاجتماعي، وبين العمال المستقلين، أي الذين لا يعملون لدى صاحب عمل بحيث يأخذ على عاتقه تمويل النظم القائمة على الاشتراكات. وفي حين ينبغي أن تأخذ نظم التأمين الاجتماعي في الاعتبار قدرة العمال على دفع الاشتراكات، فإنها ينبغي أيضاً أن تراعي قدرة أصحاب العمل توكيلاً للإنصاف والاستجابة لحالة الفئات المختلفة من العاملين في الاقتصاد غير المنظم.

BAK: عند القيام تدريجياً بتوسيع نطاق تغطية التأمين الاجتماعي ليشمل فئات أخرى من العمال، من الحيوي الحرص على أن تخصص الأموال المرصودة استناداً إلى مجموع أرباح مختلف سلاسل القيم لمنع حدوث حالات مثل حشر العمال المستقلين والعاملين لحسابهم الخاص في أسفل سلسلة القيم حيث يعانون من ممارسات الإغراق في مجال الأجور.

CSN: تدريجياً، ولكن ضمن إطار زمني معقول.

تعليق المكتب

تؤيد غالبية كبرى من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل وتقريباً جميع منظمات العمال إدراج هذا الحكم. وترى بعض الحكومات أن هذا التوسيع في التغطية يشكل عاملاً إيجابياً يصب في صالح عملية الانتقال، ويقدم الكثير منها أمثلة على السبل المتبعة في بلدانها لتوفير التغطية اللازمة لهذه الفئات من العمال في الاقتصاد غير المنظم. ويؤكد العديد من المجيبين على الاستبيان مجدداً الحاجة إلى آليات مكيّفة ومناسبة تراعي الظروف الخاصة لهؤلاء العمال، فضلاً عن تنوعهم.

ويشير أصحاب العمل إلى أن تكاليف توسيع نطاق تغطية التأمين الاجتماعي ينبغي أن تكون معقولة بالنسبة إليهم. وتشدد غالبية منظمات العمال على أنه ينبغي التمييز بشكل واضح بين العاملين بأجر، الذين ينبغي أن يُطلب من أصحاب عملهم المشاركة في نظم التأمين الاجتماعي، وبين العمال المستقلين، أي الذين لا يعملون لدى صاحب عمل بحيث يأخذ على عاتقه تمويل النظم القائمة على الاشتراكات.

في ضوء الردود المتلقاة، يقترح المكتب تكييف صياغة النقطة ٢٤ من الاستنتاجات المقترحة لكي تعكس هدف الصك المقترح الذي يتمثل في "تسهيل عملية الانتقال إلى السمة المنظمة"، ويقترح حذف "(من قبيل العمال المستقلين والعمال المنزليين والعمال في المناطق الريفية والعمال في المنشآت الصغيرة وبالغة الصغر)".

السؤال ٢١ هل ينبغي للصك المقترح أن يشجع الدول الأعضاء على أن تستعرض على نحو منتظم نظم الضمان الاجتماعي لديها بهدف كفالة أنها تعمل بأسلوب فعال وناجع مع مراعاة أهمية تشجيع إضفاء السمة المنظمة على الاقتصاد غير المنظم؟

الحكومات

عدد الردود: ٩٧

نعم: ٩٥

لا: صفر

ردود أخرى: ٢

التعليقات

بوركنيا فاسو. هذه إحدى الوسائل الكفيلة بجعل النظام عملياً من أجل تحقيق الأهداف المحددة.

إريتريا، غانا. لا يمكن لأي نظام من نظم الضمان الاجتماعي أن يعمل بأسلوب فعال إذا لم تخضع أنشطته السابقة للاستعراض والتقييم على نحو منتظم.

ألمانيا. ينبغي أن يكون الاستعراض اختيارياً.

هنغاريا. توفر عمليات الاستعراض المنتظمة فرصة مناسبة لتحديد مجالات العمل التي يمكن أن تعطي دفعة إيجابية لتعزيز عمليات الانتقال إلى الاقتصاد المنظم.

الهند. ثمة حاجة إلى استعراض نظم الضمان الاجتماعي القائمة استعراضاً منتظماً وتوسيع نطاق التغطية. ومن الحيوي أيضاً مراعاة استدامة النظام من الناحية المالية ومن ناحية الميزانية.

نيبال. ثمة حاجة إلى تشجيع الدول الأعضاء على مراجعة نظم الضمان الاجتماعي لديها مراجعة منتظمة، من خلال اعتماد صكوك ملائمة وينبغي، عند الضرورة، تقديم الدعم لإجراء هذا الاستعراض.

بولندا/. متى قامت الدول الأعضاء باستعراض نُظم الضمان الاجتماعي لديها بهدف كفالة أنها تعمل بأسلوب فعال وناجع، فإن من الضروري أيضاً أن تضطلع بتقييم أثر هذه النُظم في عملية إضفاء السمة المنظمة.

أصحاب العمل

عدد الردود: ١٧

نعم: ٩

لا: ٢

ردود أخرى: ٦

التعليقات

KEF: لا يمكن تعميم هذا الإجراء وقد يختلف باختلاف البلدان.

العمال

عدد الردود: ٦٧

نعم: ٦٣

لا: ١

ردود أخرى: ٣

التعليقات

رد موحد: ينبغي الاضطلاع بعملية الاستعراض على أساس ثلاثي وينبغي لهذه العملية أن تُقيم التقدم المحرز في توسيع نطاق التغطية ليشمل العاملين في الاقتصاد غير المنظم. وينبغي أن تولى الأولوية إلى رصد نسبة العاملين في الاقتصاد غير المنظم، الذين يستفيدون من تغطية نُظم الضمان الاجتماعي.

تعليق المكتب

تؤيد تقريباً جميع الحكومات ومنظمات العمال والعديد من منظمات أصحاب العمل هذا البيان. وتذكر بعض الحكومات أن هذه الاستعراضات تكفل فعالية نُظم الضمان الاجتماعي وملاءمتها للسياق الاجتماعي والاقتصادي. وتعتبر بعض الحكومات الأخرى أن عمليات الاستعراض تشكل فرصة جيدة لفحص سياسات الضمان الاجتماعي وتغيير المسار المتبع عند الضرورة. ويحدد عدد لا يستهان به من منظمات العمال تغطية العاملين في الاقتصاد غير المنظم في إطار نُظم الضمان الاجتماعي باعتبارها إحدى الأولويات في مجال الرصد.

في ضوء الردود المتلقاة، يقترح المكتب تناول مسألة استعراض نُظم الضمان الاجتماعي على نحو منظم في النقطة ٣٢ من الاستنتاجات المقترحة.

تاسعاً- الامتثال والإنفاذ

السؤال ٢٢

هل ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه:

(أ) ينبغي لكل دولة عضو أن تضع وتطور آليات مناسبة من أجل الامتثال للقوانين واللوائح التي تشمل العمال والوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير المنظم بهدف ضمان الانتقال إلى السمة المنظمة؟

الحكومات

عدد الردود: ٩٧

نعم: ٨٧

لا: ٥

ردود أخرى: ٥

التعليقات

بلجيكا. قد يكون من المجدي النظر في فكرة وضع خطة عمل لمكافحة الاقتصاد غير المنظم عن طريق استشارة الوعي بسبلياته وتشجيع عمليات تسجيل العمالة وتبسيط التشريعات والإجراءات ووضع نظام فعال للرصد يشمل العقوبات، وتحسين تقاسم المعلومات والتنسيق بين المؤسسات المعنية.

البرازيل. ينبغي للصك المقترح أن يوصي الدول الأعضاء بتعزيز تفتيش العمل، سواء من حيث الكمية أو النوعية.

كندا. يبدأ تنفيذ النظم الفعالة للتفتيش بسن قوانين واضحة وعملية وفعالة، بما في ذلك الغرامات والعقوبات الكافية لردع عدم الامتثال، حيث تضطلع هيئة تفتيش مهنية وماهرة ومتحمسة بإدارتها وإنفاذها.

إثيوبيا، نيبال. يجوز للصك أن يقترح آليات امتثال مناسبة يمكن للدول الأعضاء أن تتخذها كدليل مرجعي بحسب سياق بلدانها.

فرنسا. ينبغي للصك المقترح أن يوفر الإرشاد بشأن هذه الآليات ويعتبر الدور الذي يؤديه الحوار الثلاثي في هذا الصدد أمراً أساسياً.

غواتيمالا. يمكن تعزيز الظروف الاقتصادية والقانونية للاقتصاد المنظم عندما تستكمل عملية الانتقال إلى الاقتصاد المنظم.

الهند. من المطلوب، لضمان الامتثال الفعال، تبسيط الإجراءات والقواعد بغية إخضاع القطاع غير المنظم تدريجياً للإطار التشريعي. ولا بد، لضمان الانتقال إلى القطاع المنظم، من إيلاء اهتمام خاص إلى الامتثال للأحكام المتصلة بعلاقات الاستخدام والشروط الدنيا للعمل اللائق والضمان الاجتماعي.

ملawi. يتطلب القطاع غير المنظم توفير الكثير من المساعدة في مجال الامتثال، بما في ذلك برامج معدة خصيصاً للقطاع غير المنظم.

المغرب. يعتبر القيام تدريجياً بتطوير آليات مناسبة وهياكل لضمان تنفيذ القوانين، لا سيما من خلال تفتيش العمل، أمراً ضرورياً لإضفاء السمة المنظمة.

النرويج، السويد. ينبغي لكل دولة عضو أن توسع نطاق الآليات القائمة لتغطية القطاع غير المنظم بدلاً من تطوير آليات جديدة.

بولندا. الأمر الذي من شأنه أن يطرح مشكلة هو في الواقع فعالية هذه الآليات.

إسبانيا. تكتسي كلمة "مناسبة" أهمية من أجل إتاحة المرونة اللازمة في الطريقة التي يمكن بها لمختلف البلدان تكيف هذه الآليات لتلائم ظروفها الخاصة، سواء في الوقت الحالي أو بتطورها مع مرور الزمن.

تونس. يتعين تعزيز عمليات الإشراف من خلال تنظيم حملات محددة الأهداف تركز على الدور الاستشاري والإعلامي بدلاً من التركيز على توقيع العقوبات.

تركيا. نظراً إلى أن الظروف تختلف باختلاف البلدان، فإنه من غير المتوقع أن يتم إرساء آلية مشتركة لجميع البلدان.

أوغندا. تحتاج الدول الأعضاء إلى الدعم لبناء القدرات في مجال تفتيش العمل والتعليم العام حسب مقتضيات الاقتصاد غير المنظم.

الولايات المتحدة. ينبغي أن يقر هذا البيان بأن ذلك لا ينطبق إلا على البلدان التي لم تضع حتى الآن آليات مناسبة موضع التنفيذ.

أصحاب العمل

عدد الردود: ١٩

نعم: ٨

لا: ٩

ردود أخرى: ٢

التعليقات

ANDI: ينبغي إرساء آليات مناسبة وتطويرها لتشجيع تنظيم الوحدات الاقتصادية والوظائف، ولكن لا لاستحداث نظام ثنائي الجوانب بموجب المعايير.

CEC، MEDEF، SEV، IOE، Keidanren، UPS: يفترض ذلك أن القوانين واللوائح السارية فعالة وسليمة. ويعاني العديد من البلدان من وجود اقتصادات غير منظمة كبيرة بالتحديد لأن القوانين التي تطبقها ليست مناسبة ولا عملية ولا فعالة ولا ناجعة. وينبغي إجراء تقييم لأثر القوانين واللوائح السارية قبل إنفاذ الامتثال.

DA: ثمة احتمال ألا تكون القوانين السارية مناسبة وفعالة وناجعة من الناحية العملية.

العمال

عدد الردود: ٦٩

نعم: ٦٧

لا: صفر

ردود أخرى: ٢

التعليقات

رد موحد: نظراً إلى أن الاقتصاد غير المنظم يتسم بدرجة عالية من عدم الامتثال للقوانين واللوائح، فإن آليات الامتثال تشكل مسألة حاسمة للتمكين من الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم. وينبغي أن تشمل آليات الامتثال الحوافز والعقوبات على حد سواء. والحوافز مفيدة بشكل خاص في ضمان امتثال الجهات الفاعلة في الاقتصاد غير المنظم. وتفيد الهيئات المتخصصة أو الوحدات المعنية برصد الامتثال في ضمان إحراز التقدم مع مرور الوقت. وينبغي أن تعمل هذه الهيئات أو الوحدات بتعاون وثيق مع جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم السلطات البلدية ووزارات العمل ونقابات العمال ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال في الاقتصاد غير المنظم. وينبغي أن ينص الصك المقترح على تحقيق مستوى أعلى من التنسيق بين مختلف هيئات الإنفاذ، بما في ذلك تفتيش العمل وسلطات الضرائب وهيئات الضمان الاجتماعي، الخ.

KSBSI: بغية ضمان الإنفاذ الفعال للقوانين واللوائح، ثمة حاجة إلى زيادة عدد المفتشين وضمان تدريبهم تدريباً كافياً لتمكينهم من فهم الاقتصاد غير المنظم فهماً أفضل والقيام بعمليات التفتيش في إطار ثلاثي.

UGT (البرتغال): ينبغي أن تكون العقوبات متناسبة، مع مراعاة حق العمال في كسب لقمة العيش.

تعليق المكتب

تؤيد أغلبية كبيرة من الحكومات وجميع منظمات العمال تقريباً هذا البيان. ويشدد العديد من الردود على أن الكثير من البلدان تتمتع فعلاً بآليات مناسبة وأن إنشاء آليات جديدة ليس ضرورياً.

وتشير بعض الحكومات إلى وجود احتمال في نشوء نظام مواز، مما قد يؤدي إلى زيادة توسع نطاق الاقتصاد غير المنظم.

ويشير العديد من الحكومات وأصحاب العمل إلى أن المؤسسات الفعالة والقوانين الواضحة والعملية والناجعة تؤدي دوراً مهماً في ضمان الامتثال الفعال.

ويقترح أصحاب العمل ضرورة إجراء تقييم لأثر القوانين واللوائح السارية، باستخدام آلية لتقييم الأثر، قبل إنفاذ الامتثال.

في ضوء الردود المتلقاة، يقترح المكتب إضافة عنصر استعراض الآليات الموجودة في النقطة ٢٥ (أ) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٢٢ (ب) ينبغي أن تشمل الآليات نظام تفتيش كافياً ومناسباً ؟

الحكومات

عدد الردود: ٩٧

نعم: ٨٩

لا: ٣

ردود أخرى: ٥

التعليقات

البرازيل. ينبغي للدول الأعضاء أن تحاول تنفيذ التوليفة الأكثر فعالية من الآليات التي تستخدمها إدارات تفتيش العمل لتوقيع العقوبات وتقديم الإرشاد. واستثارة وعي أصحاب العمل أمر أساسي.

فرنسا. من المفيد تقديم الإرشاد لتعزيز قدرات إدارة العمل وتفتيش العمل على التدخل في الاقتصاد غير المنظم، مثل وضع منهجية لتفتيش العمل.

لبنان، نيبال. لدى أكثرية البلدان نظام لتفتيش العمل، وما عليها سوى تفعيل قدراته وتدريبه على مواكبة التطورات الجديدة.

صربيا. من المهم للغاية استثارة وعي المستخدمين وأصحاب العمل بأهمية تطبيق تدابير الصحة والسلامة وإضفاء الطابع القانوني على علاقات العمل.

اسبانيا. من المستصوب للغاية إرساء نظام تفتيش كاف ومناسب كجزء من سياسة شمولية، إلى جانب التطوير اللازم للمعايير، بغية توفير حد أقصى من الضمانات لحماية حقوق العمال وأصحاب العمل.

سويسرا. لا يعتمد التطبيق الفعال لمختلف الأحكام التشريعية على نظام التفتيش وحده، ولكن أيضاً على المحاكم بطبيعة الحال.

المملكة المتحدة. الغاية من هذه الآليات هو الحد من عدم الامتثال وإنفاذ القانون وليس مجرد التركيز على ضمان تحقيق عملية الانتقال من السمة غير المنظمة إلى السمة المنظمة.

الولايات المتحدة. لا بد لصك مفيد من أن يشرح كيفية إجراء عمليات التفتيش في الاقتصاد غير المنظم.

أصحاب العمل

عدد الردود: ١٩

نعم: ١٣

لا: ٢

ردود أخرى: ٤

التعليقات

Keidanren، IOE، SEV، OEB، DA، CEC: ينبغي أن يتسم نظام التفتيش بالشفافية والفعالية وأن يتيح فرصة تقديم الملاحظات ولا ينبغي له فرض تكاليف غير ضرورية على أصحاب العمل.

العمال

عدد الردود: ٦٨

نعم: ٦٤

لا: صفر

ردود أخرى: ٤

التعليقات

رد موحد: تضطلع نُظم التفتيش بدور حاسم في ضمان الامتثال، شريطة أن تتمتع بولاية واضحة وأن تحصل على الموارد الكافية وتظل مستقلة. وفيما يتعلق بتفتيش العمل، ينبغي للصك المقترح أن يجسد المبادئ الرئيسية المنصوص عليها في الاتفاقية رقم ٨١ وفي اتفاقية تفتيش العمل (الزراعة)، ١٩٦٩ (رقم ١٢٩) وفي استنتاجات المناقشة العامة بشأن إدارة العمل وتفتيش العمل لعام ٢٠١١. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للصك المقترح أن يصرّ على أن يكون عدد مفتشي العمل كافياً وأن يراعي المفتشون آراء أصحاب العمل والعمال على حد سواء. إضافة إلى ذلك، ينبغي أن يتلقى جميع المفتشين التدريب اللازم بشأن الطبيعة الخاصة للعمل المضطلع به في الاقتصاد غير المنظم.

CCOO: تنسيق العمل بين مفتشي العمل ومفتشي الضمان الاجتماعي ومفتشي الضرائب، أمر ضروري.

CS، CONATO، CONUSI: التفتيش المؤسسي بالاشتراك مع العمال (نقابات العمال).

SEWA: لا تحقق عمليات التفتيش وحدها، في كثير من الحالات في الاقتصاد غير المنظم، النتائج المرجوة. ولذا فمن الضروري إقامة حوار اجتماعي مع أصحاب العمل والمتعاقدين بالاقتران مع عمليات التفتيش.

تعليق المكتب

تؤيد الأغلبية الساحقة من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل وتقريباً جميع منظمات العمال هذا البيان. ويشدد أصحاب العمل على لزوم أن يتسم تفتيش العمل بالشفافية والفعالية وألا يفرض تكاليف غير ضرورية على أصحاب العمل وعلى ضرورة إتاحة فرصة تقديم الملاحظات. كما يشدد العديد من المجيبين على الاستبيان على ضرورة تحقيق أوجه التآزر بين مختلف إدارات تفتيش العمل وضرورة وجود توازن بين أدوار استثارة الوعي وتقديم المشورة وعمليات الإنفاذ. ويلاحظ العديد من المجيبين على الاستبيان الحاجة إلى تعاون وثيق بين نُظم تفتيش العمل والشركاء الاجتماعيين.

في ضوء الردود المتلقاة، لا يقترح المكتب أي تغيير على النقطة ٢٥ (ب) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٢٢ (ج) ينبغي أن تشمل الآليات المعلومات والإرشاد وبناء القدرات لصالح الهيئات الفاعلة المعنية والمساعدة على الامتثال؟

الحكومات

عدد الردود: ٩٧

نعم: ٩٢

لا: ١

ردود أخرى: ٤

التعليقات

غانا. ينبغي إتاحة ما يناسب من تدريب ومعلومات وإرشاد لصالح الهيئات الفاعلة المعنية مثل مفتشي العمل، لضمان فعالية الرصد والتفتيش.

الهند. لا يمكن إلا لموظفي إنفاذ القانون المستنيرين أن يضطلعوا بوظيفة الإنفاذ بطريقة فعالة، وبالتالي يجب أن يكونوا على اطلاع على جميع التغييرات المعتمدة لضمان أن تتطور تقنيات الإنفاذ لاستيفاء اشتراطات اقتصادات سريعة التغير.

لاتفيا. ينبغي تحديد بناء قدرات الهيئات الفاعلة المعنية مع مراعاة مستوى الاقتصاد غير المنظم في الدول الأعضاء والوضع الاقتصادي والمالي في البلد والواجبات المحددة لهذه الهيئات الفاعلة المعنية، فضلاً عن الأنشطة السابقة في مجال بناء القدرات.

مالي. نظراً لخصائص القطاع غير المنظم، يجب أن يركز النهج المزمع اعتماده على التعليم بدلاً من العقوبات.

المغرب. تتمثل الولاية المزدوجة لتفتيش العمل في: "١" ضمان تطبيق الأحكام القانونية، "٢" توفير المعلومات والمشورة التقنية لأصحاب العمل وللمستخدمين.

السنگال. يشكل التواصل حلقة وصل أساسية في عملية توحيد المقاييس، لا سيما فيما يتعلق باستيعاب التشريعات السارية.

جنوب/أفريقيا. تمثل قدرة الهيئات الفاعلة المعنية، من قبيل رابطات الأعمال غير المنظمة، عاملاً فائق الأهمية لأن من شأنها أن تعزز الحوار الاجتماعي الإيجابي.

إسبانيا. من الضروري إدراج تدابير تكميلية وغير قسرية في أنشطة مفتشي العمل. ويمكن لنظام التفتيش أو الهيئات القائمة الأخرى أن تتخذ هذه التدابير تمثيلاً مع ولايات الهيئات أو المؤسسات في كل بلد.

جمهورية فنزويلا البوليفارية. ينبغي أن تشمل الآليات مرحلة مكرسة للوقاية، بما في ذلك القيام بالترويج وتوفير المعلومات والإرشاد لصالح العاملين في وحدات الإنتاج بشأن واجباتهم بموجب الاشتراطات القانونية، وينبغي أن تكون هذه المرحلة سابقة لمرحلة توقيع العقوبات، التي تشكل عموماً جزءاً من أي عملية تفتيش أو تدقيق.

أصحاب العمل

عدد الردود: ١٧

نعم: ٩

لا: ١

ردود أخرى: ٧

التعليقات

ANDI: إضافة إلى ذلك، ينبغي إرساء آلية لتقييم أثر القوانين واللوائح السارية.

العمال

عدد الردود: ٦٧

نعم: ٦٣

لا: صفر

ردود أخرى: ٤

التعليقات

رد موحد: يعتبر التعليم وبناء القدرات أنشطة أساسية لضمان أن يكون العمال وأصحاب العمل في الاقتصاد غير المنظم على بيئة من حقوقهم وواجباتهم. وينبغي أن ينص الصك المقترح على أن تكفل الدول الأعضاء نشر المعلومات القانونية عن طريق القنوات المناسبة وأن تنظم السلطات العامة المختصة بانتظام أنشطة بناء القدرات. CUT (كولومبيا): ينبغي توفيرها أيضاً لصالح السلطات والهيئات الفاعلة المعنية في الاقتصاد المنظم، التي يمكن أن تؤثر أو تشارك في عملية إضفاء السمة المنظمة، وممثلي أصحاب العمل وممثلي العمال على الصعيد الوطني.

تعليق المكتب

تؤيد أغلبية كبيرة من الحكومات وتقريباً جميع منظمات العمال والكثير من منظمات أصحاب العمل هذا الحكم. وثمة اتفاق واسع النطاق على أن تبادل المعلومات واستثارة الوعي وتوفير الحوافز، إنما هي عناصر أساسية في آلية الامتثال، لا سيما في القطاع غير المنظم. ويشدد بعض المجيبين على الاستبيان على ضرورة بناء قدرات طائفة واسعة من الهيئات الفاعلة، بما فيها رابطات الأعمال غير المنظمة.

في ضوء الردود المتلقاة، يقترح المكتب إدراج مسألة توفير الحوافز كعنصر من عناصر المساعدة على الامتثال في النقطة ١٢ (ج) والنقطة ٢٥ (ب) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٢٣

هل ينبغي أن ينص الصك المقترح على أنه ينبغي لكل دولة عضو أن تضمن أن العقوبات (الإدارية أو المدنية أو الجنائية) التي يفرضها القانون، مناسبة ومطبقة بصرامة؟

الحكومات

عدد الردود: ٩٧

نعم: ٨٥

لا: ٥

ردود أخرى: ٧

التعليقات

النمسا. ينبغي أن تكون القوانين مناسبة على الدوام. وفيما يتعلق بالصرامة في التنفيذ، ينبغي التمييز بين الحالات التي يسعى فيها أصحاب العمل إلى الالتفاف على القوانين والحالات التي يظهر فيها القطاع غير المنظم نتيجة الفقر المدقع (ينبغي أن ينصب التركيز عندئذ على الحد من الفقر وليس على التنفيذ الصارم للقانون).

بنن، بوركينا فاسو، ملاوي، مالي، السنغال. لا بد من إيلاء الأولوية إلى استثارة الوعي وتوفير المعلومات والمشورة قبل توقيع العقوبات.

البرازيل. لا بد من تطبيق العقوبات بشكل تدريجي ومتناسب. كما يتعين التحلي بما يكفي من الصرامة والشفافية في تطبيقها لتشجيع عملية إضفاء الطابع المنظم.

الدانمرك. بغية ضمان سوق عمل تعمل بشكل جيد وبيئة أعمال سليمة، من المهم توقيع العقوبات على الأشخاص الذين لا يستوفون الاشتراطات القانونية للاقتصاد المنظم.

مصر. ينبغي عند وضع العقوبات (سواء إدارية أو مدنية أو جنائية) أن تكون مرنة. ولتنفيذ العقوبات، لا بد من: "١" زيادة عدد المفتشين؛ "٢" تدرج العقوبات وتعددتها بعدد حالات المخالفات؛ "٣" زيادة فاعلية التوعية بالقوانين والعقوبات المنفذة ضد المخالفين.

إثيوبيا. مع إيلاء العناية الكافية وتدرجياً، لأن من شأن هذه التدابير أن تمس العمال والوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير المنظم.

فنلندا. لا ينبغي اللجوء إلى نظام العقوبات إلا كملاذ أخير.

فرنسا، الهند. من المهم إضافة المعلومات والوقاية والحوافز إلى العقوبات الكافية والمناسبة.

جامايكا. ينبغي أن يتم ذلك في سياق عملية تدرجية.

لاتفيا. يجب أن تكون العقوبات فعالة ومتناسبة وراعية.

هولندا. ينبغي أن يُترك للدول الأعضاء تقرير ما إذا كانت ترغب في تطبيق العقوبات الإدارية أو المدنية أو الجنائية.

جنوب أفريقيا. لا بد من تطبيق القوانين إلا أن المشاركة معاً في صياغتها وفي تثقيف الأطراف المعنية أمر أساسي. كما ينبغي استخدام التدابير التصحيحية لتقديم الدعم والإرشاد إلى المشاركين في الاقتصاد غير المنظم للمساعدة في عملية الانتقال إلى الاقتصاد المنظم.

إسبانيا. يشكل نظام الإجراءات والعقوبات القانونية أداة أساسية لتعزيز عملية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم.

الولايات المتحدة. ينبغي، حسب مقتضى الحال، أن تكون العقوبات مناسبة ومطبقة بصرامة في الاقتصاد المنظم وغير المنظم على حد سواء.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٠

نعم: ٨

لا: ١١

ردود أخرى: ١

التعليقات

DA: لا بد من أن تكون القوانين سليمة وعملية ومفهومة ومن الأنجع تعزيز الإجراءات التثقيفية والإرشادية بدلاً من الإجراءات العقابية.

MEDEF: من المهم الجمع بين نهج قائم على العقوبات ونهج تثقيفي، ذلك أن عدم الامتثال للقانون قد يكون عائداً إلى الجهل بالقواعد أو إلى وجود صعوبات عملية في تطبيقها.

Keidanren، IOE، SEV: لا بد من أن تكون القوانين سليمة وعملية في المقام الأول. بالإضافة إلى ذلك، قد تحدث الانتهاكات نتيجة لقلة المعرفة أو الوعي و/أو القدرة على الامتثال. وفي مثل هذه الحالات، تبرز الحاجة إلى تعزيز الإجراءات التثقيفية والإرشادية. وينبغي اللجوء إلى نهج العصا بشرط ألا يؤثر تأثيراً ضاراً على استحداث المنشآت والعمالة.

العمال

عدد الردود: ٦٧

نعم: ٤٣

لا: ١

ردود أخرى: ٢٣

التعليقات

رد موحد: من حيث المبدأ، ينبغي أن تطبق العقوبات التي يفرضها القانون بصرامة. بيد أنه في بعض الظروف، يتعرض العمال في الاقتصاد غير المنظم - وهم يسعون إلى كسب أسباب العيش - للمضايقة والاضطهاد بحيث لا يستطيعون ممارسة أنشطتهم. وبالتالي، ينبغي للصك المقترح أن يضمن تناسب العقوبات مع ظروف عمل ومعيشة العمال في الاقتصاد غير المنظم، كما ينبغي أن يحقق التوازن الصحيح بين الحاجة إلى إنفاذ القواعد واللوائح، من جهة، وحقوق العمال الفقراء في كسب العيش لإعالة أسرهم، من جهة أخرى.

CCOO: (السؤالان ٢٢ (ج) و ٢٣): لا ينبغي إيلاء الأولوية إلى العقوبات فحسب؛ ينبغي إدراج أبعاد أخرى ذات صلة أيضاً، من قبيل الوقاية والإدماج، عن طريق سياسات العمالة النشطة واستئثار الوعي ومعرفة هذه الظاهرة وتقييمها.

Akava، STTK، SAK: على الرغم من أهمية تعزيز الالتزام بالقوانين واللوائح، من اللازم مراعاة الظروف التي يعيش فيها العمال غير المعلن عنهم بغية تجنب الوقوع في حالات منافية للعقل.

تعليق المكتب

تتباين الردود على هذا السؤال. ففي حين تؤيد معظم الحكومات وأغلبية منظمات العمال هذا البيان، فإن الأغلبية الكبرى من أصحاب العمل تعارضها. ويفضل العديد من الحكومات المزج بين التدابير الوقائية والتصحيحية لدعم عمليات الانتقال إلى الاقتصاد المنظم وتوجيهها. وقد شدد أحد الخبراء الحكوميين، خلال اجتماع الخبراء الثلاثي، على ضرورة إرساء آليات الإشراف وعلى أهمية تقديم المشورة والحوافز.

وبالنسبة إلى بعض المجهيين على الاستبيان، ينبغي أن يسبق وضع الاستراتيجيات الوقائية والتمكينية إجراءات تطبيق العقوبات. وبالنسبة إلى مجييين آخرين، من المهم توقيع العقوبات لإضفاء المصدقية على مخططات عمليات الانتقال، ومن شأن غياب هذه العقوبات أن ينشئ احتمالاً بوقوع انتهاكات. ويشدد العمال على ضرورة أن يحقق الصك المقترح التوازن الصحيح بين الحاجة إلى إنفاذ القواعد واللوائح، من جهة، وحقوق العمال الفقراء في كسب العيش لإعالة أسرهم، من جهة أخرى.

ويشدد أصحاب العمل على الحاجة إلى قوانين سليمة وعملية والحاجة إلى مزيد من الإرشاد التثقيفي. وينبغي اللجوء إلى نهج العصا بشرط ألا يؤثر تأثيراً ضاراً على استحداث المنشآت والعمالة.

في ضوء الردود المتلقاة، يقترح المكتب أن تتجلى الحاجة إلى الجمع بين التدابير الوقائية والتصحيحية من أجل تيسير عمليات الانتقال إلى الاقتصاد المنظم، في النقطة ٢٥ (ج) من الاستنتاجات المقترحة.

عاشراً- دور منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال

السؤال ٢٤

هل ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي للعمال ولأصحاب المشاريع في الاقتصاد غير المنظم أن يكونوا قادرين على الانضمام إلى منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل القائمة أو على تكوين منظماتهم؟

الحكومات

عدد الردود: ٩٧

نعم: ٧٩

لا: ١٢

ردود أخرى: ٦

التعليقات

بلجيكا، الولايات المتحدة. ينبغي للتشريعات الوطنية أن تضمن وتضمن حرية جميع العمال وجميع أصحاب العمل، بصرف النظر عن مكان وترتيبات عملهم، لتشكيل منظمات من اختيارهم والانضمام إليها، دون خوف من انتقام أو تهديد.

بنن، بوركينا فاسو، إريتريا، فرنسا، غانا، كوت ديفوار، موريشيوس، السويد، تركيا، أوكرانيا، فيتنام، جمهورية فنزويلا البوليفارية. يتمشى ذلك مع مبادئ الحرية النقابية والحق في المفاوضة الجماعية بموجب اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، ١٩٤٨ (رقم ٨٧) واتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩ (رقم ٩٨).

البرازيل. لا بد من ضمان حرية الحق في التنظيم على الدوام ويجب ألا تتدخل الحكومات بأي شكل من الأشكال في المنظمات النقابية.

بلغاريا. ينبغي أن يكونوا قادرين على الانضمام إلى المنظمات القائمة.

كندا. ينبغي أن تعكس صياغة الصك المقترح صياغة الاتفاقية رقم ٨٧ "للعمال ولأصحاب العمل، دون أي تمييز، الحق، دون ترخيص سابق، في تكوين منظمات يختارونها، وكذلك الحق في الانضمام إليها، بشرط التقيد بلوائح هذه المنظمات".

سلي. من شأن ذلك أن يؤدي إلى تسليم ضمني بالسمة غير المنظمة، وبالتالي إضفاء الشرعية على هذا النوع من الأنشطة.

جيبوتي. تماماً، ففئات العمال منعقدة في القطاع غير المنظم ومن المهم للغاية تمكين العمال وأصحاب المشاريع في الاقتصاد غير المنظم من التمتع بالتمثيل.

إثيوبيا. ولكن بشكل تدريجي، لأن هذا الإجراء يتطلب تكثيف برامج استثارة الوعي واستمرار الحوار الاجتماعي.

ألمانيا. ينبغي أن يتمتع العمال وأصحاب المشاريع، باستثناء الأشخاص الضالعين في أنشطة إجرامية، في الاقتصاد غير المنظم بالحق في الانضمام إلى منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل.

هنغاريا. الهدف المنشود هو تشجيع عمليات الانتقال إلى الاقتصاد المنظم، وليس الإقرار بعمليات وسلوكيات الاستخدام غير المنظمة.

مالي. كما ينبغي للصك أن يشجع منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل على قبول عضوية العمال من الاقتصاد غير المنظم.

الجبيل الأسود. قد يترتب على وجود منظمات مستقلة في الاقتصاد غير المنظم نشوء نظام مزدوج تتسم إدارته بالتعقيد، ويمكن أن يعكس اتجاه عمليات الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم.

نيبال. من شأن ذلك أن يساعد العمال على إثبات حقوقهم وتمكينهم. ويُمكن للتشريعات أن تهيء الظروف الملائمة والبسيطة التي تتيح لهم تشكيل منظماتهم وتسجيلها، مع النص على إعفاءات معينة من الاشتراطات المفروضة على العاملين في القطاع المنظم.

هولندا، النرويج، جنوب أفريقيا. من الأفضل تشجيع مشاركة العمال وأصحاب المشاريع المنضوين في المنظمات القائمة عن طريق التشديد على المصالح المشتركة للأشخاص الذين يعملون في الاقتصاد المنظم.

بنما. نظراً إلى أن الوحدات الاقتصادية التي تتألف من العاملين لحسابهم الخاص أو أصحاب المشاريع، تسعى إلى تحقيق مصالحها وأهدافها الخاصة، فإن النهج الحصري يتمثل في تشجيع منظماتها الخاصة، مما يتيح لها تنسيق مبادراتها واقتراحاتها.

البرتغال. من شأن الإقرار بوضع خاص لهؤلاء العمال أن يتعارض مع مكافحة السمعة غير المنظمة التي ينبغي ألا تكون موجودة.

سويسرا. ينبغي أن يكونوا قادرين على تكوين منظماتهم الخاصة في المقام الأول.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢١

نعم: ٧

لا: ١٢

ردود أخرى: ٢

التعليقات

العمل. ويمكن لمنظمات أصحاب العمل أن تقبل عضوية المنشآت غير المنظمة على أساس أن إخضاع المنافسين في الاقتصاد غير المنظم للاشتراطات ذاتها التي يخضع لها أعضاؤها وتوزيع عبء الضرائب والحماية الاجتماعية توزيعاً أكثر تكافؤاً وإنصافاً، يكفلان إرساء قاعدة تنافسية متكافئة. وفيما يتعلق بتمكين أصحاب المشاريع في الاقتصاد غير المنظم من تكوين منظماتهم الخاصة، لا بد من إجراء مزيد من المناقشات لتحديد الشكل المناسب لهذه المنظمات/الشبكات/الروابط وغرضها. ويجدر التذكير بأن الإدارة السديدة وبيئات الأعمال المؤاتية للمنشآت وللعمالة تشكل عناصر أساسية لتعزيز عمليات الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم. ومن شأن وجود منظمات مستقلة في الاقتصاد غير المنظم أن يسفر عن نشوء نظام مزدوج، وهو الأمر الذي قد يعقد أكثر دور الحكومة في إدارته، بل قد يعكس اتجاه عمليات الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم.

CNI: إن إتاحة هذا الاحتمال يعني الاعتراف بأن السمعة غير المنظمة تمثل شكلاً من أشكال العمل الصالحة والمقبولة اجتماعياً.

MEDEF: قد يؤدي هذا الاحتمال إلى عدم تشجيع المنشآت غير المنظمة على الانتقال إلى الاقتصاد المنظم.

SEV: من شأن اعتماد حكم لصالح أصحاب المشاريع في الاقتصاد غير المنظم لتمكينهم من الانضمام إلى منظمات أصحاب العمل في الاقتصاد المنظم أن يلزم هذه المنظمات بقبول عضويتهم دون أن تتاح لها فرصة تقييم قدراتهم وأن يؤدي إلى التغافل عن الدوافع المختلفة التي تزعج بالناس في الاقتصاد غير المنظم.

العمال

عدد الردود: ٦٩

نعم: ٦٦

لا: ٣

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: تشكل الحرية النقابية والحق في المفاوضة الجماعية، كما صرحت منظمة العمل الدولية وغيرها من هيئات حقوق الإنسان مراراً وتكراراً، حقوقاً ثابتة.

CSA-Bénin، CITUB: ينبغي تشجيع العمال وأصحاب العمل في الاقتصاد غير المنظم على الانضمام إلى المنظمات القائمة لأن من شأن ذلك أن يدعم عملية إضفاء الطابع المنظم.

LBAS: لا ينبغي ضمان الحق في الانضمام إلى المنظمات فحسب، بل أيضاً ضمان الإمكانات العملية للقيام بذلك.

NSZZ: من شأن الارتقاء بحقوق عمال الاقتصاد غير المنظم إلى مستوى حقوق عمال الاقتصاد المنظم أن يساعد على تعزيز الاقتصاد غير المنظم. وفي هذه الحالة، لن يكون ثمة ما يحفز عمال الاقتصاد غير المنظم على السعي إلى الانتقال إلى العمالة المنظمة. وهكذا، وفي حين أننا ندرك ضرورة منح حق التنظيم، فإنه ينبغي استخدام هذا الحق أولاً وقبل كل شيء لتشجيع عملية الانتقال إلى الاقتصاد المنظم.

تعليق المكتب

تؤيد معظم الحكومات ومنظمات العمال هذا الحكم. ويبرز عدد من المجيبين على الاستبيان علاقته بالسؤال ١٥ (أ)، الذي يتعلق بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل. وتشير حكومة واحدة إلى ضرورة أن يعكس الصك المقترح صياغة المادة ٢ من الاتفاقية رقم ٨٧: "للعمال ولأصحاب العمل، دون أي تمييز، الحق، دون ترخيص سابق، في تكوين منظمات يختارونها، وكذلك الحق في الانضمام إليها، بشرط التقيد بلوائح هذه المنظمات".

ولا تؤيد معظم منظمات أصحاب العمل، وعدد قليل من الحكومات، إدراج هذا الحكم لأنها ترى أن من شأن هذا الإجراء أن يتسبب في الحد من الحوافز المؤدية إلى إضفاء الطابع المنظم.

في ضوء الردود المتلقاة، وإضافة إلى ملخص رئيس الاجتماع الثلاثي للخبراء (النقطة ١١)، لا يقترح المكتب أي تغيير على النقطة ٢٦ (ب) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٢٥

هل ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي لمنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، بما فيها منظمات العمال وأصحاب المشاريع في الاقتصاد غير المنظم، أن تستشار عند وضع وتنفيذ وتقييم سياسات وبرامج تتصل بالاقتصاد غير المنظم، بما في ذلك إضفاء السمة المنظمة عليه؟

الحكومات

عدد الردود: ٩٧

نعم: ٨٧

لا: ٧

ردود أخرى: ٣

التعليقات

البرازيل. لا يمكن دائماً النظر إلى المشاورات الثلاثية، مع أنه يوصى بها على الدوام، باعتبارها شرطاً مسبقاً لتنفيذ السياسات التي يمكن أن تؤدي إلى التنظيم.

بنن، الدانمرك، إريتريا، إثيوبيا. ينبغي دعم المشاورات مع الشركاء الاجتماعيين وأصحاب المصلحة الآخرين في الاقتصادات المنظمة وغير المنظمة، الذين يتناولون هذه المسألة يومياً.

مصر. وذلك إعمالاً لمبدأ الثلاثية.

فرنسا، جمهورية إيران الإسلامية، الجبل الأسود، تركيا. ينبغي أن يشارك الشركاء الاجتماعيون بنشاط في وضع وتنفيذ وتقييم سياسات وبرامج تتصل بالاقتصاد غير المنظم وإضفاء السمة المنظمة عليه.

جمهورية إيران الإسلامية. ينبغي أن ينص على إجراء المشاورات مع أكثر المنظمات تمثيلاً للعمال ولأصحاب العمل.

بنما. ينبغي أن تشمل مراحل التصميم والإبداع والتقييم لدى وضع السياسات إشراك الأطراف التي قد تستفيد أو تتضرر من وضعها. وينبغي أن تتمتع المنظمات التي ينشط أعضاؤها في الاقتصاد غير المنظم بالتمثيل من أجل نقض أجزاء من السياسات والأطر القانونية المقابلة.

سويسرا. من الصعب للغاية التشاور مع منظمات العمال ومنظمات أصحاب المشاريع في الاقتصاد غير المنظم نظراً لطبيعته الخاصة.

تونس. من الضروري استشارة منظمات العمال ومنظمات أصحاب المشاريع في الاقتصاد غير المنظم من أجل تحسين السياسات والبرامج المتعلقة بالاقتصاد غير المنظم وتقييمها.

أوغندا. ينبغي استشارة أصحاب المشاريع من أجل تشجيع توخي الشفافية والمساءلة ووضع السياسات والبرامج التي تتناول احتياجاتهم الحقيقية.

أوكرانيا. يمكن لمنظمات العمال أن تضطلع بدور مهم في حث جميع الشركاء الثلاثين على العمل بهدف معالجة أسباب الأنشطة غير المنظمة.

المملكة المتحدة. النص المقترح مقيد للغاية ولا يولي اهتماماً للبلدان التي تفتقر إلى تقليد في إقامة الشراكات الاجتماعية التي تساهم في السياسات الحكومية.

الولايات المتحدة. عدد كبير من أهم المنظمات في الاقتصاد غير المنظم لا يمثل، على وجه التحديد، مجموعتي العمال وأصحاب العمل. وبالتالي، تدرج بعد عبارة "العمال وأصحاب المشاريع في الاقتصاد غير المنظم" عبارة "وغيرها من منظمات المجتمع المدني ذات الصلة".

أوروغواي. الحوار الاجتماعي مهم، إلا أنه لا يجوز اللجوء إليه لتعزيز الأوضاع غير المنظمة عن طريق إضفاء الطابع الرسمي عليها.

جمهورية فنزويلا البوليفارية. ينبغي أن تكون الاعتبارات التي تطرحها هذه المنظمات استشارية بحتة وغير ملزمة.

أصحاب العمل

عدد الردود: ١٩

نعم: ٧

لا: ١٠

ردود أخرى: ٢

التعليقات

CACIF: ينبغي اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان عقد مشاورات فعالة بين ممثلي قطاع أصحاب العمل وقطاع العمال، لا سيما فيما يتعلق بشؤون العمل. وينبغي استشارة أكثر المنظمات تمثيلاً لضمان إجراء مشاورات فعالة، وينبغي أن تبدي هذه المنظمات آراءها وملاحظاتها بشأن أي مسألة تتعلق بعلاقات العمل والضمان الاجتماعي وإدارة العمل.

SEV، OEB، IOE، DA، CEC: إن تضمين الصك المقترح شرط استشارة "منظمات...أصحاب المشاريع في الاقتصاد غير المنظم" يثير النقاط نفسها المثارة في السؤال ٢٤. وتحل المنشآت المنظمة والروسية بجميع أحجامها مركز الصدارة في العمليات المضطلع بها في البيئة الاقتصادية وبيئة الأعمال في جميع البلدان، وما من جهة فاعلة غيرها تحتل وضعا أفضل للاطلاع على الكثير من تحديات الحياة الفعلية التي تحول دون انتقال الأفراد والمنشآت إلى الاقتصاد المنظم. وستكون المشاورات مع منظمات أصحاب العمل ذات جدوى بالفعل في وضع وتنفيذ وتقييم سياسات وبرامج تتصل بالاقتصاد غير المنظم، بما في ذلك إضفاء السمة المنظمة عليه. وبما أن الأعضاء الذين تمثلهم منظمات أصحاب العمل هذه، هم في الواقع المنشآت المنظمة في الاقتصاد المنظم، مما يعني أن هذه المنشآت نجحت في تذليل العقبات التي يحتمل أن تعترض عملية الانتقال إلى السمة المنظمة، فمن الأجدر التشاور معها لإدراك المحركات الرئيسية التي تحفز عملية إضفاء الطابع المنظم وتيسرها.

العمال

عدد الردود: ٦٥

نعم: ٦٠

لا: ٣

ردود أخرى: ٢

التعليقات

رد موحد: ينبغي أن يساهم الشركاء الاجتماعيون مساهمة نشطة في وضع وتنفيذ وتقييم خطة عمل وطنية من هذا النوع من خلال آليات مناسبة ومتفق عليها على المستوى الوطني. والمقصود بالشركاء الاجتماعيين المنظمات الأكثر تمثيلاً للعمال ولأصحاب العمل، التي ينبغي أن تشمل في صفوفها المنظمات القائمة على العضوية والمنظمات الممثلة للعمال وللوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير المنظم.

تعليق المكتب

تؤيد معظم الحكومات ومنظمات العمال وعدد من منظمات أصحاب العمل هذا البيان. وتشير في تعليقها إلى أن التشاور مع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، بما فيها منظمات العمال ومنظمات أصحاب المشاريع في الاقتصاد غير المنظم، أمر أساسي لضمان امتلاك زمام عمليات الانتقال إلى السمة المنظمة والالتزام بها. وتضيف معظم منظمات العمال بأن المقصود بالشركاء الاجتماعيين المنظمات الأكثر تمثيلاً للعمال ولأصحاب العمل، التي ينبغي أن تشمل في صفوفها المنظمات القائمة على العضوية والمنظمات الممثلة للعمال وللوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير المنظم. ويشدد عدد قليل من الحكومات على أن تتم المشاورات في إطار آليات وطنية وبما يتفق مع مبدأ التمثيل.

ولا يؤيد أصحاب العمل إدراج هذا الحكم، طالما أنه يشمل التشاور مع منظمات العمال ومنظمات أصحاب المشاريع في الاقتصاد غير المنظم.

في ضوء الردود المتلقاة، يقترح المكتب إجراء تغيير طفيف على الصياغة وإدراج عبارة "وحيثما وُجدت، المنظمات الممثلة للأشخاص الذين يعملون في الاقتصاد غير المنظم"، في النقطة ٢٨ من الاستنتاجات المقترحة. وكان قد احتفظ بصياغة مماثلة في توصية العمال المنزليين، ٢٠١١ (رقم ٢٠١).

السؤال ٢٦

هل ينبغي للصك المقترح أن ينص على أن منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال ينبغي أن تضطلع بدور رئيسي في تسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم عن طريق مد نطاق العضوية والخدمات إلى الوحدات الاقتصادية والعمال في الاقتصاد غير المنظم وتشجيع ودعم تكوين وتطوير منظمات تمثيلية؟

الحكومات

عدد الردود: ٩٧

نعم: ٨١

لا: ١٠

ردود أخرى: ٦

التعليقات

النمسا. ينبغي أن ينصب التركيز على احتواء الاقتصاد غير المنظم، لا على إضفاء الطابع المؤسسي عليه. كما ينبغي لمنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال أن تحاول تمثيل القطاع غير المنظم.

بنن. لا يمكن لعملية إضفاء الطابع المنظم أن تنجح دون مشاركتها مشاركة فعالة في وضع الاستراتيجيات الإنمائية.

شيلي. من شأن ذلك أن يبعث برسالة خاطئة فيما يتعلق بالإقرار بهذا الشكل من أشكال العمل وإضفاء الطابع الشرعي عليه.

ألمانيا. نعم، لكن شريطة احترام الأنظمة الأساسية لمنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال ولوائحها.

الهند. ينبغي لمنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال أن توسع نطاق العضوية والخدمات إلى الوحدات الاقتصادية والعمال في الاقتصاد غير المنظم وأن تشجع تكوين المنظمات التمثيلية وتطويرها.

لاتفيا. قد يؤدي ذلك أيضاً إلى زيادة اتساع نطاق الاقتصاد غير المنظم.

نيبال. ينبغي أيضاً أن يشمل أحكاماً، من قبيل توافر ما يناسب من موارد وتدريب وبناء للقدرة وإرشاد للاضطلاع بهذه الوظائف.

بولندا. لكن ينبغي وضع ذلك بأسلوب يسمح للحكومات أيضاً بالاضطلاع بدور رئيسي ويشجع الشركاء الاجتماعيين على التعاون مع الحكومات فيما يتعلق بوضع السياسات والبرامج لتسهيل عملية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم.

أوغندا، أوروغواي. تضطلع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال بدور مهم للغاية في حشد واستثارة الوعي في صفوف الوحدات الاقتصادية وعمال الاقتصاد غير المنظم.

أوكرانيا. يشكل تكوين منظمات للعمال في الاقتصاد غير المنظم خطوة إلى الأمام صوب إقامة حوار اجتماعي ووضع حلول ثلاثية في هذا المجال.

الولايات المتحدة. على الرغم من أن منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال تضطلع بدور، فإن المعنى المقصود بعبارة دور "رئيسي" غير واضح طالما أن البيئة القطرية ستحدد نطاق الدور الذي تضطلع به منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢١

نعم: ٨

لا: ٧

ردود أخرى: ٦

التعليقات

ANDI: ينبغي للحكومة أن تأخذ على عاتقها المسؤولية عن تشجيع عملية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم.

DA: دور منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال في تيسير عملية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، دور مهم وينبغي التركيز عليه.

IOE، SEV: يتعلق الأمر بسؤال مثير للجدل حيث يحمل بين طياته نقاطاً عديدة. وينبغي مراعاة الردود مراعاة دقيقة للتأكد من أن تأييد إحدى النقاط لا يعطي الانطباع بأن ثمة تأييداً لباقي النقاط. كما أن صياغة هذا السؤال مطابقة تقريباً لصياغة السؤال ٢٤. ودور منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال في تيسير عملية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم دور مهم وينبغي التركيز عليه. وينبغي الإشارة إلى النقاط المثارة في الرد على السؤال ٢٤. ويمكن لمنظمات أصحاب العمل أن تشجع وتدعم أنشطة تكوين المنظمات التمثيلية وتطويرها حيثما توافرت القدرات لتحقيق ذلك وحيثما أبدى مشغلو الاقتصاد غير المنظم حرصاً لا غبار عليه على الانتقال إلى الاقتصاد المنظم. ومن شأن إدراج حكم في هذا الصدد في الصك المقترح أن يشكل ضغطاً لا مبرر له على منظمات أصحاب العمل.

العمال

عدد الردود: ٦٧

نعم: ٦٢

لا: ٢

ردود أخرى: ٣

التعليقات

رد موحد: إضافة إلى ذلك، ينبغي أن يشدد الصك المقترح على الأهمية، بالنسبة إلى الدول الأعضاء، في تهيئة بيئة مؤاتية تسمح للعمال ولأصحاب العمل بتنظيم أنفسهم وضمان تفاوض هذه المنظمات بصورة فعالة.

Nezavisnost، ÖGB، BAK: لا حاجة إلى مزيد من المنظمات؛ ينبغي للمنظمات القائمة أن تلتزم بتأدية مهامها الجديدة فيما يتعلق بالاقتصاد غير المنظم.

CCOO: لا يدخل الاقتصاد غير المسجل ضمن المجال "الطبيعي" لأنشطة المنظمات النقابية، لكن نظراً لفقدان الحقوق الناجم عن العمل "غير المعلن عنه"، فإننا نولي اهتماماً خاصاً.

UHFTAWU: من المناسب بالنسبة إلى منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل أن توسع نطاق العضوية إلى العمال وأصحاب العمل في الاقتصاد غير المنظم أو أن تمثلهم تمثيلاً مباشراً.

تعليق المكتب

تؤيد أغلبية كبرى من الحكومات وتقريباً جميع منظمات العمال هذا البيان. ويشدد عدد قليل من الحكومات على أن الدور الرئيسي يقع على عاتق الحكومات وأن مصطلح "رئيسي" يشوبه الغموض. وتشير أغلبية منظمات أصحاب العمل وعدد قليل من الحكومات إلى أن من شأن هذا الحكم أن يشكل ضغطاً لا مبرر له على منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل، لا سيما وأنه يدعوها إلى توسيع نطاق العضوية إلى الوحدات الاقتصادية والعمال في الاقتصاد غير المنظم. وتشير معظم منظمات العمال إلى ضرورة أن يشدد الصك المقترح أيضاً على الأهمية، بالنسبة إلى الدول الأعضاء، في تهيئة بيئة مؤاتية تسمح للعمال وأصحاب العمل بتنظيم أنفسهم وضمان تفاوض هذه المنظمات بصورة فعالة.

ويشدد أصحاب العمل على أن هذا السؤال مثير للجدل حيث يحمل بين طياته نقاطاً عديدة. ويتفقون على أن دور منظمات أصحاب العمل في تيسير عمليات الانتقال إلى السمة المنظمة هو دور مهم وينبغي التركيز عليه. ويشيرون إلى أنه يمكن لمنظمات أصحاب العمل أن تشجع وتدعم أنشطة تكوين المنظمات التمثيلية وتطويرها حيثما توافرت القدرات لتحقيق ذلك وحيثما أبدى مشغلو الاقتصاد غير المنظم حرصاً لا غبار عليه على الانتقال إلى الاقتصاد المنظم.

في ضوء الردود المتلقاة، يخلص المكتب إلى ضرورة الفصل بين مختلف العناصر التي يثيرها هذا السؤال وطرحها في نقطتين من نقاط الاستنتاجات المقترحة (النقطتان ٢٦ (أ) و ٢٧). ويقترح المكتب تناول مسألة دور منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال في النقطة ٢٧ (أ) من الاستنتاجات المقترحة. وتتناول النقطة ٢٦ (أ) من الاستنتاجات المقترحة مسألة توسيع نطاق العضوية والخدمات. وفي ضوء الردود المتلقاة، يقترح المكتب إضافة نقطة ٢٧ (ب) ضمن الاستنتاجات المقترحة، بحيث تشدد هذه النقطة على "الأهمية، بالنسبة إلى الدول الأعضاء، في تهيئة بيئة مؤاتية تسمح للعمال وأصحاب العمل بممارسة حقهم في التنظيم وفي المفاوضة الجماعية".

السؤال ٢٧ هل ينبغي للصك المقترح أن ينص على ضرورة تقوية قدرات منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال والمنظمات الممثلة للاقتصاد غير المنظم على تنظيم ومساعدة العمال والوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير المنظم بغية تسهيل الانتقال إلى السمة المنظمة؟

الحكومات

عدد الردود: ٩٧

نعم: ٧٩

لا: ٨

ردود أخرى: ١٠

التعليقات

البرازيل. يعود ضعف تمثيل هؤلاء العمال في معظم الحالات إلى حالتهم المستضعفة، وغالباً ما يكون من الضروري وضع سياسات محددة للسماح لهم بالإدلاء برأيهم.

كندا. لا يتضح من هي الجهة المستهدفة بهذا البند.

شيلي. فقط إذا كان بناء القدرات مؤقتاً أساساً ويركز في الدرجة الأولى على وضع حد للسمة غير المنظمة.

الدانمرك. من الضروري إزالة الغموض عما يقصد بعبارة "المنظمات الممثلة للاقتصاد غير المنظم" وتحديد هوية هذه المنظمات.

غانا. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أحكام بشأن تعزيز قدرات الأطراف المعنية.

غواتيمالا. من الضروري تنفيذ السياسات الرامية إلى استثارة الوعي بشأن اللوائح ذات الصلة من أجل ضمان تطبيقها تطبيقاً فعالاً، وينبغي أن يتم ذلك في حلقات عمل لبناء القدرات بشأن المواضيع المتعلقة بحقوق العمال وتشجيع ممارسة الحرية النقابية.

مالي. تفضلت منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال في الاقتصاد غير المنظم بدور مهم للغاية في استثارة الوعي.

نيبال. من الأجدى والأوفق بالنسبة إلى عملية الانتقال أن تقدم هذه المنظمات المساعدة والدعم اللازمين إلى العمال في الاقتصاد غير المنظم في مجال التنظيم.

جنوب أفريقيا. ينبغي أن تحظى تنمية قدرات الهيئات التمثيلية باهتمام مركزي.

تونس. ينبغي تنظيم حلقات دراسية لاستثارة الوعي لصالح العمال في الاقتصاد غير المنظم.

المملكة المتحدة. هذا البيان مقيد للغاية، لكن يمكن اعتباره، في ظروف معينة، بمثابة سبيل من السبل لتحقيق عملية الانتقال.

الولايات المتحدة. لا ينبغي أن يكون للحكومات الدور الرئيسي في تنظيم المجموعات ولا ينبغي لها أيضاً أن تتدخل في منظماتها، تمثيلاً مع سياسات منظمة العمل الدولية. ويمكن لمنظمة العمل الدولية أن توفر المعلومات اللازمة إلى المنظمات والمجموعات التي تسعى إلى تنظيم نفسها.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٠

نعم: ١٣

لا: ٥

ردود أخرى: ٢

التعليقات

ANDI، CEC، IOE، OEB: نعم، وهذا سؤال أكثر وجهة من الأسئلة ٢٤ إلى ٢٦، إذ إن الغرض منه هو تسهيل الانتقال إلى السمة المنظمة. وتبرز الحاجة إلى إزالة الغموض عما يُقصد بعبارة "المنظمات الممثلة للاقتصاد غير المنظم". وقد تقلص من حجم الحوافز المقدمة لإضفاء الطابع المنظم وتؤدي إلى نشوء نظام مزدوج بحيث تفقد عملية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم أهميتها.

العمال

عدد الردود: ٦٥

نعم: ٥٩

لا: ٢

ردود أخرى: ٤

التعليقات

AFL-CIO: لا ينبغي أن يكون للحكومات دور في إدارة نقابات العمال الحرة، بل ينبغي بدلاً من ذلك أن تشجع على إقامة حوار اجتماعي وهيكلي ثلاثي متينين.

Nezavisnost: لا توجد منظمات تمثيلية في القطاع غير المنظم.

تعليق المكتب

تؤيد أغلبية كبرى من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل وتقريباً جميع منظمات العمال هذا الحكم. ويشدد أصحاب العمل على ضرورة إزالة الغموض عما يُقصد بعبارة "المنظمات الممثلة للاقتصاد غير المنظم". ويشير عدد من المجهين على الاستبيان، في هذا الصدد، إلى أن بإمكان الحكومات ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل أن تضطلع بدور في بناء القدرات.

تمشياً مع تعليق المكتب في إطار السؤال ٢٥، ولتحقيق الاتساق في صياغة الاستنتاجات المقترحة، يقترح المكتب إعادة صياغة السؤال ضمن النقطة ٢٩ من الاستنتاجات المقترحة.

حادي عشر - جمع البيانات والرصد

السؤال ٢٨

هل ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تقوم بما يلي:
(أ) جمع وتحليل ونشر إحصاءات متسقة ومصنفة حسب الجنس بشأن حجم وتركيبية الاقتصاد غير المنظم وقياس إسهامه في الاقتصاد الوطني؟

الحكومات

عدد الردود: ٩٧

نعم: ٨٢

لا: ٧

ردود أخرى: ٨

التعليقات

النمسا. دون اللجوء إلى تصنيف الإحصاءات حسب الجنس، لأن من شأن ذلك أن يزيد من تعقيد مهمة تقدير حجم الاقتصاد غير المنظم، الشاقة أصلاً.

سبلي، هولندا. من الصعب للغاية جمع إحصاءات متسقة بشأن حجم وتركيبية الاقتصاد غير المنظم وقياس إسهامه في الاقتصاد الوطني. إضافة إلى أن هذه التدابير ستكون مكلفة ومرهقة جداً.

الصين. ينبغي تشجيع الدول الأعضاء، لا إلزامها، على الاضطلاع بذلك.

مصر. من خلال تفعيل دور نظم معلومات سوق العمل والقيام بالمسح الميداني دورياً.

إثيوبيا. لكن بشكل تدريجي واستناداً إلى قدرات الجهات الفاعلة في الدول الأعضاء.

فنلندا. كما ينبغي جمع المعلومات باستخدام الدراسات النوعية.

ألمانيا. لا بد في البداية من جمع المزيد من المعارف بشأن استخدام مفاهيم الاقتصاد غير المنظم. وبدون إدخال المزيد من التعديلات وتقديم المزيد من التوضيحات (لا سيما فيما يتعلق بالأنشطة المحظورة والإجرامية)، فإن التعريف الإحصائي الحالي لمنظمة العمل الدولية لا ينطبق على البلدان الصناعية الكبرى.

هنغاريا. لا يشكل جمع معلومات إحصائية مفرطة في التفصيل بشأن الاقتصاد غير المنظم تطلعاً واقعياً.

آيسلندا. يعتبر التعريف الوارد في القرار الصادر عام ٢٠٠٢ بالغ العمومية وقد يكون من الصعب جمع ورصد جميع الإحصاءات المذكورة.

اليابان. ينبغي إدراج عبارة "تمشياً مع الظروف الوطنية". بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يُقرّ النص بأنه من الصعب جمع الإحصاءات بشأن الاقتصاد غير المنظم بسبب طبيعته الخاصة.

المكسيك. يُمكن إدراج أنواع أخرى من التصنيفات، من قبيل التصنيف بحسب الصناعة والقطاع والموقع الجغرافي والفئة العمرية.

البرتغال. تجدر الإشارة إلى أنه يصعب حصر الاقتصاد غير المنظم كماً، نظراً لطابعه المستتر للغاية.

المملكة المتحدة. لا ينبغي أن يشكل محور الاهتمام الأولي، طالما أن الهدف المنشود هو التقليل من السمة المنظمة.

الولايات المتحدة. ينبغي الإقرار بأن بلداناً كثيرة تفتقر إلى القدرة على جمع هذه الإحصاءات وتحليلها ونشرها. كما ينبغي تجميع هذه الإحصاءات. ودور منظمة العمل الدولية في تقديم المساعدة التقنية مهم بالنسبة إلى هذه البلدان.

أصحاب العمل

عدد الردود: ١٩

نعم: ١٦

لا: ١

ردود أخرى: ٢

التعليقات

CNES: فضلاً عن إضافة بيانات بشأن الآثار السلبية على جمع الضرائب وتردي وضع النسيج الصناعي نتيجة المنافسة غير الشريفة الصادرة عن مشغلي الاقتصاد غير المنظم والتي يتعين على المنشآت المنظمة أن تتصدى لها.
Keidanren: من الضروري إدراج عبارة "تمشياً مع الظروف الوطنية".

العمال

عدد الردود: ٦٧

نعم: ٦٧

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: إن جمع البيانات أمر بالغ الأهمية من أجل صياغة السياسات والبرامج الملائمة استناداً إلى الوقائع ومن أجل رصد التقدم المحرز. كما يساعد نشر البيانات عبر وسائل الإعلام العامة على حشد الدعم لتنفيذ السياسات العامة المتعلقة بعملية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم.
CATUS: ينبغي التمييز بشكل واضح بين الاقتصاد المنظم والاقتصاد غير المنظم عند جمع البيانات ومعالجتها.
HFTAWU: ينبغي أيضاً تصنيف البيانات المجمعة بحسب السن للتصدي لعمل الأطفال وعماله الشباب والمسنين، والقيام على النحو السليم بالتخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم.

تعليق المكتب

ثمة اتفاق واسع النطاق بشأن الحاجة إلى جمع وتحليل ونشر إحصاءات متسقة عن الاقتصاد غير المنظم لأن من شأن ذلك أن يساعد على تنوير واضعي السياسات وتعزيز عملية صنع السياسات القائمة على البيانات.
ومن شأن وضع إحصاءات مصنفة أن يتيح فهماً أفضل لأكثر الفئات استضعافاً ولتنوع الأنشطة في الاقتصاد غير المنظم.

وتبدي بعض الحكومات قلقاً بشأن المنهجية المتبعة في جمع الإحصاءات عن الاقتصاد غير المنظم والقدرات المتوافرة لتحقيق ذلك. وتدعو منظمة العمل الدولية إلى تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء.

يشير المكتب إلى أن دليل^{١٠} منظمة العمل الدولية لعام ٢٠١٣ بشأن قياس السمة غير المنظمة، متاح ويمكن أن يوفر الإرشاد بشأن هذه المسألة. وفي ضوء الردود المتلقاة، يقترح المكتب إدراج جوانب السن وغير ذلك من السمات الاقتصادية والاجتماعية المحددة من أجل تصنيف الإحصاءات وحذف الجزء "قياس إسهامه في الاقتصاد الوطني" في النقطة ٣٠ (أ) من الاستنتاجات المقترحة.

^{١٠} مكتب العمل الدولي، ٢٠١٣، مرجع سابق.

السؤال ٢٨ (ب) إجراء رصد منتظم للتقدم المحرز في اتجاه تحقيق السمة المنظمة؟

الحكومات

عدد الردود: ٩٧

نعم: ٨٦

لا: ٥

ردود أخرى: ٦

التعليقات

شيلي. شريطة أن يراعي الطلب المذكور الصعوبات القائمة في جمع المعلومات.

مصر. من خلال إجراء المسح سنوياً، وذلك لجهة معنية بالقطاع غير المنظم، وعلى أن تقوم بعملية المسح على مستوى الجمهورية، وزارة القوى العاملة.

فرنسا. من المفيد بالنسبة إلى الرصد المزمع إجراؤه على أساس ثلاثي أن يشمل الأشخاص الذين يعملون في الاقتصاد غير المنظم.

ألمانيا. إجراء رصد منتظم أمر معقول، لكنه يتطلب تحديد المؤشرات تحديداً أفضل، لا سيما في البلدان الصناعية المتطورة جداً.

اليونان. ينبغي أن تجري في إطار القدرات الوطنية.

الهند. ينبغي السماح لكل دولة عضو بأن تقرر المهلة الزمنية المحددة لإجراء الرصد ومدى تواتره.

جمهورية إيران الإسلامية. من المستحسن أن تتبادل الدول الأعضاء الخبرات الناجحة في جمع الإحصاءات وتحليلها.

مالى. استخدام مؤشرات يمكن تطبيقها على طائفة واسعة من البلدان.

المغرب. النص على إجراء رصد منتظم لتطور العمالة غير المنظمة وكذلك على إجراء دراسة معمقة بشأن إضفاء الطابع المنظم على الوحدات غير المنظمة.

رومانيا. ينبغي أن يستند تحليل الاقتصاد غير المنظم إلى مؤشرات متسقة ومستدامة وموثوقة.

سري لانكا. رهنأ بالموارد المتاحة للدولة.

أصحاب العمل

عدد الردود: ١٨

نعم: ١٢

لا: ٢

ردود أخرى: ٤

التعليقات

CEC: ينبغي تشجيع الحكومات على القيام بهذا الإجراء حيثما كان ذلك نافعاً. وقد تكون المنفعة قليلة أو منعدمة في بعض السياقات.

Keidanren: من الضروري إدراج عبارة "تمشياً مع الظروف الوطنية".

CCP: يكتسي تصنيف البيانات الإحصائية بحسب القطاع أهمية كبيرة للغاية.

KEF: لا يمكن تعميمه وقد يختلف باختلاف البلدان.

العمال

عدد الردود: ٦٤

نعم: ٦٤

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: ينبغي أن تكون عملية الرصد ثلاثية وتشرك الجهات الفاعلة في الاقتصاد غير المنظم. كما ينبغي أن يكون هناك تواصل كافٍ بشأن التقدم المحرز وينبغي أن تستند عملية الرصد إلى الوقائع.

SEWA: نظراً لعدم وجود منهجيات وأدوات وتقنيات محددة لقياس هذه التدخلات، تبرز الحاجة إلى اتخاذ تدابير لقياس هذه المساهمات من حيث الكمية وكذلك النوعية.

تعليق المكتب

ردت أغلبية ضخمة من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل وجميع منظمات العمال بالإيجاب. ويشير العمال إلى ضرورة أن تكون عملية الرصد ثلاثية وأن تشمل العاملين في الاقتصاد غير المنظم.

في ضوء الردود المتلقاة، لا يقترح المكتب أي تغيير على النقطة ٣٠ (ب) من الاستنتاجات المقترحة.

ثاني عشر- التنفيذ والمتابعة

السؤال ٢٩

هل ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي لكل دولة عضو أن تنفذ أحكام هذا الصك، بالتشاور مع أكثر المنظمات تمثيلاً لأصحاب العمل والعمال، من خلال القوانين واللوائح والاتفاقات الجماعية أو غير ذلك من التدابير بما يتماشى مع الممارسة الوطنية؟

الحكومات

عدد الردود: ٩٧

نعم: ٨٦

لا: ٦

ردود أخرى: ٥

التعليقات

بلجيكا. سيجري تحديد المبادئ مع الحكومات بالتشاور الوثيق مع الشركاء الاجتماعيين.

بنين، أوغندا. لا بد من إشراك المنظمات من القطاع غير المنظم، لأنها قد لا تصنف من بين أكثر المنظمات تمثيلاً.

البرازيل. يتعين إيجاد سبل لتوسيع نطاق المشاورات ليشمل المنظمات من الاقتصاد غير المنظم.

كندا. ينبغي أن تسترشد الدول الأعضاء بهذا الصك، لا أن تنفذ أحكامه.

الدانمرك، اليابان، لايفيا. تمثيلاً مع الظروف الوطنية.

مصر. من خلال التعاون الثلاثي بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني.

إريتريا. من خلال القوانين واللوائح والاتفاقات الجماعية وغير ذلك من التدابير بما يتماشى مع الممارسة الوطنية.

إثيوبيا. بشكل تدريجي واستناداً إلى قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ أحكام هذا الصك.

ألمانيا. إذا كان يشير إلى الاتفاقات الجماعية وإذا روعي الإطار الخاص بكل بلد.

هونغاري، لبنان، ملاوي. قد تسهل المشاورات مع أكثر المنظمات تمثيلاً لأصحاب العمل والعمال التنفيذ الناجع للتدابير.

الولايات المتحدة. من المفيد تحديد ممارسات البلدان النموذجية أو الممارسات التي أثبتت نجاحها للتمكين من الانتقال إلى الاقتصاد المنظم.

أصحاب العمل

عدد الردود: ١٧

نعم: ١٤

لا: صفر

ردود أخرى: ٣

التعليقات

CACIF: ينبغي لكل دولة أن تحدد طريقة تطبيق واستخدام المعلومات التي تعتمد عليها لصياغة التدابير التي تتفق مع الظروف الوطنية الخاصة بكل بلد.

Keidanren: من الضروري إدراج عبارة "تمشيياً مع الظروف الوطنية".

العمال

عدد الردود: ٦٣

نعم: ٥٩

لا: ١

ردود أخرى: ٣

التعليقات

رد موحد: ينبغي للمنظمات الأكثر تمثيلاً للعمال ولأصحاب العمل أن تدرج في صفوفها ممثلي المنظمات القائمة على العضوية والممثلة للعمال والوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير المنظم.

CSN: ينبغي إنشاء هيئة ثلاثية وطنية بشأن هذه المسألة. ومن غير المحتمل أن يشكل اعتماد نهج واحد وحيد حلاً مناسباً لجميع القطاعات، لأن الظروف قد تختلف اختلافاً كبيراً، إلا أنه يتعين الإقرار بحق المفاوضة الجماعية وإعطاء الأولوية للمفاوضة للجميع.

MTCB: مراعاة الظروف القائمة في كل بلد.

SEWA: تختلف المفاوضة الجماعية في الاقتصاد غير المنظم اختلافاً كبيراً عن الاتفاقات الجماعية في الاقتصاد المنظم.

تعليق المكتب

تؤيد الأغلبية الكبرى من الحكومات وتقريباً جميع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال هذا البيان. ويرى عدد قليل من الحكومات أن من الضروري إشراك المنظمات الممثلة للاقتصاد غير المنظم في المشاورات. وتشدد غالبية كبيرة من منظمات العمال على أنه ينبغي للمنظمات الأكثر تمثيلاً أن تدرج في صفوفها المنظمات القائمة على العضوية والممثلة للعمال والوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير المنظم. ويشير عدد محدود للغاية من المجيبين على الاستبيان إلى الوسائل اللازمة لتنفيذ أحكام الصك المقترح (القوانين واللوائح أو الاتفاقات الجماعية أو غيرها من التدابير).

في ضوء الردود المتلقاة وحرصاً على الاتساق مع صياغة الاستنتاجات المقترحة المتعلقة بالسؤالين ٢٥ و ٢٧، يقترح المكتب إضافة عبارة ""وحيثما وُجدت، المنظمات الممثلة للذين يعملون في الاقتصاد غير المنظم" بعد عبارة "أكثر المنظمات تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال" ضمن النقطة ٣١ من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٣٠

هل ينبغي للصك المقترح أن ينص على إجراء متابعة واستعراض منتظمين، على الصعيد الوطني، للسياسات الرامية إلى الانتقال التدريجي إلى السمة المنظمة؟

الحكومات

عدد الردود: ٩٧

نعم: ٨٨

لا: ٣

ردود أخرى: ٦

التعليقات

بنن. من الضروري تقييم عملية إضفاء السمة المنظمة على مراحل وبحسب القطاع.
 كندا. ينبغي للحاجة إلى إجراء متابعة واستعراض منتظمين أن تعكس الظروف الوطنية.
 شيلي. ينبغي أن يتم ذلك بهدف ضمان دوام التدابير المنفذة وإجراء استعراض دوري لمدى فعالية هذه التدابير.
 كوت ديفوار، إريتريا، موريشيوس، المغرب. سيتمكن إجراء متابعة واستعراض منتظمين للسياسات الرامية إلى الانتقال التدريجي إلى الاقتصاد المنظم، من تكييف هذه السياسات وفقاً للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية.
 الدانمرك. عند الاقتضاء ووفقاً للظروف الوطنية.
 إثيوبيا. لكن بشكل تدريجي واستناداً إلى قدرات الدول الأعضاء على تنفيذ أحكام هذا الصك.
 الهند، مالي. من الأفضل أن يوكل جانب تواتر وطبيعة المتابعة والاستعراض المنتظمين على الصعيد الوطني للدول الأعضاء.
 نيبال. ينبغي أن تنص التشريعات على إنشاء هيئة ثلاثية وطنية مسؤولة عن صياغة التوصيات السياسية ومتابعتها واستعراضها ومسؤولة كذلك عن تعديل التشريعات السارية.
 النرويج، السويد. يتوقف ذلك على حجم القطاع غير المنظم. وفي حالة بلد يتمتع أصلاً ببرنامج قطري للعمل اللائق، من البديهي أن تشكل عملية الانتقال إلى السمة المنظمة جزءاً من هذا البرنامج، بما في ذلك سياسات المتابعة والاستعراض التي تصب في خدمة عملية الانتقال.
 الفلبين. إضافة إلى إدراج استعراض منتظم على الصعيد المحلي.

جنوب أفريقيا. يتعلق ذلك بنظم الرصد والتقييم.

أصحاب العمل

عدد الردود: ١٧

نعم: ١٢

لا: ٢

ردود أخرى: ٣

التعليقات

KEF: لا يمكن تعميمه وقد يختلف باختلاف البلد.

العمال

عدد الردود: ٦٤

نعم: ٦٤

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: ينبغي أن ينص الصك المقترح على ضرورة رصد الخطط الوطنية بشأن عملية الانتقال رصداً منتظماً وإجراء مشاورات وطنية منتظمة لمناقشة قضايا السياسة والتقدم المحرز. ومن المفيد إقامة تبادل دولي للمعلومات بين الدول بشأن السياسات والبرامج التي تسهل عملية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم.

"Cartel Alfa" CNS: ينبغي إقامة تبادل دولي للمعلومات بشأن السياسات والبرامج لتسهيل عملية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم.

CITUB: ينبغي أن ينص على القيام بعمليات دائمة للرصد، وينبغي أن تقضي الاستعراضات المنتظمة إلى عمليات التقييم الاستدلالية للأثر الاجتماعي ومدى ملاءمة التدابير والسياسات المنفذة.

UGT، CS، CONATO (البرتغال): لكن على أساس ثلاثي.

تعليق المكتب

ثمة اتفاق واسع النطاق بين المجيبين على الاستبيان بشأن هذا البيان.

في ضوء الردود المتلقاة، يقترح المكتب إدراج إشارة محددة إلى التشاور ضمن النقطة ٣٢ من الاستنتاجات المقترحة.

ثالث عشر - أسئلة أخرى

السؤال ٣١ هل ينبغي للصك المقترح أن يتضمن قائمة بمعايير العمل الدولية ذات الصلة بالاقتصاد غير المنظم في شكل ملحق؟

الحكومات

عدد الردود: ٩٧

نعم: ٨٩

لا: ٦

ردود أخرى: ٢

التعليقات

كندا: ينبغي تجنب تضمين التوصية المقترحة قائمة مطولة من الصكوك.

سيلي: فقط المعايير التي تركز بشكل مباشر على القضاء على الاقتصاد غير المنظم كشكل من أشكال العمل.

الدانمرك: ينبغي مناقشة ذلك في إطار المشاورات الثلاثية.

فرنسا: من شأن إعداد ملحق يتضمن إشارة إلى معايير العمل الدولية ذات الصلة أن يسهل فهم الجوانب المختلفة لهذه المسألة فهماً أفضل؛ ويمكن أن يكون محتوى القائمة موضوع مناقشات ثلاثية.

الهند: لا ينبغي تذييل الصك المقترح إلا بأنسب معايير العمل المتعلقة بالاقتصاد غير المنظم، وذلك في شكل قائمة. ومع ذلك، لا ينبغي أن يكون التصديق عليها ملزماً للدول الأعضاء.

لبنان. ليس من الضرورة لأن الديباجة قد أشارت إلى الاتفاقيات الدولية التي تعنى بهذا العمل.

نيبال. يتوقف ذلك على الغرض المرجو منها وستكون مجرد فهرس للصكوك المتعلقة بالاقتصاد غير المنظم.

سويسرا. تتساءل الحكومة عن جدوى مثل هذا الملحق إذا سبقت الإشارة إلى المعايير في الديباجة.

الولايات المتحدة. تكتسي معايير منظمة العمل الدولية أهمية بالنسبة إلى الاقتصاد غير المنظم ومن شأن إدراج هذه القائمة أن يوجي بغير ذلك.

أصحاب العمل

عدد الردود: ١٨

نعم: ١١

لا: ٣

ردود أخرى: ٤

التعليقات

ANDI: ليس من الضروري الإشارة إلى معايير أخرى. وينبغي للصك أن يقدم موجزاً لمبادئ توجيهية كافية لتحقيق الأهداف.
CNI: قد يؤدي إدراج تلك الصكوك إلى إثارة امتعاض، لا سيما في صفوف الدول الأعضاء التي لم تصدق على البعض منها.
IOE، Keidanren، OEB: على الرغم من أن هذا الإجراء قد يكون مفيداً من خلال إضفاء مزيد من الوضوح على ما هو نافع وتيسير عملية التصنيف، فإنه ينبغي أولاً أن تناقش معايير العمل الدولية الواجب إدراجها في إطار مشاورات ثلاثية مع الهيئات المكونة.

العمال

عدد الردود: ٦٣

نعم: ٦١

لا: ٢

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: كقائمة غير حصرية.
CUT (كولومبيا): من الكافي الإشارة إليها في الديباجة؛ ثمة نزعة إلى أن تكون القوائم حصرية في ظاهرها.
GEFONT: يُمكن التذكير بالمعايير، لكن ليس بالضرورة إدراجها في الصك نفسه.
SEWA: لا بد من أن تُرفق معايير العمل الدولية ذات الصلة بالاقتصاد غير المنظم من أجل تسهيل استخدامها.

تعليق المكتب

تتفق الأغلبية الساحقة من الحكومات ومنظمات العمال وعدد كبير من منظمات أصحاب العمل على ضرورة إدراج ملحق يتضمن قائمة بمعايير العمل الدولية ذات الصلة. وتشير بعض الحكومات إلى أن من شأن هذه القائمة أن تشكل مرجعاً وتقدم الإرشاد إلى الدول الأعضاء عند صياغة السياسات بشأن عملية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم. ويشدد العمال على ضرورة ألا تكون القائمة حصرية. وتقتراح منظمات أصحاب العمل وضع هذه القائمة خلال المناقشات الثلاثية في إطار مؤتمر العمل الدولي. وخلال اجتماع الخبراء الثلاثي، ذكر أصحاب العمل ضرورة الإشارة أيضاً إلى قرار مؤتمر العمل الدولي لعام ٢٠٠٧ بشأن تعزيز المنشآت المستدامة.

في ضوء الردود المتلقاة وتعليقات المكتب في إطار السؤال ٣، يقترح المكتب إدراج النقطة ٣٣ و ٣٤ من الاستنتاجات المقترحة وقائمة بمعايير العمل الدولية ذات الصلة وصكوك الأمم المتحدة في ملحق للصك، كأساس للمناقشة خلال مؤتمر العمل الدولي.

الاستنتاجات المقترحة

ترد فيما يلي الاستنتاجات المقترحة التي أعدت بناءً على الردود المتلقاة والوارد تلخيصها والتعليق عليها في هذا التقرير. ولقد صيغت هذه الاستنتاجات على الشكل المعتاد ويُتوخى منها أن تكون بمثابة أساس للمناقشة التي سيجريها مؤتمر العمل الدولي في دورته الثالثة بعد المائة (٢٠١٤) بشأن البند الخامس من جدول الأعمال.

ألف- شكل الصك

١. ينبغي أن يعتمد مؤتمر العمل الدولي صكاً ينشئ إطار العمل بشأن تسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم.

٢. ينبغي أن يتخذ الصك شكل توصية.

باء- مضمون الصك

الديباجة

٣. ينبغي لديباجة الصك المقترح أن تشير إلى ما يلي:

(أ) إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومتابعته، ١٩٩٨، وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عوامة عادلة، ٢٠٠٨؛

(ب) معايير العمل الدولية ذات الصلة، وبخاصة الاتفاقيات الأساسية، لاسيما اتفاقية العمل الجبري، ١٩٣٠ (رقم ٢٩) واتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، ١٩٤٨ (رقم ٨٧) واتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩ (رقم ٩٨) واتفاقية المساواة في الأجور، ١٩٥١ (رقم ١٠٠) واتفاقية إلغاء العمل الجبري، ١٩٥٧ (رقم ١٠٥) واتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، ١٩٥٨ (رقم ١١١) واتفاقية الحد الأدنى للسن، ١٩٧٣ (رقم ١٣٨) واتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، ١٩٩٩ (رقم ١٨٢)، إلى جانب صكوك الأمم المتحدة ذات الصلة؛

(ج) أن اتساع انتشار الاقتصاد غير المنظم يطرح تحدياً كبيراً أمام التنمية الشاملة وسيادة القانون، وله تأثير سلبي على تنمية المنشآت واستدامتها، والحماية الاجتماعية للعمال وظروف عملهم، والإيرادات الحكومية، وسلامة المؤسسات، والمنافسة الشريفة في الأسواق الوطنية والدولية؛

(د) أنه في حين يعمل بعض العمال والوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير المنظم للتملص من القوانين واللوائح، يدخل معظم الناس الاقتصاد غير المنظم لا بخيار منهم ولكن نتيجة الافتقار إلى الفرص في الاقتصاد المنظم وإلى سبل أخرى لكسب لقمة العيش؛

(هـ) أن هناك أسباباً متعددة للسمة غير المنظمة ولكنها، في الكثير من السياقات، قضية إدارة سديدة في الأساس؛

(و) أن مواطن العجز في العمل اللائق أكثر بروزاً في الاقتصاد غير المنظم؛

(ز) أن النساء والشباب والمهاجرين والعمال الأكبر سناً والشعوب الأصلية والقبليّة والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أو الإيدز والأشخاص المعوقين، معرضون بوجه خاص لأخطر جوانب العجز في العمل اللائق في الاقتصاد غير المنظم؛

(ح) أن العمال والوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير المنظم يمكن أن يتحلوا بإمكانيات كبيرة في تنظيم المشاريع ويمكن لقدرتهم الإبداعية وديناميتهم ومهاراتهم وقدرتهم على الابتكار أن تزدهر كلياً إذا أمكن تسهيل الانتقال إلى الاقتصاد المنظم.

٤. ينبغي لديمقراطية الصك المقترح أن تعترف بالحاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة من شأنها أن تمكن الانتقال التدريجي للعمال والوحدات الاقتصادية من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم.

أولاً- نطاق التطبيق

٥. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينطبق على جميع العمال والوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير المنظم.

٦. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أن:

(أ) مصطلح "الاقتصاد غير المنظم" يشير إلى جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها العمال والوحدات الاقتصادية، الذين لا تشملهم كل أو بعض الترتيبات النظامية في القانون أو في الممارسة؛

(ب) يمكن الاضطلاع بالعمل في الاقتصاد غير المنظم في منشآت القطاع المنظم أو منشآت القطاع غير المنظم أو الأسر المعيشية.

٧. ينبغي للصك المقترح أن ينص على ألا يشمل مصطلح "الاقتصاد غير المنظم" الأنشطة غير المشروعة، على النحو المحدد في المعاهدات الدولية ذات الصلة.

٨. ينبغي للصك المقترح أن يشمل الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير المنظم، بما في ذلك:

(أ) وحدات الإنتاج التي تستخدم اليد العاملة المأجورة؛

(ب) وحدات الإنتاج التي يمتلكها ويشغلها أفراد يعملون لحسابهم الخاص، إما وحدهم أو بمساعدة أفراد من الأسرة لا يتقاضون أجراً.

٩. ينبغي للصك المقترح أن يشمل:

(أ) العمال المستقلين العاملين في منشآتهم الخاصة في القطاع غير المنظم؛

(ب) أصحاب العمل العاملين في منشآتهم الخاصة في القطاع غير المنظم؛

(ج) العمال المساهمين من أفراد الأسرة، بغض النظر عن نوع المنشأة؛

(د) أعضاء تعاونيات المنتجين غير المنظمين؛

(هـ) المستخدمين في وظائف غير منظمة سواء في منشآت القطاع المنظم أو منشآت القطاع غير المنظم أو كعمال منزليين بأجر تستخدمهم الأسر المعيشية؛

(و) العاملين المستقلين الذين ينتجون سلعاً للاستخدام النهائي لأسرهم المعيشية حصرياً.

١٠. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه، عند إنفاذ الأحكام الواردة في النقاط من ٥ إلى ٩ أعلاه، ونظراً لتنوع الاقتصاد غير المنظم في الدول الأعضاء، ينبغي للسلطة المختصة أن تحدد طبيعة ونطاق الاقتصاد غير المنظم، بالتشاور مع المنظمات الممثلة لأصحاب العمل وللعمال، وحيثما توجد، مع المنظمات الممثلة لأولئك العاملين في الاقتصاد غير المنظم.

ثانياً- الأهداف والمبادئ العامة

١١. ينبغي للصك المقترح أن يقدم الإرشاد للدول الأعضاء من أجل:

(أ) تسهيل الانتقال التدريجي للعمال والوحدات الاقتصادية من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم وفي الوقت نفسه ضمان عدم تدمير الفرص المتاحة لكسب العيش وتنظيم المشاريع؛

(ب) تشجيع استحداث الوظائف اللائقة في الاقتصاد المنظم واتساق سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات العمالة والحماية الاجتماعية وغير ذلك من السياسات الاجتماعية.

١٢. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي للدول الأعضاء، لدى تصميم الاستراتيجيات الرامية إلى تسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، أن تراعي المبادئ التالية:

- (أ) تنوع ظروف العمال والوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير المنظم والحاجة إلى التصدي لهذا التنوع بنهج مكيفة مع كل حالة؛
- (ب) وجود سبل متعددة للانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم وفقاً للسياق الخاص بكل بلد ولأفضليته؛
- (ج) الحاجة إلى نهج متوازن يجمع بين الحوافز وتدابير الامتثال.

ثالثاً. الأطر القانونية والسياسية

١٣. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تعتمد أو تراجع القوانين واللوائح الوطنية أو التدابير الأخرى بهدف ضمان التغطية المناسبة لجميع فئات العمال والوحدات الاقتصادية.
١٤. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تضمن أن الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية أو الخطط الوطنية تشمل، حسب مقتضى الحال، إطاراً سياسياً متكاملًا لتسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم.
١٥. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي للدول الأعضاء، عند صياغة وتنفيذ إطار سياسي متكامل، أن تراعي ما يلي:

- (أ) استراتيجيات النمو وتوليد العمالة الجيدة؛
- (ب) البيئة التنظيمية؛
- (ج) تعزيز الحقوق؛
- (د) تنظيم وتمثيل أصحاب العمل والعمال والحوار الاجتماعي؛
- (هـ) تعزيز المساواة والقضاء على التمييز؛
- (و) روح تنظيم المشاريع؛
- (ز) تنمية المهارات؛
- (ح) التمويل؛
- (ط) خدمات الأعمال؛
- (ي) الوصول إلى الأسواق؛
- (ك) مد نطاق الحماية الاجتماعية؛
- (ل) استراتيجيات التنمية المحلية الريفية والحضرية على السواء.
١٦. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي للسياسات والبرامج الوطنية أن تسعى إلى تحقيق ما يلي:
- (أ) الحد من تكاليف الانتقال إلى السمة المنظمة، حسب مقتضى الحال، بما في ذلك التكاليف المرتبطة بالتسجيل والضرائب والامتثال للقوانين واللوائح؛
- (ب) زيادة منافع الانتقال إلى السمة المنظمة، بما في ذلك فيما يتعلق بسبل الحصول على خدمات الأعمال والتمويل والهيكل الأساسية والأسواق والتكنولوجيا وبرامج المهارات وحقوق الملكية؛
- (ج) إيلاء اهتمام خاص للمساواة بين الجنسين، بغية تشجيع تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء؛
- (د) إيلاء اهتمام خاص للنساء والشباب والمهاجرين والعمال الأكبر سناً والشعوب الأصلية والقبلية والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أو الإيدز والأشخاص المعوقين، إذ أنهم معرضون بوجه خاص لأخطر جوانب العجز في العمل اللائق في الاقتصاد غير المنظم.

رابعاً- سياسات العمالة

١٧. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تصوغ وتنفذ سياسة عمالة وطنية تمثيلاً مع اتفاقية سياسة العمالة، ١٩٦٤ (رقم ١٢٢) وتوصية سياسة العمالة (أحكام تكميلية)، ١٩٨٤ (رقم ١٦٩)، بغية زيادة خلق العمالة المنتجة في الاقتصاد المنظم من خلال سياسات اقتصادية كلية وقطاعية مؤاتية للعمالة والمنشآت المستدامة وتنمية التعاونيات وتنمية القابلية للاستخدام والمهارات في المناطق الريفية والحضرية على السواء.

خامساً- الحقوق في العمل

١٨. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ تدابير، فيما يتعلق بالاقتصاد غير المنظم، من أجل احترام وتعزيز وتحقيق المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، لاسيما:

(أ) الحرية النقابية والإقرار الفعلي بحق المفاوضة الجماعية؛

(ب) القضاء على جميع أشكال العمل الجبري أو الإلزامي؛

(ج) القضاء الفعلي على عمل الأطفال؛

(د) القضاء على التمييز في الاستخدام والمهنة.

١٩. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ تدابير تضمن على نحو فعال تعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع الأشخاص العاملين في الاقتصاد غير المنظم.

٢٠. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تعتمد تدابير وقائية للتصدي لظروف العمل غير الآمنة وغير الصحية التي غالباً ما يتسم بها العمل في الاقتصاد غير المنظم.

٢١. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تمتد تدريجياً نطاق الحماية المتعلقة بالضمان الاجتماعي وساعات العمل اللائقة والحد الأدنى للأجر، حيثما تكون مثل هذه الحماية موجودة، ليشمل جميع العاملين في الاقتصاد غير المنظم، بشكل يسهل الانتقال إلى السمة المنظمة.

٢٢. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تشجع توفير رعاية الأطفال الجيدة ومعقولة التكلفة وغيرها من خدمات الرعاية من أجل تعزيز فرص عمالة المرأة وتمكينها من الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم.

٢٣. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي للدول الأعضاء، عند إرساء وإبقاء أوضاع الحماية الاجتماعية الوطنية لديها ضمن نظام الضمان الاجتماعي، أن تولي اهتماماً خاصاً لاحتياجات وظروف العمال في الاقتصاد غير المنظم وأسره، بهدف كفاءة تغطية كافية من الضمان الاجتماعي وتسهيل الانتقال إلى السمة المنظمة.

٢٤. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي للدول الأعضاء، بغية تسهيل الانتقال إلى السمة المنظمة، أن تمتد تدريجياً نطاق تغطية التأمين الاجتماعي ليشمل العمال في الاقتصاد غير المنظم، وعند الضرورة، أن تكيّف الإجراءات الإدارية والإعانات والاشتراكات مع مراعاة قدرة هذه الفئات على دفع الاشتراكات.

سادساً- الحوافز والامتثال والإنفاذ

٢٥. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي للدول الأعضاء القيام بما يلي:

(أ) وضع آليات مناسبة أو استعراض آليات موجودة بهدف ضمان الامتثال للقوانين واللوائح الوطنية من أجل تسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم؛

(ب) اتخاذ تدابير تشمل نظام تفتيش كافياً ومناسباً وتوفير المعلومات والإرشاد وبناء قدرات الجهات الفاعلة المعنية وتوفير الحوافز والمساعدة من أجل الامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة؛

(ج) النص على تدابير وقائية وتصحيحية مناسبة لتسهيل الانتقال إلى الاقتصاد المنظم، وضمان أن تكون العقوبات الإدارية أو المدنية أو الجنائية التي ينص عليها القانون، مناسبة ومطبقة بصرامة.

سابعاً. دور منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال

٢٦. ينبغي للصك المقترح أن ينص على ما يلي:

- (أ) ينبغي أن تنظر منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، حسب مقتضى الحال، في توسيع العضوية والخدمات لتشمل العمال والوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير المنظم؛
- (ب) يتمتع من هم في الاقتصاد غير المنظم بالحرية النقابية والحق في المفاوضة الجماعية، بما في ذلك الحق في تكوين منظمات أو اتحادات أو اتحادات عامة يختارونها، وكذلك الحق في الانضمام إليها، بشرط التقيد بلوائح المنظمة المعنية.

٢٧. ينبغي للصك المقترح أن يقوم بما يلي:

- (أ) النص على أن منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال تضطلع بدور مهم في تسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم؛
- (ب) التشديد على أهمية أن تقوم الدول الأعضاء باستحداث بيئة مؤاتية لأصحاب العمل وللعمال من أجل ممارسة حقهم في التنظيم وفي المفاوضة الجماعية.

٢٨. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي للدول الأعضاء، عند تصميم وتنفيذ وتقييم السياسات والبرامج ذات الصلة بالاقتصاد غير المنظم، بما في ذلك إضفاء السمة المنظمة عليه، أن تتشاور مع المنظمات الممثلة لأصحاب العمل وللعمال، وحيثما وجدت، مع المنظمات الممثلة لأولئك العاملين في الاقتصاد غير المنظم.

٢٩. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ التدابير لتعزيز قدرة المنظمات الممثلة لأصحاب العمل وللعمال، وحيثما وجدت، المنظمات الممثلة لأولئك العاملين في الاقتصاد غير المنظم، من أجل مساعدة العمال والوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير المنظم بغية تسهيل الانتقال إلى السمة المنظمة.

ثامناً. جمع البيانات والرصد

٣٠. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تقوم على أساس منتظم بما يلي:

- (أ) جمع وتحليل ونشر إحصاءات مصنفة حسب الجنس والسن وغير ذلك من الخصائص الاجتماعية الاقتصادية المحددة بشأن حجم وتركيب الاقتصاد غير المنظم، مع مراعاة إرشاد منظمة العمل الدولية حسب مقتضى الحال؛
- (ب) رصد التقدم المحرز في اتجاه تحقيق السمة المنظمة.

تاسعاً. التنفيذ والمتابعة

٣١. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تنفذ أحكام هذا الصك، بالتشاور مع أكثر المنظمات تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال، وحيثما وجدت، مع المنظمات الممثلة لأولئك العاملين في الاقتصاد غير المنظم، عن طريق وسيلة أو مجموعة من الوسائل التالية:

(أ) القوانين واللوائح الوطنية؛

(ب) الاتفاقات الجماعية؛

(ج) السياسات والبرامج؛

(د) تدابير أخرى تتمشى مع القانون والممارسة على المستوى الوطني.

٣٢. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تقوم، على أساس منتظم، باستعراض فعالية السياسات والتدابير الرامية إلى تسهيل الانتقال إلى السمة المنظمة، بالتشاور مع المنظمات الأكثر تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال، وحيثما وجدت، مع المنظمات الممثلة لأولئك العاملين في الاقتصاد غير المنظم.

٣٣. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي للدول الأعضاء، عندما تضع وتعد وتنفذ وتستعرض بشكل دوري التدابير الرامية إلى تسهيل الانتقال إلى السمة المنظمة، أن تراعي صكوك منظمة العمل الدولية والأمم المتحدة ذات الصلة بالاقتصاد غير المنظم، والمدرجة في قائمة في ملحق الصك المقترح. وينبغي عدم اعتبار أي عنصر في الصك المقترح على أنه يقلل من الحماية التي تمنحها الصكوك الأخرى لمنظمة العمل الدولية إلى من هم في الاقتصاد غير المنظم.

٣٤. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه:

- (أ) يجوز لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي أن يراجع الملحق؛
- (ب) يحل أي ملحق مراجع، بمجرد أن يوافق عليه مجلس الإدارة، محل الملحق السابق ويرسل إلى الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية.

ملحق الصك المقترح

ينبغي للملحق المشار إليه في النقطة ٣٣ أن يتضمن قائمة بالاتفاقيات والتوصيات التالية الصادرة عن منظمة العمل الدولية:

- اتفاقية العمل الجبري، ١٩٣٠ (رقم ٢٩)؛
- اتفاقية تفتيش العمل، ١٩٤٧ (رقم ٨١)؛
- اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، ١٩٤٨ (رقم ٨٧)؛
- اتفاقية العمال المهاجرين (مراجعة)، ١٩٤٩ (رقم ٩٧)؛
- اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩ (رقم ٩٨)؛
- اتفاقية المساواة في الأجور، ١٩٥١ (رقم ١٠٠)؛
- اتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا)، ١٩٥٢ (رقم ١٠٢)؛
- اتفاقية إلغاء العمل الجبري، ١٩٥٧ (رقم ١٠٥)؛
- اتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، ١٩٥٨ (رقم ١١١)؛
- اتفاقية سياسة العمالة، ١٩٦٤ (رقم ١٢٢)؛
- اتفاقية تفتيش العمل (الزراعة)، ١٩٦٩ (رقم ١٢٩)؛
- اتفاقية تحديد المستويات الدنيا للأجور، ١٩٧٠ (رقم ١٣١) وتوصية تحديد المستويات الدنيا للأجور، ١٩٧٠ (رقم ١٣٥)؛
- اتفاقية الحد الأدنى للسن، ١٩٧٣ (رقم ١٣٨)؛
- اتفاقية منظمات العمال الريفيين، ١٩٧٥ (رقم ١٤١)؛
- اتفاقية تنمية الموارد البشرية، ١٩٧٥ (رقم ١٤٢)؛
- اتفاقية العمال المهاجرين (أحكام تكميلية)، ١٩٧٥ (رقم ١٤٣)؛
- اتفاقية المشاورات الثلاثية (معايير العمل الدولية)، ١٩٧٦ (رقم ١٤٤)؛
- اتفاقية المفاوضة الجماعية، ١٩٨١ (رقم ١٥٤)؛
- اتفاقية السلامة والصحة المهنية، ١٩٨١ (رقم ١٥٥)؛
- اتفاقية العمال ذوي المسؤوليات العائلية، ١٩٨١ (رقم ١٥٦)؛
- اتفاقية التأهيل المهني والعمالة (المعوقون)، ١٩٨٣ (رقم ١٥٩)؛
- اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية، ١٩٨٩ (رقم ١٦٩)؛
- اتفاقية العمل في المنزل، ١٩٩٦ (رقم ١٧٧)؛

- توصية خلق الوظائف في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ١٩٩٨ (رقم ١٨٩)؛
- اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، ١٩٩٩ (رقم ١٨٢)؛
- اتفاقية حماية الأمومة، ٢٠٠٠ (رقم ١٨٣)؛
- اتفاقية السلامة والصحة في الزراعة، ٢٠٠١ (رقم ١٨٤) وتوصية السلامة والصحة في الزراعة، ٢٠٠١ (رقم ١٩٢)؛
- توصية تعزيز التعاونيات، ٢٠٠٢ (رقم ١٩٣)؛
- توصية تنمية الموارد البشرية، ٢٠٠٤ (رقم ١٩٥)؛
- اتفاقية الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنيين، ٢٠٠٦ (رقم ١٨٧)؛
- توصية علاقة الاستخدام، ٢٠٠٦ (رقم ١٩٨)؛
- توصية فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، ٢٠١٠ (رقم ٢٠٠)؛
- اتفاقية العمال المنزليين، ٢٠١١ (رقم ١٨٩) وتوصية العمال المنزليين، ٢٠١١ (رقم ٢٠١)؛
- توصية أرضيات الحماية الاجتماعية، ٢٠١٢ (رقم ٢٠٢).
- ينبغي للملحق أن يتضمن أيضاً قائمة بالصكوك التالية للأمم المتحدة:
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ١٩٤٨؛
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ١٩٦٦؛
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ١٩٦٦؛
- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، ١٩٩٠.

الملحق
الردود على الاستبيان

[illegible]

الهيئة المقيمة	البلد	المختصر	أسئلة تمهيدية	الديباجة	نطاق التطبيق	الأهداف والمبادئ	الأطر القانونية والسياسية	الحقوق في العمل	العلاوة	ظروف العمل والحماية الاجتماعية	الامتثال والإنفاذ	دور منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال	جمع البيانات والرصد	التنفيذ والمتابعة	أسئلة أخرى																										
1	2	3	4a	4b	4c	4d	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14a	14b	14c	15a	15b	15c	16	17	18	19	20	21	22a	22b	22c	23	24	25	26	27	28a	28b	29	30	31	
حكومة	غانا		O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O
حكومة	اليونان		O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O
حكومة	غواتيمالا		O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O
حكومة	هندوراس		O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O
حكومة	هونغاريا		O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O
حكومة	إيسلندا		O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O
حكومة	الهند		O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O
حكومة	إندونيسيا		O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O
حكومة	جمهورية إيران الإسلامية		O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O
حكومة	العراق		O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O
حكومة	إسرائيل		O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O
حكومة	إيطاليا		O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O
حكومة	جامايكا		O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O
حكومة	اليابان		O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O
حكومة	كازاخستان		O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O
حكومة	جمهورية كوريا		O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O
حكومة	لاتفيا		O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O
حكومة	ليبنان		O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O
حكومة	ليتوانيا		O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O
حكومة	ملايو		O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O
حكومة	ماليزيا		O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O
حكومة	مالي		O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O
حكومة	موريشيوس		O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O
حكومة	المكسيك		O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O
حكومة	الجيل الأسود		O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O
حكومة	المغرب		O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O
حكومة	موزامبيق		O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O
حكومة	ناميبيا		O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O
حكومة	نيجال		O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O
حكومة	هولندا		O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O
حكومة	النرويج		O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O
حكومة	بنما		O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O
حكومة	الفلبين		O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O
حكومة	بولندا		O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O
حكومة	البرتغال		O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O
حكومة	قطر		O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O
حكومة	رومانيا		O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O
حكومة	الاتحاد الروسي		O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O
حكومة	رواندا		O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O
حكومة	السعودية العربية		O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O

[illegible]

الهيئة المقيمة	البلد	المختصر	أسئلة تمهيدية	الديباجة	نطاق التطبيق	الأهداف والمبادئ	الأطر القانونية والسياسية	الحقوق في العمل	العائلة	ظروف العمل والحماية الاجتماعية	الامتثال والإنفاذ	دور منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال	جمع البيانات والرصد	التفويض والمتابعة	أسئلة أخرى																											
1	2	3	4a	4b	4c	4d	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14a	14b	14c	15a	15b	15c	16	17	18	19	20	21	22a	22b	22c	23	24	25	26	27	28a	28b	29	30	31		
عمال	لاتفيا	LBAS																																								
عمال	موريتانيا	CLTM	O	O																																						
عمال	المكسيك	CTM	O	O																																						
عمال	المكسيك	UNT	O	O																																						
عمال	نيبال	GEFONT	O	O																																						
عمال	هولندا	FNV	O	O																																						
عمال	نيكاراغوا	FNT	O	O																																						
عمال	بنما	CONATO	O	O																																						
عمال	بنما	CONUSI	O	O																																						
عمال	بنما	CS	O	O																																						
عمال	باراغواي	CNT	O	O																																						
عمال	باراغواي	CUT-A	O	O																																						
عمال	بيرو	CATP	O	O																																						
عمال	بيرو	CUT	O	O																																						
عمال	بيرو	CSP	O	O																																						
عمال	بولندا	NSZZ	O	O																																						
عمال	اليونان	UGT																																								
عمال	رومانيا	CNS "Cartel Alfa"	O	O																																						
عمال	الاتحاد الروسي	FNPR																																								
عمال	رواندا	COTRAF	O	O																																						
عمال	السنغال	CNTS	O	O																																						
عمال	السنغال	UNSAS	O	O																																						
عمال	صربيا	CATUS																																								
عمال	صربيا	Nezavisnost																																								
عمال	جنوب أفريقيا	COSATU	O	O																																						
عمال	اسبانيا	CCOO	O	O																																						
عمال	اسبانيا	UGT	O	O																																						
عمال	السويد	SACO	O	O																																						
عمال	السويد	TCO	O	O																																						
عمال	ترينيداد وتوباغو	NATU	O	O																																						
عمال	تركيا	MEMUR-SEN	O	O																																						
عمال	تركيا	TURK-IS	O	O																																						
عمال	أوغندا	UHFTAWU	O	O																																						
عمال	الولايات المتحدة	AFL-CIO	O	O																																						
عمال	جمهورية فنزويلا البوليفارية	ASI	O	O																																						
عمال	جمهورية فنزويلا البوليفارية	FUTRAND	O	O																																						
عمال	العالم	ITUC	O	O																																						

Y = نعم N = لا O = ردود أخرى

		أسئلة تمهيدية		الديباجة				نطاق التطبيق	الأهداف والمبادئ				الأطر القانونية والسياسية				الحقوق في العمل			العلة	ظروف العمل والحماية الاجتماعية					الامتثال والإنفاذ					دور منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال				جمع البيانات والرصد		التنفيذ والمتابعة			أسئلة أخرى					
الهيئة المقيمة	البلد	المختصر	1	2	3	4a	4b	4c	4d	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14a	14b	14c	15a	15b	15c	16	17	18	19	20	21	22a	22b	22c	23	24	25	26	27	28a	28b	29	30	31		
أصحاب عمل	البرازيل	CNI	O	O	N	N	N	N	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	N	N	N	N	N	N	N	Y	Y	N	N	N	N	N	N	Y	Y	Y	Y	N	
أصحاب عمل	كندا	CEC	O	O	N	N	N	N	N	N	N	N	N	N	N	N	N	N	N	Y	Y	N	N	N	N	N	N	N	N	N	N	N	Y	Y	N	N	N	N	N	N	Y	N	O		
أصحاب عمل	كولومبيا	ANDI	O	O	N	N	N	N	Y	N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	N	N	N	N	N	Y	Y	Y	Y	N		
أصحاب عمل	قبرص	OEB	O	O	N	N	N	N	Y	N	N	N	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	N	N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	
أصحاب عمل	الدانمرك	DA			N	N	N	Y	Y	Y	N	O	Y	Y	Y	Y	N					O										Y	N	N	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		
أصحاب عمل	فنلندا	EK																																											
أصحاب عمل	فرنسا	MEDEF	O	O	N	N	N	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	Y	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	Y
أصحاب عمل	جورجيا	GEA																																											
أصحاب عمل	اليونان	SEV	O	O	N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	
أصحاب عمل	غو أتيالا	CACIF	O	O	N	N	N	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	O	O	O	O	O	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O
أصحاب عمل	اليابان	Keidanren	O	O	N	N	N	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	O	N	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	
أصحاب عمل	جمهورية كوريا	KEF	O	O	N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	N	N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O
أصحاب عمل	لاتفيا	LDDK																																											
أصحاب عمل	المكسيك	CONCAMIN	O	O	N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	
أصحاب عمل	النرويج	NHO	O	O	N	N	N	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O
أصحاب عمل	البرتغال	CCP	O	O	N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O
أصحاب عمل	السنگال	CNES	O	O	N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O
أصحاب عمل	السنگال	CNP	O	O	N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O
أصحاب عمل	سويسرا	UPS	O	O	N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	O	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	
أصحاب عمل	ترينيداد وتوباغو	ECATT	O	O	N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	
أصحاب عمل	جمهورية فنزويلا البوليفارية	FEDECAMARAS	O	O	N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	
أصحاب عمل	العالم	IOE	O	O	N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	O	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	

Y = نعم N = لا O = ردود أخرى

موجز الردود (١٨ آذار/ مارس ٢٠١٤)

حكومات	أسئلة تمهيدية			الديباجة										نطاق التطبيق	الأهداف والمبادئ				الأطر القنونية والسياسية				الحقوق في العمل				العصالة	ظروف العمل والحماية الاجتماعية					الامتثال والإنفاذ				دور منظمات أصحاب العمل والعمال				جمع البيانات والرصد		التنفيذ والمتابعة			أسئلة أخرى
	1	2	3	4a	4b	4c	4d	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14a	14b	14c	15a	15b	15c	16	17	18	19	20	21	22a	22b	22c	23	24	25	26	27	28a	28b	29	30	31					
نعم	0	0		86	78	86	86	78	83	78	86	92	91	94	82	87	85	87	89	77	82	87	86		93	88	82	83	95	87	89	92	85	79	87	81	79	82	86	86						
لا	0	0		7	8	15	8	12	8	12	3	3	3	1	8	4	5	3	3	11	7	4	9		2	5	8	0	5	5	3	1	5	10	7	10	8	7	5	7						
ردود أخرى	97	97		4	4	7	4	2	2	11	2	3	3	2	7	6	7	5	7	8	6	2	2		2	2	4	2	2	5	4	7	6	3	10	8	6	5	6							
المجموع	97	97		97	97	97	97	97	97	97	97	97	97	97	97	97	97	97	97	97	97	97	97		97	97	97	97	97	97	97	97	97	97	97	97	97	97								

عمال	أسئلة تمهيدية			الديباجة										نطاق التطبيق	الأهداف والمبادئ				الأطر القانونية والسياسية				الحقوق في العمل			العصالة	ظروف العمل والحماية الاجتماعية					الامتثال والإنفاذ				دور منظمات أصحاب العمل والعمال				جمع البيانات والرصد	التنفيذ والمتابعة			أسئلة أخرى
	1	2	3	4a	4b	4c	4d	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14a	14b	14c	15a	15b	15c	16	17	18	19	20	21	22a	22b	22c	23	24	25	26	27	28a	28b	29	30	31			
نعم	0	0	65	61	61	61	58	61	61	63	38	63	62	62	66	63	65	63	64	62	61	61	61	61	67	63	63	63	63	64	63	43	66	60	62	59	67	64	64	59	64			
لا	0	0	0	3	3	3	2	4	2	2	2	1	0	1	0	1	0	0	1	0	0	0	1	1	0	0	1	0	0	1	0	1	0	2	0	0	0	0	0	1	0			
ردود أخرى	64	64	0	0	2	0	3	3	0	28	2	1	0	2	1	5	16	5	0	5	2	4	2	2	0	3	3	3	0	3	4	23	4	4	3	0	0	0	0	3	0			
المجموع	64	64	65	66	64	63	65	65	65	68	68	64	66	64	70	65	67	64	64	67	65	63	64	64	67	67	67	67	67	69	67	68	67	65	67	65	67	64	64	63	64			

أصحاب عمل	أسئلة تمهيدية		الديباجة								نطاق التطبيق	الأهداف والمبادئ				الأطر القانونية والسياسية				الحقوق في العمل			العصالة	ظروف العمل والحماية الاجتماعية					الامتثال والإنفاذ				دور منظمات أصحاب العمل والعمال				جمع البيانات والرصد	التنفيذ والمتابعة			أسئلة أخرى																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																														
	1	2	3	4a	4b	4c	4d	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14a	14b	14c	15a	15b	15c	16	17	18	19	20	21	22a	22b	22c	23	24	25	26	27	28a	28b	29	30	31																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																														
نعم	0	0	8	5	11	6	12	13	5	9	17	13	13	15	6	13	10	12	8	11	9	7	12	12	11	9	12	11	9	8	13	9	8	13	27	28a	28b	14	12	14	12	11	12	11	12	13	16	12	11	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11	12	13	16	12	14	12	11</